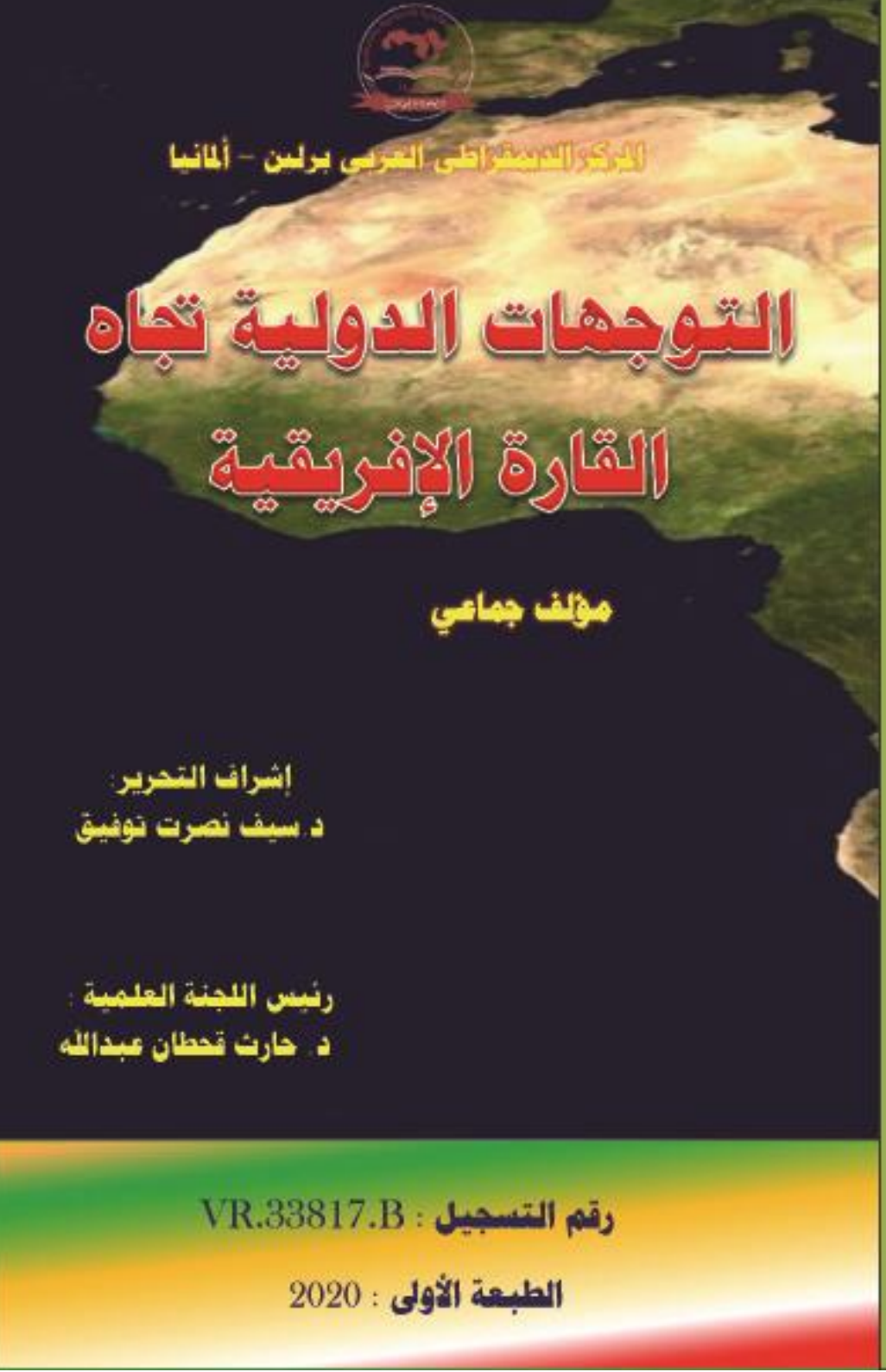
المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا
التوجهات الدولية تجاه
القارة الإفريقية
مؤلف جماعي
إشراف التحرير:
د. سيف نصرت توفيق
رئيس اللجنة العلمية:
د. حارث قحطان عبدالله
رقم التسجيل : VR.33817.B
الطبعة الأولى : 2020

مؤلف جماعي
التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية
المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا

International Trends
Towards the African
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
Germany: Berlin 10315
Gensinger.Str: 112
http:// democraticac.doc

المركز الديموقراطي العربي

Democratic Arab Center

Strategic, Political & Economic studies

التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية

العنوان بالإنجليزية

International Trends Towards the African

إشراف التحرير:

د.سيف نصرت توفيق

الأولى طبعة

2020

رئيس المركز:أ. عمار شرعان

المؤلف: كتاب جماعي

عنوان المؤلف: التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية

رقم تسجيل الكتاب: VR . 33817. B

عدد صفحات الكتاب: 83 صفحة

الطبعة : الأولى2020

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين- ألمانيا.

2020

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي ألمانيا–برلين

أ. عمار شرعان

أ تحرير وتنسيق

✓ أ.م.د. حارث قحطان عبدالله

✓ أ.م.د.سيف نصرت توفيق.

رئيس اللجنة العلمية : أ.م.د. حارث قحطان عبدالله-كلية العلوم الساسية جامعة تكريت

أعضاء اللـــجنـــة العـــلمـــيـــة

- أ.م.د ناجي محمد عبدالله –كلية العلوم الساسية- جامعة تكريت
- أ.م.د فرح ضياء حسين مبارك_كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد.
- أ.م.د اياد رشيد محمد –كلية العلوم السياسة – جامعة تكريت.
- أ.م.د عبد الخالق شامل محمد-كلية القانون والسياسة- جامعة كركوك.
- أ.م.د مروان كامل عوني-كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت.
- أ.م.د. ضاري سرحان حمادي-كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت.
- أ.م.د.سيف نصرت توفيق-كلية العلوم السياسية- جامعة تكريت.

المدقق اللغوي:

- د. عدنان قحطان عبدالله-كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة تكريت

المقدمة:

أصبح التطور الحالي يقدم لإفريقيا بدائل وخيارات نابعة من أن التنافس الدولي على مواردها قد أنجز انتقاله من البعد الجيو سياسي إلى الجيو اقتصادي، بمعنى أن هذا التنافس وأن لم يكن خالياً من إبعاد سياسية واستراتيجية فأن البعد الاقتصادي هو الأكثر وضوحاً هذا من جانب ، ومن جانب أخر فأن تشابك وتقاطع مصالح الدول الكبرى والإقليمية أصبح هو الأخر سمة أساسية لهذا التنافس بسب كثرة إعداد اللاعبين والمنافسين.

وعلى هذا الأساس بدأت الاستراتيجيات الدولية تتوجه نحو إفريقيا بشكل مختلف عما كان سابقاً. وسوف نحاول التعرف فى سياق الكتاب على أهداف الدول الكبرى والإقليمية من التوجه للقارة الإفريقية وطبيعة تلك العلاقات.

إشكالية الكتاب:

يدور هذا الكتاب حول دراسة التوجهات الجديدة للقوى الكبرى والإقليمية في القارة الإفريقية، ومن خلال ذلك فإن السؤال البحثي يتمركز حول ، ما طبيعة التنافس الدولي في القارة الإفريقية، وماهو مستقبل إفريقيا في النظام الدولي.

أهمية الكتاب:

تنبع أهمية الكتاب على التعرف على التوجهات الدولية في إفريقيا وتحليل مختلف جوانبها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية وطرح مجموعة من القضايا تتعلق بمستقبل إفريقيا في ظل التنافس الدولي والإقليمي.

أهداف الكتاب:

- دعوة جادة لكل الباحثين المهتمين بدراسة القارة الإفريقية في ظل التنافس الدولي والإقليمي فيها
- تبادل الآراء والخبرات بين الباحثين.
- محدودية المواد البحثية التى تتحدث عن التوجهات الجديدة للقوى الدولية والإقليمية تجاه أفريقيا
- إضافة علمية للدراسات فى مجال العلاقات الدولية.

تقسيم الكتاب:

تأسيساً لم سلف يركز الكتاب على المحاور التالية:

- المحور الأول: نحو القارة السمراء...
- المحور الثاني: أفريقيا: الخصائص الجيوسياسية والثروة الاقتصادية
- المحور الثالث: واقع ومستقبل العلاقات الروسية- الأفريقية في ظل التنافس الأطلسي على القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة
- المحور الرابع: تدخل حلف الناتو في ليبيا 2011

نحو القارة السمراء...

باحثة الدكتوراه في العلوم السياسية نادين الكحيل

باحثة الدكتوراه في العلوم السياسية نادين الكحيل – جامعة بيروت العربية/ لبنان

المقدمة:

يشهد العالم بأسره تحولات استراتيجية هامة، تتركز في بروز قوى جديدة على الساحة الدولية، مما فرض إعادة النظر في الأولويات والتوجهات السياسية، فبعدما كان الاهتمام يتركز على منطقة الشرق الأوسط، باتت تشكل القارة الافريقية(ثاني اكبر القارات في المساحة) أهمية مضاعفة بالنسبة للدول الكبرى.

لما تشكله القارة الافريقية من أهمية جيوسياسية واقتصادية، من خلال غناها بالثروات والموارد الاولية من (نفط/بترول/ فوسفات/نحاس/ذهب/يورانيوم/ حديد/ زنك/ رصاص/ الماس...) والموارد الزراعية المتنوعة ومساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وثروة حيوانية ضخمة ، بالإضافة لما يمثله موقعها الجيوبوليتيكي المطل على (البحر المتوسط، المحيط الأطلسي، المحيط الهندي، مضيق جبل طارق، مضيق باب المندب، رأس الرجاء الصالح، وقناة السويس) من أهمية كونها تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس في عمليات التجارة الدولية.

كما تعد إفريقيا همزة الوصل بين قارات العالم المختلفة خصوصاً الجزء الشمالي والشمالي الشرقي للقارة، فهي تسيطر على حركة المواصلات العالمية. كما إنها تقع ضمن المجال الحيوي لمنطقة الخليج العربي بما لها من أهمية إقليمية في المجال الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي. فتلعب دوراً محورياً في الأمن الإقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارات.

مما جعل القارة السمراء ساحة للتنافس والصراع الدائم بين القوى الدولية لأسباب مختلفة، فبعض الدول تحاول المحافظة على مكتسباتها في القارة، والدول الأخرى تحاول إعادة نفوذها بالتموضع على خارطة موازين القوى.

والسؤال يبقى ماهي الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية الأفريقية التي تدفع الدول الكبرى للتنافس عليها.

المبحث الاول: أهمية الجغرافية السياسية (الجيوبوليتك) والجغرافية الاستراتيجية (الجيواستراتيجية) للقارة الافريقية.

تعصف بالمنطقة منذ بداية هذا القرن تحولات جيواستراتيجية كونية كبرى، وتواتر أحداث مفصلية تركت آثاراً وتداعيات سياسية في العالم بشكل عام والمشرق العربي بشكل خاص، فكانت الجغرافيا السياسية هي العامل الاكثر تأثيراً في رسم سياسات الدول الاستراتيجية والاقتصادية، وتحديد موقع هذه الدول في الاستراتيجيات الاقليمية والعالمية.[1]

إذ تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيوستراتيجية لأي اقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الاقليم واشكالها وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها واهدافها. فالعلاقات الدولية عادة هي

(1) . الموسوعة الجزائرية، https://www.politics-dz.com.2018/1/11

انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الاطراف الاخرى سواء على الصعيد الاقليمي او الدولي.

والمقصود بالأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية هنا، تلك الاهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الاقليمية.[1]

إن القارة الافريقية تمتلك كل الامكانيات والطاقات البشرية والاقتصادية، فهي تمتلك ثروات طائلة، نباتية ومعدنية، جعلتها تمثل المرتبة الاولى في كثير من الصادرات (كاكاكاو والسمسم والقطن وزيت النخيل والفول السوداني والنفط والغاز الطبيعي والنحاس والمغنيز والكوبالت والماس والذهب واليورانيوم والطاقة المائية.)[2]

كما تتميز بموقع جغرافي مهم يؤثر جيوبوليتكياً على حركة السياسة الدولية والاقليمية وممرات الملاحة الدولية. فإن الجغرافيا السياسية لها دور مؤثر في تقسيم الوحدات الادارية داخل الدولة او اختيار مواقع للعواصم الجديدة او تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية او للمساعدة في حل المشكلات المتعلقة بالحدود السياسية الدولية.[3]

لذا سنبرز ماهي اهم العوامل المؤثرة في الجغرافيا السياسية للقارة الافريقية والتي تنقسم الى عوامل ثابتة (الموقع، البنية الطبيعية، الهيئة، والتضاريس) وعوامل متغيرة (السكان، الطاقة واشكالها الجديدة، البنيات الاجتماعية)، وسنظهر مدى الاهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية لهذه القارة السمراء.

المطلب الأول: العوامل الثابتة.

افريقيا هي القارة التي تتوسط قارات العالم القديم، وهي ثاني قارات العالم مساحة إذ تبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كم^2 ، وتملك دولها التي يصل عددها الى 54 دولة خصائص مشتركة إلا انها تختلف في المساحة والسكان والموارد الاقتصادية.[4]

1-الموقع:

يعد موقع القارة السمراء في العالم الاهم على الصعيد الجيوبوليتكي، لانها تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس، فهي تطل على (مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب المندب، رأس الرجاء الصالح، ويحيط بها جزر تطل على المحيطين الاطلسي والهندي).

فموقعها اهلها لأن تكون همزة الوصل بين قارات العالم، خصوصاً في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا واوروبا وافريقيا، لذلك فإن لإفريقيا دوراً محورياً في الامن الاقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارات.

---

(1) . ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافية البولويتيكية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016، ص 275.

(2) . عبد القادر مصطفى المحيشي، عبد العباس فضيخ الغريري، سعدية الصالحي، جغرافية القارة الافريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، ط1، 2000، ص 15 و16.

(3) . خليل حسين، الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص 15 و16.

(4) . موقع الجزيرة، القارة الافريقية https://www.aljazeera.net

ونظراً لسيطرة الدول الافريقية على الممرات الملاحية، التي تربط قارات العالم، كان لها اهمية بالغة في تأمين صادرات دول الخليج، التي تعتمد بنسبة 90% على عائدات النفط الى العالم، بالاضافة الى السلع والخدمات، الى جانب الأهمية السوقية في مواجهة اي تحرك عسكري في المنطقة.[1]

افريقيا، هي ثاني اكبر قارة في العالم، كما انها ثاني اكبر قارة سكانية في العالم، وتغطي افريقيا حوالي 6% من سطح الارض وتبلغ مساحتها حوالي 30,2 مليون كيلومتر مربع، وتمثل نحو 20,4% من اجمالي مساحة الاراضي في العالم، ويعيش نحو 15% من سكان العالم في هذه القارة، 50% من السكان الافريقيين يبلغون من العمر 19 سنة او اقل من ذلك.[2]
اكبر دولة في افريقيا حسب المنطقة هي الجزائر واكبرها من حيث عدد السكان هي نيجيريا. ان البلدان الافريقية تتمثل بـــــ (نيجيريا، جنوب افريقيا، مصر، الجزائر، أنغولا، المغرب، السودان، كينيا، اثيوبيا، ليبيا).

2-النقل والمواصلات:

يعد النقل من المستلزمات الاساسية لتحقيق التطور والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي السريع في المجتمع، فيأتي بالترتيب الاول كمؤشر لقياس تطور الدولة بإعتباره عنصراً اساسياً لعملية البناء والتنمية.

الطرق البحرية:

تحيط بإفريقيا أسطح مائية مهمة، بعضها يمثل العمود الفقري للتجارة الدولية وأكبر الشرايين الناقلة للوقود.[3]

المطلب الثاني: العوامل المتغيرة.

تعد افريقيا أكبر واكثر القارات تنوعاً في عدد الحيوانات البرية في العالم، وهي موطن لعدد كبير من الحيوانات. كما يشكل التعدي البشري والاضطرابات المدنية والفقر وإدخال الانواع غير الاصلية تهديداً للتنوع البيولوجي في القارة.[4]
كما لا يتوزع السكان في افريقيا توزيعاً متناسقاً، شأنه شأن القارات الاخرى، فهناك فوارق اقليمية واضحة، إذ توجد مساحات واسعة غير مأهولة متمثلة في الصحراء الافريقية.
كما ان للعوامل السياسية والتاريخية دور في التوزيع السكاني، وبسبب انعزال بعض الجماعات لحماية نفسها، ادى ذلك الى زيادة الكثافة السكانية في بعض المناطق.
كما ان الخلخل ينتج بسبب الهجرة نتيجة لعدم الاستقرار الامني والسياسي، كما تشهد هجرة الايدي العاملة الى المناجم والمزارع والمدن التي أصبحت سمة جديدة في تاريخ الهجرة الافريقية.[5]

---

(1) . محمد صادق امين، مقال بعنوان "افريقيا والامن الاستراتيجي الخليجي"، بتاريخ 2015/11/8، https://alkhaleejonline.net

(2) . موقع المراسل، https://www.almrsal.com/post/471282

(3) . عبد القادر مصطفى المحيشي، عبد العباس فضيخ الغريري، سعدية الصالحي، جغرافية القارة الافريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، ط1، 2000، ص 150.

(4) . موقع المراسل، https://www.almrsal.com/post/471282

(5) . عبد القادر مصطفى المحيشي، عبد العباس فضيخ الغريري، سعدية الصالحي، مرجع سابق، ص 126 و127.

وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية في القارة الافريقية نجد اختلافاً واسعاً في مستويات التعليم ونسبة الامية بين دول القارة.

فإفريقيا من أقدم القارات، وتمتلك موارد طبيعية وبشرية تؤهل دولها لمكانة تختلف جذرياً عما هي عليه الآن. لذا سنبرز اهم هذه الموارد الطبيعية والبشرية، بالتالي:

1- السكان:

تعد قارة افريقيا اعلى قارات العالم في مستوى الخصوبة، فمعدل المواليد فيها ثلاثة امثال معدله في امريكا واوروبا، ورغم ان معدل الوفيات بها يعد اعلى معدل للوفيات بين قارات العالم، الا ان المواليد مرتفعة، مما يؤدي الى ان تكون قارة افريقيا من أكثر قارات العالم في نمو السكان، على الرغم من ان معدل الوفيات اعلى معدل بالنسبة لقارات العالم. ترجع زيادة نسبة الخصوبة في القارة الى الزواج المبكر، كما ان لتعدد الزوجات أثر في زيادة الخصوبة.[1]

من أهم المؤشرات الاحصائية في عام 2018، حيث بلغ إجمالي عدد سكان القارة الافريقية 1,3 مليار نسمة ويمثل هذا العدد 16,8% من اجمالي عدد السكان في دول العالم.[2]

يعيش ثلثا سكان القارة الافريقية على الزراعة، ومتوسط معدل الزيادة السكانية في القارة يصل الى حوالي 2,9% سنوياً مما يمثل ضغطاً سكانياً على الاراضي الزراعية، ويدفع الشباب الى الهجرة الى المدن.

وفيما يتعلق بالأصول العرقية للسكان فهناك عدة اجناس بشرية ممثلة في القارة، ويمثل الزنوج غالبية السكان (حوالي 70%) يليهم الجنس المغولي الذي يتركز في مجموعة الجزر الواقعة جنوب شرق القارة، فالجنس القوقازي الذي يتركز في شمال افريقيا بين العرب والبربر وفي القرن الافريقي، ثم الاقزام وهم السكان الاهليون للجنوب الافريقي.[3]

اللغة: افريقيا هي القارة الاكثر تعدداً في العالم، وهناك أكثر من ألف لغة مختلفة يجري التحدث بها في افريقيا. كما يستخدم الناس اللغة الانجليزية والفرنسية والعربية والبرتغالية والاسبانية والايطالية في اجزاء كثيرة من افريقيا.[4]

كما تنتشر في القارة عدة لغات، حيث تشمل القارة بصفة عامة ست مجموعات لغوية رئيسية وهي: الزنجية، اللغات الحامية السامية، لغة وسط الصحراء، اللغة السودانية، لغة الملايو بولونيز، لغة الكوي سان بالإضافة الى لغات أخرى.[5]

---

(1) . عبد القادر مصطفى المحيشي، عبد العباس فضيخ الغريري، سعدية الصالحي، مرجع سابق، ص 124 و125.

(2) . عايدة رضوان، مقال بعنوان "1,3 مليار نسمة... الاحصاء يصدر بياناً تفصيلياً بشأن سكان افريقيا"، بتاريخ 2018/11/22، https://www.masrawy.com

(3) . موقع الجزيرة، القارة الافريقية https://www.aljazeera.net

(4) . موقع المراسل، https://www.almrsal.com/post/471282

(5) . موقع الجزيرة، القارة الافريقية https://www.aljazeera.net

هناك لغات عديدة بالقارة امتزجت مع بعضها البعض امتزاجاً شديداً ونتجت لغة جديدة كما في اللغة السواحلية وهي تلاقح بين اللغة العربية ولغة البانتو في شرق افريقيا، واصبحت السواحلية لغة التخاطب في شرق افريقيا حتى موزمبيق. كما هناك لغات انتشرت واخذت من قبل شعوب متعددة.[1]

الدين : يتبع الافارقة طائفة واسعة من الديانات، مع حوالي 45% يتبع المسيحية و 40% من السكان يتبعون الاسلام، ويتبع 10% من السكان الآن للديانات التقليدية في افريقيا، وتتبع ايضاً الاديان مثل (الهندوسية، البوذية، الكونفوشيوسية، واليهودية).[2]

فالنزاعات تؤدي الى نزوح وهجرة الآلآف من منازلهم، وتؤدي الى تفتيت التماسك الاجتماعي، وتجعل العديد عرضة للاعتداءات الجنسية، ويزداد الامر سوءاً بإنتشار الميليشيات المسلحة وانعدام الامن.[3]

ولقد اظهرت الدراسات ان هناك ارتباطاً كبيراً بين النزاعات المسلحة وانتشار عدد من الامراض في افريقيا، وخاصة الايدز.[4]

ووفقاً لتوقعات "المتغير المتوسط" الذي وضعته الأمم المتحدة، والذي يفترض تراجع معدلات الخصوبة وزيادة المتوسط المتوقع للأعمار، هناك فرصة بنسبة 95 % أن يصل عدد سكان العالم إلى ما يتراوح بين 9.5 مليار إلى 13.3 مليار نسمة عام 2100.

بحلول عام 2100، سيعيش أكثر من 80 % من سكان العالم في آسيا أو افريقيا. حيث يعيش اليوم نحو ثلثي سكان العالم في آسيا، وهو عدد تستحوذ على أغلبه كل من الصين والهند. وبالنظر إلى تصنيف وتفصيل التوقعات، نرى أنه بحلول عام 2100، ستضم كل من أفريقيا وآسيا 4.4 مليار و 4.9 مليار من البشر على الترتيب، وستأوي كلاهما مجتمعتين 83 في المائة من سكان العالم. وبالنظر إلى ذلك من منظور مختلف، تبدو نسبة السكان غير الأفارقة وغير الآسيويين صغيرة وثابتة نسبياً.[5]

---

(1) . عبد القادر مصطفى المحيشي، عبد العباس فضيخ الغريري، سعدية الصالحي، مرجع سابق، ص 118.

(2) . موقع المراسل،https://www.almrsal.com/post/471282

(3) . حسن الحاج علي احمد، أكبر من دارفور "الامن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009، ص 24.

(4) International Crisis Group (ICG), HIV/AIDS as a security Issue in Africa, Lessons from Uganda, Issues Report, no.3, 16 April 2004, p 5.

(5) . الموقع الالكتروني للبنك الدولي، بتاريخ 2015/5/8، https://blogs.worldbank.org

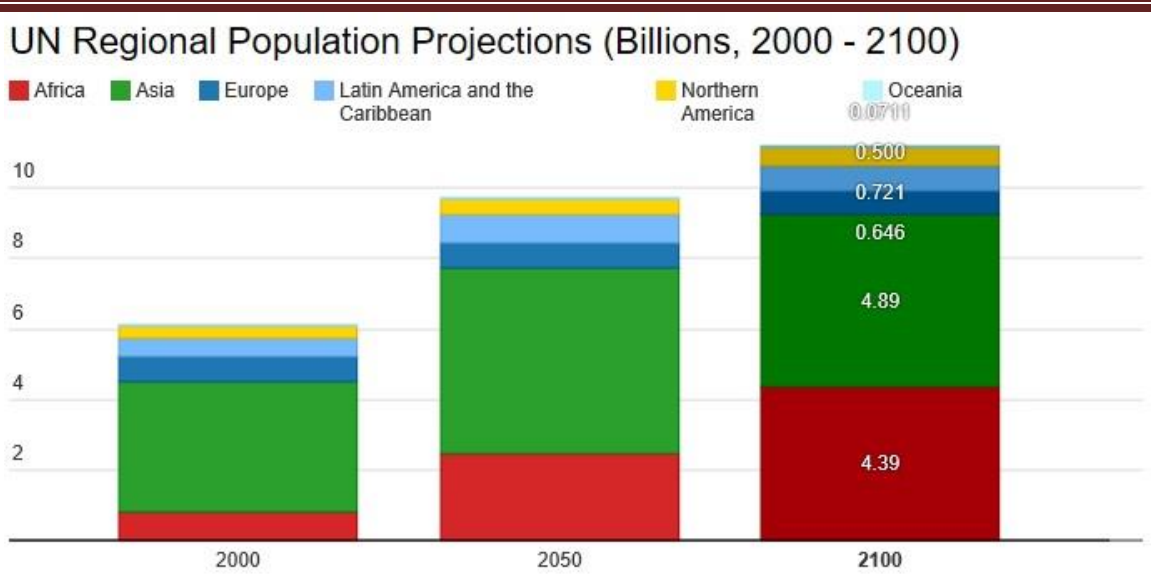

وستكون افريقيا المنطقة الأسرع نمواً في الفترة من 2015 الى 2050، سيكون أكثر من نصف النمو السكاني في العالم في الفترة من الآن وحتى عام 2050 في أفريقيا التي ستضيف 1.3 مليار نسمة إلى ما لديها من سكان خلال تلك الفترة، هذه الزيادة بنسبة 109 في المائة هي أكبر تغير نسبي تحققه أي منطقة على الإطلاق.

وبالأرقام المطلقة، ستكون آسيا ثاني أكبر مساهم في الزيادة السكانية بالعالم، بينما يتوقع أن تشهد أوروبا انكماشاً سكانياً حيث سينخفض عدد سكانها بنسبة 4.3 في المائة خلال الخمسة والثلاثين عاما القادمة.[21]

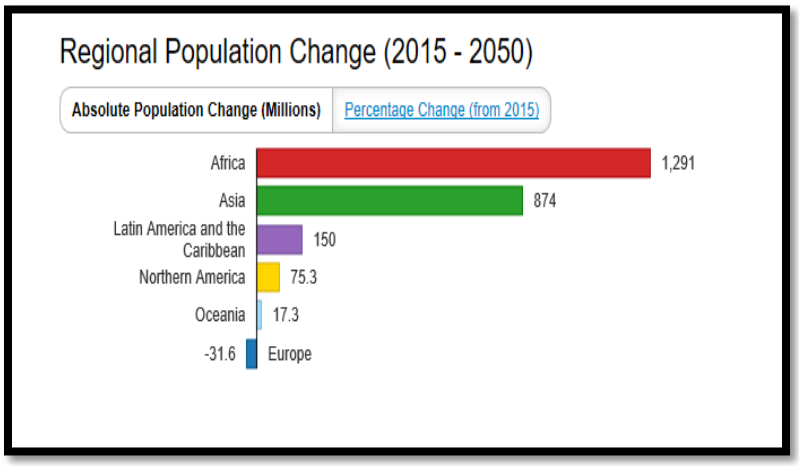

https://blogs.worldbank.org[1]

(1) . الموقع الالكتروني للبنك الدولي، بتاريخ 2015/5/8، https://blogs.worldbank.org

2-الموارد الطبيعية وغيرها:

تمتلك افريقيا أغنى تجمع للموارد الطبيعية مثل (النفط، النحاس، الماس، البوكسيت، الليثيوم، الذهب، غابات الاخشاب الصلبة، الفواكه الاستوائية)، وعلى الرغم من الثروة الطبيعية الضخمة إلا انها لا تزال متخلفة في التنمية العامة، بسبب الفساد وسوء ادارة الموارد وانعدام السياسات المتعلقة بإدارة الثروات، كما ان ضعف تخصيص الموارد واستغلالها وعدم الاستقرار السياسي، هي بعض العوامل التي تؤثر على القارة.[1]

وتختلف دول القارة فيما تتميز به من موارد اقتصادية طبيعية، فبعض الدول في الجنوب الافريقي تتميز بوفرة مواردها (جنوب افريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) مقارنة بدول اخرى تتميز بضعف الموارد (النيجر/ الصومال).[2]

إذ تضم القارة نحو 26% من الاراضي الصالحة للزراعة في العالم، 18% من مساحة الغابات و 13% من المزارعين في العالم، وعلى الرغم من هذه الامكانيات الزراعية ووجود اليد العاملة لكن انتاجها الزراعي لا يتعدى 5,4% من الانتاج العالمي. اما امكانياتها المعدنية فيوجد فيها ما يعادل 91% من احتياطي العالم من الكروم والكوبالت ونصف احتياطي العالم من الذهب والماس والنحاس و 20% من معادن الحديد والفوسفات والبترول.[3]

ورغم الفقر التي تحيا به اغلب سكان القارة الافريقية، الا ان الثروات الطبيعية فيها هي الاكبر على مستوى قارات العالم، وهي السبب الرئيسي في الاستعمار، ووضعها تحت الوصاية الخارجية[4] (سنتحدث عنه لاحقاً).

لقد اوضحت عمليات الكشف عن المعادن في القارة، وخاصة التي بدأت مع بداية القرن العشرين بأنها تملك موارد معدنية متعددة ومتنوعة وبكميات ضخمة.[5]

الطاقة:

يتركز **النفط** في شمال القارة والذي يعد اكبر مصدر للطاقة فيها، كما يمثل **الغاز** مصدراً آخر للطاقة في القارة، وتمتلك احتياطي يصل الى 13% من الاحتياطي العالمي، وتمثل الجزائر المرتبة الاولى في القارة حيث تمتلك 55% من احتياطي القارة، ونيجيريا في المرتبة الثانية تملك 12% ، وليبيا تأتي في المرتبة الثالثة. وفي مجال الطاقة الكهرمائية فإن القارة تمتلك امكانيات هائلة.[6]

حيث تتركز الثروة النفطية في دول نيجيريا والجزائر ومصر وانجولا وليبيا والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو والجابون وجنوب افريقيا، وتمثل 10% من اجمالي احتياطي الغاز العالمي.

---

(1) . اميرة ابراهيم، الموارد الطبيعية الاكبر في قارة افريقيا، بتاريخ 2018/8/31، https://caveo.com/kw/blog

(2) . موقع الجزيرة، القارة الافريقية https://www.aljazeera.net

(3) . عبد القادر مصطفى المحيشي، عبد العباس فضيخ الغريري، سعدية الصالحي، مرجع سابق، ص 135.

(4) . علاء الدين السيد، افريقيا... ثروات بلا حدود، بتاريخ 2014/9/19، https://www.sasapost.com

(5) . عبد القادر مصطفى المحيشي، عبد العباس فضيخ الغريري، سعدية الصالحي، مرجع سابق، ص 143.

(6) . عبد القادر مصطفى المحيشي، عبد العباس فضيخ الغريري، سعدية الصالحي، مرجع سابق، ص 147.

وتصدر البترول بنسبة 23% الى الولايات المتحدة الامريكية، 14% للصين، 8% لإيطاليا والهند، بينما تحظى دول الاتحاد الاوروبي بأكثر من 25% من اجمالي الانتاج.[1]

كما تمتلك افريقيا اغنى احتياطي العالم من المعادن الثمينة مثل (الذهب، الكوبالت، البلاتين)، وتعتبر القارة هي المنتج الرئيسي للذهب المعدني، كذلك يستخدم الذهب في الاسواق المالية حيث يتم استخدامه كخيار بديل للاستثمار، كما ان جنوب افريقيا هي أكبر دولة منتجة للذهب في افريقيا.

بالإضافة الى ان القارة الافريقية تتميز بكميات كبيرة من عنصر **اليورانيوم** الهام في الصناعات النووية، تشارك بأكثر من 18% من اجمالي الانتاج العالمي لليورانيوم. وأبرز الدول هي (النيجير، وناميبيا وجنوب افريقيا). وتمتلك القارة احتياطات تصل الى ثلث اجمالي العالم من هذا العنصر الهام.ان نصف انتاج القارة من **الذهب** يتم عبر جنوب افريقيا، بالإضافة الى دول اخرى مثل (غانا، غينيا، مالي، وتنزانيا)، وتمتلك القارة احتياطات من الذهب تقدر بحوالي 50% من اجمالي احتياطات العالم.

تتصدر القارة الافريقية سوق **الالماس** العالمي، حيث تقوم بإنتاج 40% من اجمالي الالماس عبر العالم، حيث ان العديد من الحروب الاهلية في القارة تم تمويلها بإستخدام الالماس الذي تتجه القارة، حتى ان الالماس الذي يأتي من مناطق الصراعات والحروب يتم اطلاق اسماء عليه مثل "الماس الصراعات" أو "الماس الدم".[2] وهناك معادن اخرى إذ تنتج افريقيا 80% من اجمالي البلاتين المنتج حول العالم.

الموارد من الاخشاب الطبيعية:

تتميز افريقيا بوجود الكثير من الغابات التي ينتج منها الأخشاب بكميات كبيرة، وتساهم صناعة الاخشاب بحوالي 6% من اجمالي الناتج القوة للقارة بأكملها.

ويمثل الخشب المنشور المورد الاساسي في صناعة البناء وصناعة الاثاث، ويعتبر بعض الدول فيه من اهم منتجي الاخشاب الرائدين في العالم، ويتم تصدير معظم الاخشاب المنتجة الى الصين وانكلترا وفرنسا وامريكا.[3]

(1) . علاء الدين السيد، افريقيا... ثروات بلا حدود، بتاريخ 2014/9/19، https://www.sasapost.com

(2) . علاء الدين السيد، افريقيا... ثروات بلا حدود، بتاريخ 2014/9/19، https://www.sasapost.com

(3) . اميرة ابراهيم، الموارد الطبيعية الاكبر في قارة افريقيا، بتاريخ 2018/8/31، https://caveo.com/kw/blog

الزراعة:

تعد الزراعة احد اهم الانشطة الاقتصادية في القارة السمراء، تنوع المناخ بها وكثرة الانهار ساعدا على قيام الزراعة بصورة كبيرة، يعمل 2/3 سكان القارة بالزراعة تقريباً، والتي تساهم بحوالي 20 – 60% من اجمالي الناتج القومي بكل دولة من دول القارة.

وفي المناطق الاستوائية يتم زراعة الاناناس، القهوة والكاكاو ، والنخيل لاستخراج الزيت منه، وفي مناطق السافانا يتم انتاج الفول السوداني والفلفل والبطيخ، وفي مناطق الصحراء يكثر زراعة القطن ونخيل البلح، وفي حوض البحر المتوسط يتم زراعة الزيتون والحمضيات والطماطم وعدد كبير من الخضروات.

الثروة السمكية:

تتميز القارة بطول سواحلها على المحيطين الهندي والأطلنطي، بالاضافة الى البحر المتوسط، هذا بالاضافة الى توافر مصادر للصيد بالمياه العذبة ، مثل (نهر النيل، البحيرات الكبرى، بوسط القارة). يساعد قطاع الثروة السمكية بتوفير الدخول لحوالي 10 مليون افريقي يعمل بمهنة صيد الاسماك، يمثل انتاج الاسماك من مصادر المياه العذبة بالقارة حوالي 2/3 انتاج العالم.[1]

(1) . علاء الدين السيد، افريقيا... ثروات بلا حدود، بتاريخ 2014/9/19، https://www.sasapost.com

المبحث الثاني: التنافس حول القارة الأفريقية.

منذ بداية السيطرة الاستعمارية كان الهدف الأساسي استغلال الثروات الغنية لهذه القارة. ففي جنوب افريقيا أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة بعد اكتشاف الماس ثم الذهب، وفي بعض المستعمرات في كينيا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي حالياً) كان التركيز على السيطرة على الأراضي الزراعية، وبالتالي كان الهدف النهائي من الاستعمار في القارة على اختلاف مصادره هو استغلال مواردها.

ولقد ظهرت نتيجة هذا الاستنزاف بعد رحيل القوى الاستعمارية عن القارة في ستينيات القرن العشرين، حيث استقلت الدولة الافريقية لتجد نفسها دولاً فقيرة حتى إذا كانت تملك موارد زراعية او معدنية، ووجدت نفسها مضطرة لأن تربط نفسها من جديد في اتفاقيات وترتيبات اقتصادية مع الدول الاستعمارية السابقة لعدم تعودها على استغلال مواردها.

تكتسي إفريقيا أهمية بالغة استراتيجيًا من حيث المخزون الحيوي والاستراتيجي من الطاقة بأنواعها ويضاف إلى ذلك أهمية القارة الإفريقية من حيث أنها تعتبر سوق استهلاكية واعدة ومحفزة للقوى العالمية بالإضافة إلى العنصر البشري وهي عناصر مهمة تجعل إفريقيا تحظى باهتمام القوى الكبرى وتتحول في كثير من المحطات إلى ساحة تنافس وصراع.

تكمن الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية في احتياطات الغاز والبترول، اليورانيوم، الذهب، الالماس، البلاتين، الكوبالت، الحديد، الزراعة، الخشب. فمن خلال ذلك تكمن أهمية القارة الإفريقية استراتيجيًا للقوى العالمية وخاصة للقوى النووية التي ترى في إفريقيا خزان استراتيجي ومصدر للطاقة كما تعد إفريقيا سوقا مهما للقوى الاقتصادية العالمية وهذا ما يترجم سياسة العصا والجزرة في تعامل القوى الكبرى مع إفريقيا.[1] ورغم هذه الوفرة في الموارد الطبيعية إلا أن اقتصاديات دول القارة الافريقية في اغلبها ضعيفة، ولا تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي.

فإن الدول تواجه مشكلة التنوع في ظل التبعية المتميز به هذه الدول، والتي عملت الدول الاستعمارية السابقة على دعمه بعد حصول هذه الدول على الاستقلال.[2]

أضف الى ذلك بأن أمن القارة الافريقية ارتبط منذ زمن بالأمن الاقليمي، ويتأثر بالتطورات على صعيد الامن الدولي. فقد كانت منطقة القرن الافريقي مسرحاً لصراع الحرب الباردة، ومازال اليوم يشهد على اضطرابات ومظاهرات تجوب بعض المدن للمطالبة بالإصلاحات.

كما ان مشكلة دارفور سابقاً، قد فتحت الباب على مصراعيه امام التدخل الدولي بسبب ما خلفته الحرب من نزوح ولجوء وجرائم ضد الانسانية، حيث صدرت قرارات كثيرة عن الأمم المتحدة تدين السودان، وترمي الى تدخل عسكري اممي لحماية المدنيين ومحاكمة مجرمي الحرب الذين حدت بعثات التقصي الدولية قياداتهم.[3]

---

(1) . العيناني مراد، افريقيا في منظور القوى الكبرى ساحة للتنافس عن مخزون استراتيجي، بتاريخ 2019/3/31، https://www.araa.ae

(2) . موقع الجزيرة، القارة الافريقية https://www.aljazeera.net

(3) . آدم محمد احمد عبد الله، قضية دارفور : الاسباب والتداعيات وسبل المعالجة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009، ص 41.

ان الهيكل الامني لإفريقيا يقوم على مؤسسات الاتحاد الافريقي، خاصة تلك المتعلقة بالامن وعلى الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والسياسية الجديدة، كما يعتمد على الاهمية الاستراتيجية المتزايدة لأفريقيا، وخاصة المناطق المنتجة للمواد الخام مثل النفط وغيره. ويضاف الى ذلك ما تقوم به القوى الخارجية في إعادة النظر في وسائلها وخياراتها بناء على هذه المتغيرات، واخيراً أدى استخدام مداخل متعددة في صياغة سياسات تجمع بين الامن والسياسة الخارجية والتنمية الى ظهور تحديات امام القوى الخارجية.[1]

فمعظم الباحثين يجمعون أن القارة الإفريقية تعد إحدى أغنى بقاع العالم في الموارد الطبيعية والمعدنية، فالمواد الخام المهمة في الصناعات الإستراتيجية (خاصة النووية) بالنسبة للدول الكبرى، وأنها قارة الألفية الثالثة. فكل هذه الأمور جعلتها محطة جذب لصراع النفوذ وطموحات استراتيجية بين القوى العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وإيران وتركيا وإسرائيل هذا من جهة ولاعتبار المكانة التي تكتسبها إفريقيا جيو-سياسيًا في ظل خريطة التحولات العالمية الجديدة.[2]

(1) . حسن الحاج علي احمد، أكبر من دارفور "الامن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009، ص 24.

(2) . العيناني مراد، افريقيا في منظور القوى الكبرى ساحة للتنافس عن مخزون استراتيجي، بتاريخ 2019/3/31، https://www.araa.ae

المطلب الأول: على الصعيد الإقليمي

تتعدد أشكال التفاعل عبر الحدود، كما تعددت التحديات العابرة للحدود، اللتان تنعكسان سلباً على الأمن الإقليمي، فالغزو العسكري والاختراق الحدودي، يعدان أبرز مهددات الامن الوطني لأي دولة.

فمثلاً: (أمن السودان الإقليمي على حدوده الغربية معقد، ولا تتمثل تحدياته في نزاع مسلح في دارفور فقط، وانما تتجلى تلك التحديات في وجود شبكات عديدة ذات اهداف مختلفة، تتكون هذه الشبكات من فاعلين ناشطين يشملون حكومات ومنظمات ومرتزقة وامراء حرب وميليشيات وشركات ومغامرين). وتسعى كل شبكة الى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وجيوسياسية واجتماعية متباينة حيناً ومتقاطعة احياناً أخرى.[1]

فالصراع والتنافس القائم بين الدول هو حول الموارد الأولية والطاقة في المرتبة الأولى، اذ تتمثل قوة الدولة في امتلاكها لهذه العناصر، لتأكيد نفوذها على الخارطة الدولية، وتأمين احتياجاتها من النفط والغاز، سنتناول التنافس على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد الدولي.

1-الاهتمام الايراني الاسرائيلي بإفريقيا:

أدركت إيران، منذ قيام ثورة الخميني عام 1979، الأهمية الاستراتيجية للقارة السمراء، فسعت الى تصدير الثورة اليها، مستغلة الفجوة الثقافية والمعرفية اللتين تراكمتا في افريقيا بسبب الاستعمار، ثم الدول الضعيفة التي خلفها وراءه، والتي أنهكها الفساد والانقلابات العسكرية. ومن خلال النشاطات التي قامت بها إيران تغلغلت في أفريقيا محققة مكاسب اقتصادية وسياسية، فقد أصبحت إيران المصدر الأول للنفط إلى جمهورية جنوب أفريقيا.

كانت دول القارة السمراء من الدول الداعمة للعرب في صراعهم مع (إسرائيل)، فحاولت الأخيرة دراسة كيفية اختراق القارة، فاستغلت حالة الضعف الاستراتيجي التي تتسم بها المنطقة العربية، وراحت تبحث عن أدوات جديدة لإحياء وتدعيم أدوارها الإقليمية، فكانت الجاليات اليهودية في أفريقيا مدخلاً للتغلغل والجالية اليهودية في جنوب أفريقيا تعد واحدة من اغنى الجاليات في العالم.

وطبقاً لأحد التقديرات فإن مساهمة يهود جنوب أفريقيا في خزانة الدولة العبرية تأتي في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة. شهدت العلاقات (الإسرائيلية) الافريقية تطوراً كبيراً، ففي عام 1997 بلغ عدد الدول الافريقية التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع (إسرائيل) 48 دولة.[2]

2-اهمية القارة الافريقية بالنسبة الى تركيا:

(1) . حسن الحاج علي احمد، أكبر من دارفور "الامن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009، ص 9-15.

(2) . محمد صادق امين، مقال بعنوان "افريقيا والامن الاستراتيجي الخليجي"، بتاريخ 2015/11/8، https://alkhaleejonline.net

بغض النظر عن العلاقات القديمة بين تركيا والقارة الافريقية في العهد العثماني، فإن افريقيا باتت تمثل خياراً استراتيجياً مهماً بالنسبة الى تركيا الجديدة، لما تتميز به القارة من ثراء في الثروات الطبيعية الهائلة، وكذلك لأهمية هذه القارة من الناحية الاستراتيجية في سياق الصراع الجيواستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية.

فالقارة الأفريقية تعد مجالاً حيوياً يمكن ان يساهم في تفعيل الدور الديبلوماسي والاقتصادي لتركيا اقليمياً ودولياً ويعطيها قدرة على لعب دور مؤثر في المنطقة.

وتنظر تركيا الى افريقيا على انها القارة الاهم التي تتمتع بموقع استراتيجي بالغة الأهمية يتحكم في الطرق المائية الدولية ويتحكم في كل المضائق الذي تعبر منها التجارة العالمية.

ولعل زيارة الرئيس اردوغان للسودان وتشاد وتونس، تعد واحدة من الخطوات المهمة التي تخطوها تركيا لكي تكون لاعباً مهماً في الساحة الافريقية، التي تشهد تنافساً كبيراً بين عدة قوى دولية، تحاول الاستفادة من هذه القارة الثرية من حيث المصادر الطبيعية المختلفة، ومن حيث كذلك اهمية موقعها الاستراتيجي.

وفي 2008 استضافت تركيا "المؤتمر الافريقي التركي" والذي أعلن فيها عن وثيقة الشراكة التركية الافريقية من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، وهناك تنافس بين فرنسا والصين واميركا وإيران واليابان وروسيا وايطاليا و(إسرائيل) للهيمنة على مصادر الثروات الطبيعية والاقتصادية في افريقيا، وفق قاعدة من يملك الاقتصاد يستطيع ان يتحكم في الخارطة الجيوستراتيجية او بعبارة اخرى التحكم في مواطن النفوذ والهيمنة.[1]

ان جولات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الافريقية الدؤوبة خلال العام 2016، جاءت بهدف تعميق "الشراكة الاستراتيجية" لتطوير العلاقات مع الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS).

وكل ذلك في سياق استراتيجية ممنهجة لتوسيع النفوذ التركي في افريقيا، التي عنونت فترات عدة من مراحل الانفتاح التركي "الناعم" على العواصم الافريقية، وصولاً الى الانتقال بذلك الانفتاح الى مرحلة "التغلغل الخشن" في افريقيا، بالتوازي مع إعلان انقره مطلع العام 2016 عن اتفاقية جديدة مع الصومال لإقامة قاعدة عسكرية جديدة، تضع قدماً للجيش التركي في خليج عدن الاستراتيجي، لتنضم انقرة الى عواصم كبرى لها قواعد عسكرية في منطقة القرن الافريقي، وبخاصة جيبوتي.

فنظرية العمق الاستراتيجي STRATEGIC DEPTH تعد المحرك الابرز للسياسة التركية منذ العام 2002، والتي تقوم فلسفتها الرئيسية على ان تركيا دولة متعددة الاحواض القارية، ما يمنحها عمقاً استراتيجياً في القارة الافريقية بالتوازي مع إمكانيات واعدة للتأثير في كل من قارتي اوروبا وآسيا، وثمة اربعة دوافع استراتيجية رئيسة، تتشكل من خلالها مجمل رؤية الاستراتيجية التركية الراهنة واهدافها تجاه القارة الافريقية، تتمثل في عناوين : (المنطلق الحضاري، المحفز الاقتصادي، العامل الامني الاستخباري، والتنافس الدولي الاقليمي).[2]

---

(1) . زبير خلف الله، مقال بعنوان "افريقيا العمق الاستراتيجي الجديد لتركيا في المرحلة القادمة"، موقع ترك برس، بتاريخ 2017/12/26.

(2) . مصطفى شفيق علام، التغلغل الناعم : افريقيا في الاستراتيجية التركية... المحددات والسياسات والتحديات، قراءات افريقية، 2017/6/8.

وفي خضم تنافس الادوار في منطقة القرن الافريقي، يبرز الدور التركي المتنامي على الصعيد الاقتصادي والدبلوماسي وكذلك العسكري، فالسياسة الثقافية (بالاساس) للدولة التركية لعبت دوراً كبيراً في التغلغل داخل مجتمعات تلك المنطقة، مما أنتج اتفاقيات ضخمة بين أنقرة وحكومات اثيوبيا واريتريا فضلاً عن السودان، التي تمخض عنها الاتفاق على سيطرة تركية على جزيرة سواكن السودانية بدعوى إعادة تأهيلها، وتوجت التحركات التركية في المنطقة من خلال إنشاء أكبر قاعدة عسكرية تركية في الصومال في سبتمبر/ايلول 2017، وقد اشار تقرير لوكالة أخبار رويترز في مايو/أيار 2018 أن تركيا بدأت استثمارات ضخمة في الصومال.[1]

المطلب الثاني: على الصعيد الدولي

أخذت القارة الإفريقية تكتسب بعداً استراتيجياً متنامياً على المستوى الدولي في السنوات الماضية، بعدما عانت من التهميش طيلة السنوات السابقة بعد إنتهاء الحرب الباردة، ويرجع هذا الاهتمام بالقارة الإفريقية نتيجة لما تحتويه أراضيها من مواد خام وموارد طبيعية لم تستغل بعد.[2]

هناك تنافس قوي بين الولايات المتحدة الامريكية والصين حول الموارد في افريقيا، فالمنطقة الممتدة من دارفور الى المحيط الأطلسي تمثل نشاطاً محموماً للشركات العالمية العاملة في استغلال الموارد، إما مجالاً لاستخراج النفط والغاز او مسرحاً لاستكشافها.[3]

ومن ملفات الصراع الدولي الحالى على الموارد الطبيعية فى أفريقيا ملف الطاقة حيث يمثل هذا الملف أهم محاور التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في أفريقيا، وتظهر معالم هذا الصراع بوضوح في السودان ، مع إحتمال تطوره فى المستقبل القريب إلى صراع ينتقل من السودان إلى دول مثل (أنغولا، الجزائر ، نيجيريا، الغابون وتشاد)، حيث تعتبر هذه الدول من الدول التى تحتوي على مخزونات عالية من النفط الخام، والتي تشكل أهمية كبيرة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في القارة الإفريقية وبالأخص أنغولا ونيجيريا.[4]

ويأتى ملف السلاح والأمن من حيث الأهمية بعد ملف الطاقة مباشرة فى إطار التنافس الدولي حول القارة.

ولعل واحداً من مظاهر تغير هيكل الامن في القارة هو تنامي ظاهرة الشركات العسكرية والامنية الخاصة، فلقد أدى انتشار الشركات الاجنبية التي جذبتها موارد المنطقة الى استخدام شركات الامن الخاصة في توفير الحراسة.[5]

ويأتى ملف الموارد الطبيعية من حيث الأهمية بعد ملف الطاقة وملف السلاح والأمن.

---

(1) . عدنان موسى، خريطة التنافس الدولي والتغلغل الإقليمي في منطقة القرن الافريقي، بتاريخ 2018/10/22، https://www.arabprogress

(2) . عاصم فتح الرحمن احمد الحاج، التنافس الدولي على موارد القارة الافريقية، بتاريخ 2010/7/3، https://www.sudaress.com

(3) . حسن الحاج علي احمد، أكبر من دارفور "الامن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009، ص 25.

(4) . عاصم فتح الرحمن احمد الحاج، التنافس الدولي على موارد القارة الافريقية، بتاريخ 2010/7/3، https://www.sudaress.com

(5) . حسن الحاج علي احمد، أكبر من دارفور "الامن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009، ص 27.

ولعل قضية دارفور تبرز الاسباب والمبررات لتدخل القوات الدولية، وخاصة لأن دارفور من أكثر الولايات انتاجاً في السودان، حيث تمد البلاد بصادرات اللحوم والمنتجات الزراعية المختلفة، والمنتجات الغابية والصمغ العربي والمعادن والبترول وتكتنز اراضي دارفور الكثير من الثروات البترولية والمعدنية كاليورانيوم والنحاس في "حفرة النحاس"، كما تضم أفضل المواقع السياحية في السودان.[1]

1- الولايات المتحدة الامريكية:

تعد القارة الافريقية مستودعاً للموارد الأولية (كما ذكرنا سابقاً) التي يحتاجها الغرب في التصنيع، مما جعلها مسرحاً للصراع والتنافس الدولي بين القوى الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي وخاصة فرنسا، بالإضافة الى اللاعبين الدوليين الجدد مثل الصين واسرائيل.

فقد برز الاهتمام الامريكي بأفريقيا، وخاصة في عهد الرئيس بوش، بزيادة فرص التجارة وزيادة العون وإنشاء حساب تحدي الالفية، ومساهمة الحكومة الامريكية في صندوق مكافحة الايدز.[2]

حيث ان الاهتمام بأفريقيا في الدوائر الاقتصادية والسياسية والعسكرية يتزايد يوماً بعد يوم، للدور المتنامي الذي اضحت افريقيا تقوم به من حيث تزويد الولايات المتحدة بالطاقة والنفط.[3]

ففي 21 ايلول / سبتمبر 1993، أعلن عن ولادة نموذج استراتيجي اميركي جديد يعتمد على "سياسة التوسع" بدل من "سياسة الاحتواء".

فخلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الاميركي السابق "ريكس تيلرسون" الى افريقيا في مارس 2018، ركزت الزيارة على المراكز الرئيسية المهمة للمصالح الامريكية، ومن بين خمس دول تضمنتها الزيارة، كانت هناك دولتان من دول القرن الافريقي (اثيوبيا وجيبوتي)، وهو ما يعزز اهمية تلك المنطقة بالنسبة لواشنطن. وترتبط الولايات المتحدة الاميركية بمنطقة القرن الافريقي بعلاقات استراتيجية ووجود استخباراتي وعسكري واستثماري، منذ فترة الحرب الباردة، حيث تمتلك واشنطن قاعدة "كامب ليمونير" بالإضافة الى مقرات قوات الأفريكوم.[4]

لهذه الأسباب زادت الولايات المتحدة تعاونها العسكري مع عدد كبير من الدول الافريقية، وأنشأت قاعدة عسكرية في جيبوتي، كما للولايات المتحدة العديد من البرامج العسكرية تعمل في افريقيا.[5]

---

(1) . زكي البحيري، مشكلة دارفور "الجذور التاريخية، الابعاد الاجتماعية، التطورات السياسية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 21.

(2) .Greg Mills, Africa s New Strategic Signficance, in John Davis, ed, Africa and the war on Terrorism ,Aldershot, Hants,England,Burlington,VT:Ashgate pub, 2007, p18.

(3) . حسن الحاج علي احمد، أكبر من دارفور "الامن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009، ص 20-25.

(4) . عدنان موسى، خريطة التنافس الدولي والتغلغل الاقليمي في منطقة القرن الافريقي، بتاريخ 2018/10/22، https://www.arabprogress

(5) . حسن الحاج علي احمد، أكبر من دارفور "الامن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009، ص 25.

وتستفيد امريكا من تمويل الجماعات المتطرفة الإرهابية، وتفرز الوجود العسكري بالقرب من مناطق انتاج النفط الافريقي.
كما ارتبط صراع المصالح في أفريقيا بالتنافس الامريكي الفرنسي بشكل أساسي عليها، وكانت آثاره توجه الصين الى افريقيا وفرض نفوذها على بعض المناطق فيها، فأصبحت الصين بذلك المنافس والشريك للولايات المتحدة الأميركية وفرنسا على افريقيا.

2- الصين:

يتنامى الوجود الصيني في افريقيا، فهناك العديد من الشركات الصينية المنتشرة على اراضيها، والواضح لتنامي المصالح الصينية في افريقيا، اعلان الحكومة الصينية سابقاً في العام 2006 أنه "عام افريقيا"، والتوقيع على نحو 100 اتفاقية بين الصين وعدد من الدول الافريقية، هناك تنامي في حجم التبادل التجاري بين القارة والصين ليقفز لمستويات مرتفعة.[1]

وتشير دراسة بعنوان "التنافس الاستراتيجي على قارة افريقيا"، اعدت في كلية الحرب الامريكية، الى ان من تأثيرات الوجود الصيني في القارة، الى جانب تأثيرات اخرى، إضعاف قدرة المجتمع الدولي على التأثير في بعض الدول الافريقية، وذلك بسبب لجوء تلك الدول الى الصين لتتلقى الدعمين المادي والسياسي.[2]

وبسبب حاجة الصين المتنامية الى الطاقة والمواد الخام، فإن لها مصالح كبيرة في كل من السودان وتشاد وافريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية.

ان الصين تعتمد في تغلغلها في افريقيا الى الاعتماد على ما اسماه "دونافن شو "الحرب السياسية" Political Warfre[2]، وهي آلية من الآليات الاستراتيجية الكبرى غير العنيفة، وتشمل هذه الآلية تقديم العون الاقتصادي والتنموي، كما تتضمن تدريب وتجهيز وتسليح القوات المسلحة والاجهزة الامنية. وتمتاز "الحرب السياسية" مقارنة بوسائل تحقيق الاستراتيجيات الكبرى الأخرى، خاصة العسكرية بإهتمامها بالأبعاد الاقتصادية، الامر الذي يجعلها آلية مفضلة لبسط النفوذ، وتعمل الحرب السياسية على مدى أطول في تحقيق اهدافها، وقد قامت الصين سابقاً بإعفاء ما قيمته 10 بليون دولار من الديون الافريقية.[3]

تمكنت الصين في يوليو 2017 من افتتاح اول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي، وهي القاعدة التي تضم حوالي 10 آلآف جندي في أول خطوة نحو تعزيز النفوذ الصيني في المنطقة، والذي تنظر اليه واشنطن بإعتباره التهديد الاكبر للمصالح الامريكية، وخاصة إذا أضيف له الدور المتنامي للقوة الروسية في المنطقة. واعتمدت الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الافريقي على التغلغل الاقتصادي بشكل خاص وإغداق المساعدات والتعاون الاقتصادي مع دول المنطقة خاصة منذ انشائها

(1) . حسن الحاج علي احمد، أكبر من دارفور "الامن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009، ص19.
(2) . Donovan C.Chau," Political Warfare in sub – saharon Africa:U.S capabilities and Chinese operations in Ethiopia,Kenya Nigeria and South Africa", Strategic Studies Institutes, U.S.Army War College , March 2007, https:// www.strategicstudiesinstitute.army.mil
(3) . حسن الحاج علي احمد، أكبر من دارفور "الامن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009، ص 22.

منتدى التعاون الصيني الافريقي في عام 2000، وخلال السنوات الخمس الماضية، ازدادت مبيعات الصين من الأسلحة الى افريقيا بنسبة 55% وتضاعفت حصتها في سوق الأسلحة الأفريقية إلى 17% متجاوزة بذلك الولايات المتحدة، وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.[1]

[1] . عدنان موسى، خريطة التنافس الدولي والتغلغل الاقليمي في منطقة القرن الافريقي، بتاريخ 2018/10/22، https://www.arabprogress

الخاتمة

يتضح مما تقدم، بأن الأهداف الجيوسساسية والجيواستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية متمركزة بدرجة مهمة في القارة الافريقية نظراً للثروات الهائلة التي تمتلكها، أضف الى المواقع والمنافذ البحرية التي تمثل قواعد عسكرية واقتصادية في غاية الاهمية.

فتحاول الصين ان تمسك بورقة النفط السوداني، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية ان تمسك بورقة النفوذ السياسي، فقد يلعب كل منهما بأوراقه في طريقته لإثبات وجوده على الخارطة السياسية في السودان التي تمتلك ثروة بترولية ضخمة في باطن اراضيها.

فالتواجد الصيني يستهدف بالأساس ضمان المصالح الاقتصادية لبكين في المنطقة بالإضافة الى تأمين طريق الحرير "الحزام والطريق"، مقابل السياسة الامريكية التي تستهدف بالأساس خلق توازنات سياسية وامنية جديدة في المنطقة، هدفها تحجيم النفوذ الايراني والصيني. كما ان هناك دور أوروبي محدود حتى الآن في المنطقة، فباستثناء فرنسا، يبقى الدور الاوروبي هامشياً، في ظل إنكفاء السياسة الاوروبية الراهنة في مشكلاتها الداخلية، اما الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الايطالي مؤخراً الى اثيوبيا واريتريا، تعتبر في ضوء التنافس بين باريس وروما. اما الدور الروسي فلا يزال محدوداً للغاية ولا يتجاوز مرحلة التطور الدبلوماسي في العلاقات مع تلك الاطراف، في ظل اهتمامات روسية بمناطق نفوذ اخرى.[1]

وتبرز الأحداث التي تجري في منطقة الشرق الاوسط، بأن الصراع والتنافس القائم حالياً بعد خروجنا من منظومة الاحادية القطبية الى نظام متعدد الاقطاب وبروز الصين وروسيا كأحد أبرز اللاعبين على الساحة الدولية، بأن جميع الانظار تصب على القارة العذراء (القارة السمراء) بعد الانتهاء من التسويات واعادة التمركز والتموضع بحل قضية سورية و "خطوط انابيب النفط"، وتوزيع وتقسيم المناطق والنفوذ، سنرى بأن البوصلة الاقليمية والدولية تتجه نحو القارة السمراء... ولعل بالأفق بدء يلوح الخوف من صناعة "شرق اوسط جديد على الارض السمراء..."

[1] . عدنان موسى، خريطة التنافس الدولي والتغلغل الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي، بتاريخ 2018/10/22، https://www.arabprogress

لائحة المراجع والمصادر

1. آدم محمد احمد عبد الله، قضية دارفور : الاسباب والتداعيات وسبل المعالجة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009.
2. العيناني مراد، افريقيا في منظور القوى الكبرى ساحة للتنافس عن مخزون استراتيجي، بتاريخ 2019/3/31، https://www.araa.ae
3. اميرة ابراهيم، الموارد الطبيعية الاكبر في قارة افريقيا، 2018/8/31، https://caveo.com/kw/blog
4. حسن الحاج علي احمد، أكبر من دارفور "الامن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 22، ربيع 2009.
5. خليل حسين، الجغرافيا السياسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009.
6. زبير خلف الله، مقال بعنوان "افريقيا العمق الاستراتيجي الجديد لتركيا في المرحلة القادمة"، موقع ترك برس، بتاريخ 2017/12/26.
7. زكي البحيري، مشكلة دارفور "الجذور التاريخية، الابعاد الاجتماعية، التطورات السياسية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.
8. ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافية البولويتيكية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016.
9. عايدة رضوان، مقال بعنوان "1,3 مليار نسمة... الاحصاء يصدر بياناً تفصيلياً بشأن سكان افريقيا"، بتاريخ 2018/11/22، https://www.masrawy.com
10. عاصم فتح الرحمن احمد الحاج، التنافس الدولي على موارد القارة الافريقية، بتاريخ 2010/7/3، https://www.sudaress.com
11. عبد القادر مصطفى المحيشي، عبد العباس فضيخ الغريري، سعدية الصالحي، جغرافية القارة الافريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، ط1، 2000.
12. عدنان موسى، خريطة التنافس الدولي والتغلغل الاقليمي في منطقة القرن الافريقي، بتاريخ 2018/10/22، https://www.arabprogress
13. علاء الدين السيد، افريقيا... ثروات بلا حدود، بتاريخ 2014/9/19، https://www.sasapost.com
14. محمد صادق امين، مقال بعنوان "افريقيا والامن الاستراتيجي الخليجي"، بتاريخ 2015/11/8، https://alkhaleejonline.net

15. مصطفى شفيق علام، التغلغل الناعم : افريقيا في الاستراتيجية التركية... المحددات والسياسات والتحديات، قراءات افريقية، 2017/6/8.

16. الموسوعة الجزائرية، https://www.politics-dz.com.2018/1/11

17. الموقع الالكتروني للبنك الدولي، بتاريخ 2015/5/8، https://blogs.worldbank.org

18. موقع المراسل،https://www.almrsal.com/post/471282

19. موقع الجزيرة، القارة الافريقية https://www.aljazeera.net

20. International Crisis Group (ICG), HIV/AIDS as a security Issue in Africa, Lessons from Uganda, Issues Report, no.3, 16 April 2004

21. Greg Mills, Africa s New Strategic Signficance, in John Davis,ed,Africa and the war on Terrorism ,Aldershot,Hants,England,Burlington,VT:Ashgate pub, 2007

22. Gregory C.Kane,The Strategic Competition for the continent of Africa, U.S.Army War College, Carlisle barracks,Pennsylvania,strategy research project, 28 february 2006

23. Donovan C.Chau," Political Warfare in sub – saharon Africa:U.S capabilities and Chinese operations in Ethiopia,Kenya Nigeria and South Africa", Strategic Studies Institutes, U.S.Army War College , March 2007, https:// www.strategicstudiesinstitute.army.mil ;

أفريقيا: الخصائص الجيوسياسية والثروة الاقتصادية

Africa : Geopolitical Characteristics and Economic Wealth

طالبة الدكتوراه : ريمة مرزوق

كلية الحقوق والعلوم السياسية –محمد الصديق بن يحي –جيجل-

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية -جامعة الجزائر3

البريد الإلكتروني: merzouk.rima88@gmail.com

الملخص

إن دراسة موضوع الأهمية الجيوسياسية أو الاقتصادية لإفريقيا، يدفعنا أساسا للبحث عما يميز هذه القارة من موارد طبيعية وبشرية وحتى الميزة الثقافية أو الحضارية، خاصة إذا علمنا أن هذه القارة شهدت تعاقب عدة حضارات في مختلف أرجائها، مما جعل منها فسيفساء ثقافي وعرقي وحتى ديني. إضافة لما تزخر به من ثروات باطنية عرضها في الماضي القريب لمختلف أشكال النهب والاستعمار الغربي، الذي خرج ظاهريا لكنه ترك شركاته العملاقة تكمل المهمة.

وقد شهدت فترة بداية القرن الحالي تنافسا واضحا بين مختلف الفواعل سواء الإقليمية أو الدولية على موارد القارة، فلم تعد فرنسا ولا بريطانيا ولا حتى بلجيكا الدول الاستعمارية سابقا وحدها من تريد نهب أكبر قدر من خيرات القارة عن طريق شركاتها العملاقة أو عن طريق بعض الاتفاقيات المجحفة مقابل دعم الأنظمة الغير شرعية، بل انضمت إليها دول أخرى كالصين، أمريكا، تركيا ومؤخرا إسرائيل، وهو ما يدفعنا لدراسة أبرز ميزات القارة الافريقية من موقع جغرافي، موارد وثروات طبيعية إضافة للأهمية الجيوسياسية.

الكلمات المفتاحية: افريقيا، الأهمية الجيو استراتيجية، الموارد الطبيعية.

Abstract

The study of the geopolitical or economic importance of Africa leads us to examine what distinguishes this continent from natural and human resources and even cultural or civilizational advantage, especially if we know that this continent has witnessed the succession of several civilizations in different places, making it a cultural, ethnic and even religious mosaic. In addition to the wealth of mystical treasures offered in the recent past to various forms of looting and Western colonialism, which emerged ostensibly but left its giant companies complete the task. France, Britain, and not even Belgium, the former colonial powers alone, want to plunder the greatest wealth of the continent through its giant companies or through some unfair agreements in exchange for But also joined by other countries such as China, America, Turkey and, more recently, Israel. This leads us to study the most prominent features of the African continent from a geographical location, resources and natural resources in addition to geopolitical importance.

Key Words : Africa, Geo- strategic Importance, Natural Resources.

مقدمة

تعد قارة أفريقيا ثاني أكبر القارات مساحة في العالم، فكبر مساحتها جعلها تكتسب ميزات اقتصادية واستراتيجية سواء من حيث الثروات الطبيعية المختلفة من مواد أولية ومعادن وثروة زراعية، أو من حيث الموقع الجغرافي والتضاريس واحاطتها بأهم البحار والمحيطات، مما جعل منها محط أنظار القوى الغربية في الماضي لاستغلال مواردها وحتى الآن، وسنحاول دراسة وتحليل الأهمية الجيو استراتيجية لقارة أفريقيا والتي تتضمن بدورها التطرق للأهمية الحضارية والاقتصادية والجيوسياسية للقارة بالنسبة لدول القارة أو للقوى الغربية المتربصة بها.

الإشكالية: نظرا للموقع الجغرافي للقارة الإفريقية الذي يتوسط مختلف القارات الأخرى إضافة للبحار والمحيطات، هل يمكننا القول أن أهمية افريقيا بالنسبة للفواعل الإقليمية والدولية يكمن في موقعها الجغرافي الاستراتيجي؟

الفرضية: يعتبر العامل الجغرافي أساسي لمدى أهمية القارة الإفريقية، لكنه ليس العامل الحاسم لها نظرا لعدة عوامل أخرى جعلت من القارة ذات خصائص مميزة على جميع الجوانب.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة، زيادة عن الاهتمام الأكاديمي من طرف الباحثين ودارسي العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة والذين أشاروا آنذاك إلى أن التنافس الدولي مستقبلا سيتجه نحو القارة الإفريقية، يتم في هذه الدراسة إبراز مدى أهمية المنطقة نظرا لما تتمتع به من خصائص جغرافية، اقتصادية واستراتيجية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لإظهار الأسباب والدوافع المتزايدة للفواعل الإقليمية والدولية للتجاه نحو افريقيا، استنادا على المعطيات الجيوسياسية والاقتصادية.

المطلب الأول : افريقيا: بين التاريخ والجغرافية

I. التعريف بالقارة الافريقية

تعد القارة الافريقية من أقدم القارات ومن أقدم مواطن الإنسان الأول. وقد تضاربت الآراء حول المصدر الذي أخذ منه اسم "افريقيا"، فهناك من يرى أنها أخذت الاسم من "Oprica " وهي تسمية لاتينية تعني الحار أو المشمس كما يرى البعض أنها التسمية الأصلية للقارة، أما الرأي المرجح أن التسمية مشتقة من "آفري" اسم السكان القدماء لتونس الشمالية ومنه "آفريكا" أي بلاد الآفري باللاتينية. وقد أطلق العرب المسلمون اسم "افريقية" على مدينة "قرطاج" أو تونس الشمالية. وبسبب غلبة العنصر الأسود ولكونها مصدر الرقيق في مرحلة الاستعمار الأوربي عرفت القارة باسم "افريقيا السوداء" في الأوساط والمصادر الاستعمارية. [1]

[1] - عبد الجليل اندرو موسى انيانك، **جغرافية افريقيا**، كلية العلوم الاجتماعية قسم الجغرافيا، المملكة العربية السعودي،2018.

اكتسبت افريقيا أهميتها بعد الكشوفات الجغرافية الأوربية مع نهاية القرن الخامس عشر، وذلك بعد حاجة الأوربيين للتوابل والبهارات الهندية أين اعتمدوا على طريق البحر الأحمر ثم البحر المتوسط إلى أوربا، وبعد تفكيرهم في طرق أخرى توصلهم إلى الشرق لإنهاء احتكار العرب لتلك التجارة بدأوا كشوفاتهم البحرية حول افريقيا، فتمكنوا من الوصول إلى ساحل الذهب (غانا) ثم مصب نهر الكونغو. كما استطاع "بارتلو ميوديا ز" أن يصل إلى "رأس الرجاء الصالح" سنة 1488، ومنذ هذا التاريخ وحتى بداية القرن التاسع عشر ظل الوجود الأوربي مقتصرا على السواحل الافريقية. أما مرحلة الاكتشافات الكبرى لدواخل افريقيا لم تبدأ إلا مع انشاء الجمعيات الكشفية الجغرافية، والبداية مع الجمعية الكشفية في لندن 1788، ثم في باريس 1821، ثم في برلين 1828، وهو ما عكس اهتمام الأوربيين بأكتشاف افريقيا. [1]

ويمثل الاتحاد الافريقي الجانب السياسي للقارة الافريقية، حيث يضم كافة الدول الافريقية مقره "أديس ابابا" كما يتمتع الاتحاد بسلطة تتألف من أجهزة تنفيذية، تشريعية وقضائية يرأسها رئيس الاتحاد الافريقي ورئيس الهيئة والذي يشغل أيضا منصب رئيس برلمان عموم افريقيا. [2]

[1] - أحمد عبد الدايم محمد حسين، الكشوف الجغرافية الأوربية لإفريقيا وتأثيراتها المعاصرة، مجلة قراءات افريقية، 25-09-2015، على الموقع:
http://www.qiraatafrican.com/home/new%D8%A7%D9%84%D9%83.html

[2] - https://sites.google.com/site/elmundouno3/mapa-de-Africa.html

وقد تأسس الاتحاد الافريقي سنة 2002 بديلا لمنظمة الوحدة الافريقية، استلهاما لتجربة الاتحاد الأوربي وسعيا لتوحيد الرؤى السياسية والاقتصادية لدول القارة وتسهيل التعاون والاندماج بينها، لكنه أخفق عدة مرات في معالجة بعض الأزمات السياسية والاقتصادية بين دول الاتحاد. وتعتبر الجمعية العامة للاتحاد المكونة من رؤساء الدول الأعضاء أو ممثلي حكوماتها الموجهة لمواقف الاتحاد.[1]

II.الجغرافية الطبيعية لقارة افريقيا

1. **الموقع الجغرافي**: تعد قارة افريقيا ثاني أكبر قارة على كوكب الأرض وثاني أكبر قارة من حيث عدد السكان، بمساحة تبلغ 30مليون كيلومتر مربع، كما تمتد القارة في عمق المحيطات الجنوبية ويغطي خمس سطح الأرض كل من الأرض والمياه، ويقدر اجمالي السواحل بأكثر من 39 ألف كيلومتر، افريقيا محاطة بالبحر الأبيض المتوسط من الشمال وكل من قناة السويس والبحر الأحمر على طول شبه جزيرة سيناء إلى الشمال الشرقي، المحيط الهندي من الجنوب الشرقي والمحيط الأطلسي من الغرب. ([2])

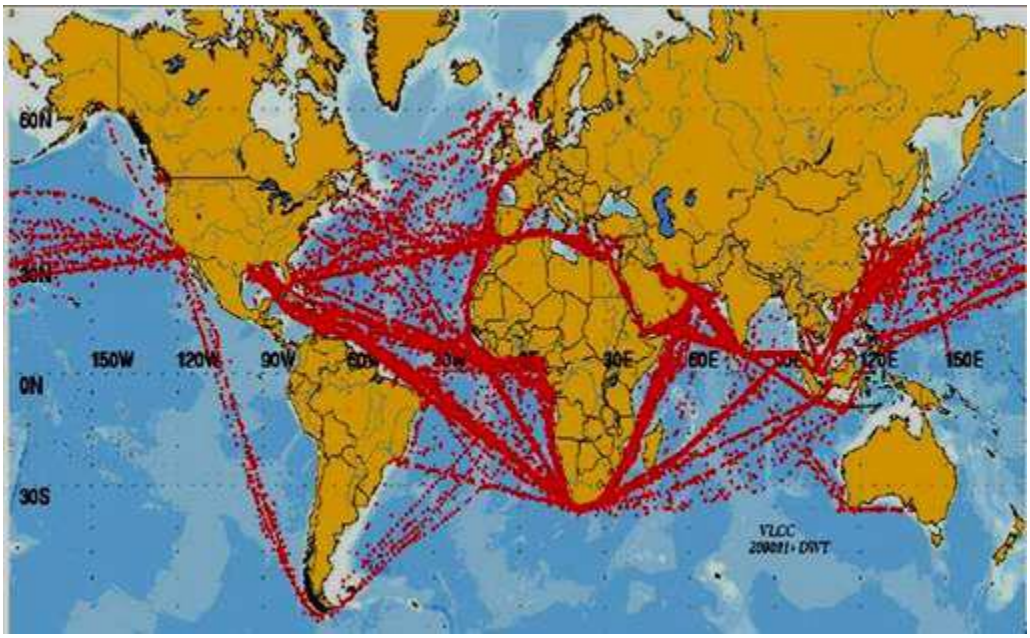

أفريقيا هي قارة تغطي 6 ٪ من مساحة الأرض و20.3 ٪ من اجمالي مساحة اليابسة. مساحتها 30 415 873 كيلومتر مربع بما في ذلك الجزر. يبلغ عدد سكانها أكثر من مليار نسمة، يشكل الأفارقة 16 ٪ من سكان العالم. ي. منذ استقلال جنوب السودان في عام 2011، تضم أفريقيا 54 دولة ذات سيادة.

تقع أفريقيا على خط الاستواء وتشمل العديد من المناخات: المعتدلة في الشمال والجنوب، والحارة والصحراوية على طول المناطق الاستوائية، حار ورطب على خط الاستواء. بسبب نقص الأمطار والري المنتظم، وكذلك الأنهار الجليدية أو

[1]- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/sitiesandregions/2015/6/14.html

[2] H.E. THE DEPUTY CHAIRPERSON OF THE AUC, **The Geo strategic Importance of Africa's Maritime Domain : Opportunities and Challenges,** - Affricha Maritime Safety and Security Towards Economic Prosperity Conference, Stuttgart, Germany, 13-14 Octobre 2010.

شبكات طبقات المياه الجوفية الجبلية، لا توجد وسائل طبيعية لتنظيم المناخ باستثناء السواحل. تعد الجزائر أكبر بلد في إفريقيا، من حيث حجمها، العاشرة في العالم، في حين أن أرخبيل سيشيل، قبالة الساحل الشرقي لأفريقيا، هو الأصغر تبلغ مساحة الصحراء وحدها 9،065،000 كيلومتر مربع في الإقليم. [1]

تمتد قارة افريقيا بين دائرتي عرض 37 درجة شمالا من خط الاستواء و35 درجة جنوب خط الاستواء، وبين خطي طول 17 درجة غرب خط غرينيتش و51 درجة شرق خط غرينيتش، وتتخذ القارة شكل المثلث حيث تتسع في شمالها بينما تضيق في أجزائها الجنوبية، كما تمتاز بقلة موانئها الطبيعية لكون سواحلها قليلة التعاريج ومستقيمة، كما تشرف على ممرات مائية هامة تصل بين قارات العالم كمضيق باب المندب ومضيق جبل طارق إضافة لقناة السويس التي تفصل قارة افريقيا عن آسيا. ([2]) اذن فإفريقيا تعد ثاني أكبر القارات، تقسم الصحراء القارة بشكل غير متساو إلى شمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء (غير مأهولة نسبيًا بالعرب ويسكنها أساسا من ذوي البشرة الداكنة الشعوب) والقرن الافريقي. تم استعمارها بشكل أساسي من قبل الأوروبيين. أكبر بحيرة هي بحيرة فيكتوريا وأهم أنهارها نهر النيل والنيجر والكونغو وزامبيزي. [3]

ويعيش في القارة حوالي 15% من سكان العالم وقد تم إحصاء حوالي 1.1 مليار نسمة سنة 2013، مما يجعلها ثاني أكبر قارة من حيث عدد السكان بين القارات السبع في العالم، كما تعتبر القارة التي لديها أكبر عدد السكان من الشباب فأكثر من 50% من سكان افريقيا يبلغون سن 19 سنة أو أقل، تضم افريقيا 54 دولة وتسعة أقاليم وأكبر دولة مساحة هي الجزائر أما أكبر دولة من حيث عدد السكان فهي نيجيريا. ([4])

تعد افريقيا جزيرة قارة يفصلها عن أوربا مضيق جبل طارق وعرضه 14 كم وممر صقلية وعرضه 140 كم، ويفصلها عن قارة آسيا قناة السويس ومضيق باب المندب وعرضه 28 كم،

[1]- http://dictionnaire.sensage.le parisien.fr /Afrique/fr-fr .html

[2] - صفاء شريم، **معلومات عن قارة افريقيا**، من الموقع:

https://mawdoo3.com%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%.html

[3]- https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/Africa-definition-and-meaning.html

[4] - أسماء سعد الدين، قارة افريقيا، المجلة الالكترونية المرسال، 04-04-2017، من الموقع:

https://www.almrsal.com/post/471282.html

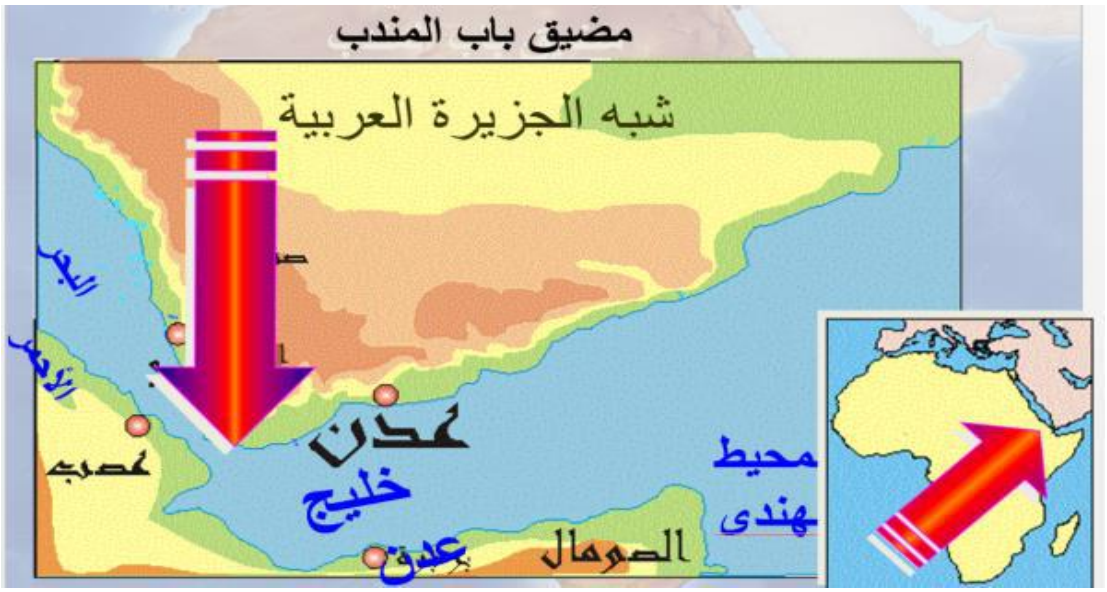

أطول سواحل القارة الافريقية هي سواحل المحيط الأطلسي، وتعتبر سواحلها مقارنة بالسواحل الأوربية ومقارنة بكبر مساحتها قصيرة نسبيا بسبب أنها قليلة الخلجان المتعمقة في البر كما تنعدم فيها أشباه الجزر الطويلة والبحار الهامشية الضيقة، وهو ما يؤثر في الملاحة ومصادر الثروة والحركة البحريتين على السواحل الافريقية، وتحتوي القارة على مجموعة من الجزر المنفردة والأرخبيلات بعضها قريب جدا من الساحل والآخر بعيد أهمها جزيرة مدغشقر وتقع جنوب شرق القارة ومساحتها 587041كم2، كما تحتوي على جزر صغيرة المساحة نسبيا وذات أهمية متفاوتة اقتصادية وسكانية واستراتيجية. [1]

[1] - عبد الجليل اندرو موسى انيانك، مرجع سابق.

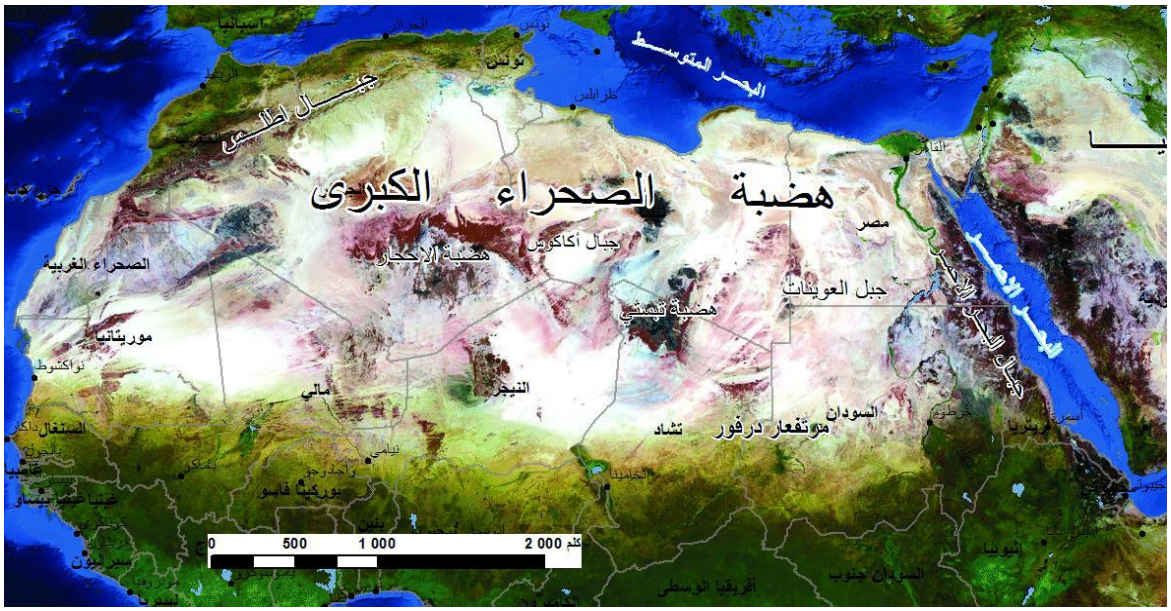

2. المناخ في افريقيا:

تحتوي افريقيا على مجموعة واسعة من المناخات فمن المناطق الاستوائية إلى المناطق المعتدلة في شمال إفريقيا وجنوب إفريقيا. السهول الشمالية صحراوية وساخنة للغاية بسبب المسافة الكبيرة التي تفصلها عن المحيط إضافة للاختلافات في درجات الحرارة بين الصيف والشتاء، خاصة في الجنوب، التي تتميز بالرطوبة التي يجلبها المحيط وكذلك الارتفاع، لا سيما في المرتفعات في شرق إفريقيا والغطاء النباتي هو أيضا أكثر كثافة ويتميز كلا الطرفين الشمالي والجنوبي بمناخ معتدل، رغم أنه أكثر برودة ورطوبة في الجنوب.

فيما يتعلق بالبيئة، تواجه أفريقيا ثلاث ظواهر رئيسية: الجفاف في دول الساحل والقرن الأفريقي (إثيوبيا، الصومال، إريتريا وكينيا)، التصحر بسبب الإفراط في الاستغلال وكذلك النمو السكاني، وأخيراً إزالة الغابات الناجمة عن الزراعة الواسعة النطاق والحروق العديدة والصراعات المسلحة، لا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. [1]

وتتمثل أهم الأقاليم المناخية في قارة افريقيا في:

- الإقليم الاستوائي: ويتمثل في المناطق القريبة من دائرة عرض خط الاستواء.
- الإقليم الصحراوي: ويتمثل بصحراء كالهاري والصحراء الكبرى وناميبيا.
- الإقليم الموسمي: بهضبة اثيوبيا.

إقليم البحر المتوسط: يتمثل في السواحل الشمالية المطلة على البحر المتوسط. ([2])

ونظرا لموقعها الجغرافي تعرف افريقيا أنها قارة حارة، دافئة بصفة عامة، حيث تتأثر عناصر المناخ في افريقيا بعوامل أهمها عامل الارتفاع فوق سطح البحر واتساع المساحات الهضيبة، وعامل القارية وعامل التيارات المحيطية الباردة إضافة لعامل الغطاء النباتي.

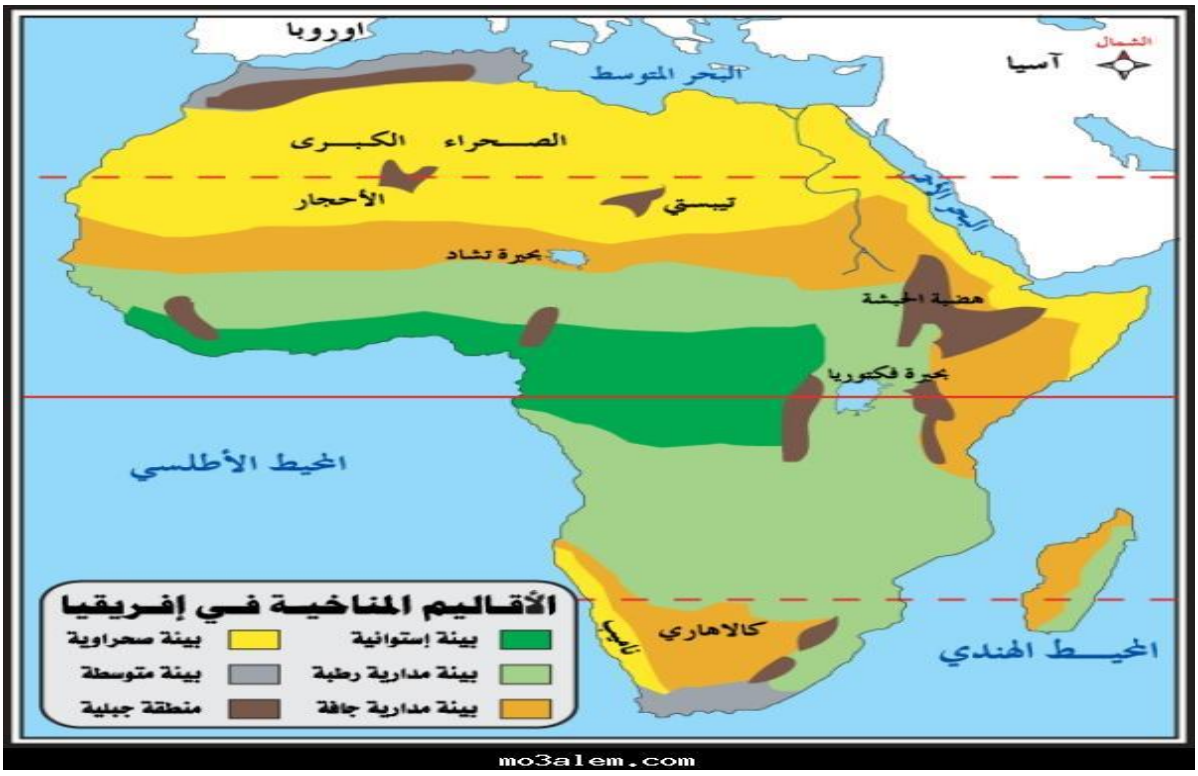

[1] - http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/Afrique/fr-fr/anchorWiki.html

[2] - صفاء شريم، مرجع سابق.

كما تعد القارة الافريقية من أغنى القارات بالحيوانات البرية وأسماك المياه العذبة، وتسعى عدة دول افريقية ومنظمات محلية وعالمية لحماية الثروة الحيوانية وحفظ بعض الأنواع وتنميتها بأساليب مختلفة، من خلال إقامة المحميات الطبيعية الوطنية مع أنها تبقى محدودة أمام الانتهاكات التي تعرضت لها بعض أنواع الحيوانات البرية. ([1])

وقد حذر تقرير منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة 4-ماي2010، من أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي لانعكاسات تقف كعائق لتقليص فجوة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في افريقيا، وقد أورد تقرير منظمة "فاو" أن انعكاسات ارتفاع درجات الحرارة والتقلبات الجوية المستمرة تؤثر سلبا على انتاج بعض المنتوجات الغذائية التي تمثل الغذاء الأساسي لسكان افريقيا، مع العلم أن نحو ثلث سكان افريقيا يعيشون في مناطق عرضة للجفاف، وهو ما يستدعي اتخاذ سياسات إنمائية في الدول الافريقية المعنية. ([2])

رغم الآثار السلبية لمناخ القارة الافريقية على انتاج بعض الأغذية، إلا أن تنوع الأقاليم المناخية في القارة ميز كل إقليم بزراعة منتوج معين، سواء أكانت منتوجات زراعية غذائية أو بالنسبة للثروة الحيوانية والتي تواجه إضافة للمناخ مشكلة نقص الإمكانيات المادية وتحديدا الحديثة التي تساعد على تطوير الزراعة الافريقية وتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الثاني: الأهمية الجيو استراتيجية لقارة أفريقيا

لدراسة الأهمية الجيو استراتيجية للقارة الافريقية، نحاول في البداية تفكيك مصطلح الجيو استراتيجيا والذي يقصد به أهمية قارة افريقيا سياسيا، حضاريا واقتصاديا وأزيد من ذلك أهميتها بالنسبة للدول الافريقية إضافة لدول العالم وتحديدا القوى الغربية، فالمقصود بالأهمية الجيو استراتيجية لإفريقيا هنا هو المزج بين أهمية العناصر الجغرافية والسياسية والاقتصادية والحضارية لهذه القارة وهو ما يبرر الاهتمام الإقليمي والدولي بهذه القارة والسباق أو التنافس بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية خاصة منذ نهاية الحرب الباردة. ولمعرفة أهمية افريقيا جيو استراتيجيا ينبغي تحليل أهمية كل عنصر على حدى.

I.الأهمية الحضارية لقارة إفريقيا

يسود الاعتقاد لدى أغلب الشعوب غير الافريقية أن تاريخ افريقيا مرتبط تحديدا بالحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر، بينما علميا وبالرجوع إلى الدراسات التاريخية فقد شهدت القارة تعاقب حضارات عريقة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، مما جعلها فسيفساء على جميع المستويات لغويا، دينيا، عرقيا وثقافيا بصفة عامة، وقد ارتأينا إدراج عنصر الأهمية الحضارية أو الثقافية للقارة الإفريقية كمدخل لإبراز أهم الحضارات التي مرت بتاريخ القارة وأهم مميزاتها الثقافية، وفي الوقت ذاته تأكيد أن إفريقيا لم تكن –لا شيء- قبل الكشوفات الجغرافية الغربية بل أن لها هويتها الخاصة وثقافتها التي تميز شعوبها عن شعوب باقي القارات في العالم.

وثقافة أي دولة أو قارة تعتبر جزء من أهميتها الجيو استراتيجية التي تتضمن جميع مميزات وعناصر القوة.

[1] - عبد الجليل اندرو موسى انيانك، مرجع سابق.

[2] - http://www.fao.org/news/story/ar/item/41939/icode/fao.html

- إن ما يميز التقاليد الافريقية عن الحضارات الأوربية والآسيوية أنها ثقافات شفوية معظمها لم يتم توثيقها بما فيها بعض اللغات التي لا يزال استعمالها لليوم، حيث يوجد في إفريقيا اليوم أكثر من 400 لغة من لغات البانتو لوحدها مرتبطة معا، على غرار عدد اللغات الأوروبية المستمدة من اللاتينية. وتمثل حضارات أفريقيا ما قبل الاستعمار في مصر الفرعونية، النوبة، قرطاج، زيمبابوي والكونغو. في غرب إفريقيا، إمبراطوريات السودان وغانا ومالي Songhai. وفي جنوب إفريقيا برزت زيمبابوي الكبرى باعتبارها أكثر حضارة معقدة في جميع أنحاء الجنوب الأفريقي. ([1])

تمتاز افريقيا عن غيرها من قارات العالم بأنها موطن العرق الأسود الزنجي الذي يمثل غالبية سكانها والسكان القدماء الأصليين لها، حيث يرجع أقدم الآثار الدالة على وجود أسلاف العرق الأسود إلى العصر الحجري الوسيط (الميزوليتي)، ويغلب الاعتقاد أن الموطن الأول لتواجد هذا العرق كان في مناطق السافانا وبين جانبي الصحراء الكبرى والغابات الاستوائية ومن هذه المناطق انتشروا لباقي أنحاء القارة، بينما يطلق على الجزء الشمالي وفي أنحاء الصحراء الكبرى بالقارة البيضاء أين تتراجع نسبة العرق الأسود دون أن تختفي خاصة في نقاط التماس بالصحراء الكبرى وواحاتها، حيث يعتبر سكان هذا الإقليم أكثر تجانسا عرقيا، دينيا وحضاريا من باقي سكان القارة. ففي الشمال الأفريقي تبرز مجموعتين عرقيتين الحامية والسامية ممثلة في الأمازيغ والعرب في دول حوض البحر المتوسط إلى شمال الصحراء الكبرى، وقد تأثر الأمازيغ بالعرب حضاريا ولغويا بعد وصول الفاتحين العرب المسلمين بدايات القرن السابع الميلادي. [(2)] لعبت الظروف المناخية والزراعية بمصر القديمة على زيادة الكثافة السكانية وتحديدا حول ضفاف النيل، الواحات الليبية وبرزخ السويس والتي شكلت مناطق عبور أو التقاء مع البحر الأبيض المتوسط فنهر النيل هو منطقة الاتصالات المميزة، ليس فقط مع المناطق الأفريقية المتاخمة لها، ولكن أيضا مع المناطق البعيدة من الحضارات القديمة في شبه الجزيرة العربية والمحيط الهندي والبحر المتوسط، فللحضارة الفرعونية مكانة أولية في تاريخ إفريقيا القديمة من خلال آثارها، وقد أثبتت عدة دراسات لكتاب يونانيين ولاتينيين إلى أن أصل السكان الزنوج هم الزنوج. بينما رأت نظريات أخرى أن العنصر الزنجي هاجر إلى مصر ولم يكن من سكانها الأصليين، كما لا يمكن عزل اللغة المصرية عن سياقها الإفريقي فمصر التي تقع في الركن الشمالي الشرقي لإفريقيا، أنتجت واحدة من أعظم حضارات العالم. [(3)]

مثلث مصر القديمة أول حضارة إفريقية كبرى بحلول عام 4000 قبل الميلاد لغتها "الهيروغليفية"، أعظم إمبراطوريات إفريقيا كانت عبارة عن ممالك ظهرت وازدهرت في جميع أنحاء القارة لتشكل حضارات افريقيا المتعاقبة، والتي تميزت عن الحضارة المصرية بأنها في كثير من الأحيان مجتمعاتها متنقلة نظرا للظروف المناخية وللبحث عن أراضي خصبة وامدادات المياه، وقد تفاعلت حضارة مصر القديمة مع مختلف الحضارات في بقية القارات من خلال طرق التجارة. [(4)]

1-Abdelhak Bassou, **Africa's natural resources and geopolitical realities,** Policy Center For The New South, May25-2017.

[2] - عبد الجليل اندرو موسى انيانك، مرجع سابق.

[3]- G Mokhtar, **General History of Africa**, United Nations Educational, Sientific and Cultural Organization (UNESCO), 1981.

[4]- Abdelhak Bassou, Opcit.

كما لايجب تهميش المساهمات الأفريقية في العالم القديم، حيث أن أهرامات مصر تشهد على مهارات الهندسة والعمارة والتي شملت الحدود الشمالية الشرقية لإفريقيا وجنوب غرب آسيا، وقد ساهم في بناء الأهرامات الأفارقة من وسط وأعلى وادي النيل ومن البحر المتوسط، أين برزت المهارات القديمة في إفريقيا بناء المعالم القديمة والقصور والمعابد في وادي النيل يوضح التقليد المعماري الذي استمر في بناء المساجد في الغرب أفريقيا وعلى طول ساحل شرق أفريقيا ، وكذلك الكنائس في إثيوبيا الأهرامات القديمة لوادي النيل، كما تميز الأفارقة نظرا للظروف المناخية باهتمامهم ومعرفتهم ومهارتهم في قطاع الزراعة وتنميته، وحتى نقل هذه المعرفة فيما بعد للأمريكيتين فترة العبودية. [1] وقد جادل المؤرخ Sheikh Anta Diop حول افريقية حضارة وادي النيل –مصر والسودان-من خلال مساهماته الكبير رد الاعتبار لتاريخ القارة الإفريقية، وكان من الذين أيدوا فكره عالم التاريخ بجامعة السوربون "جورج غورفيتش" حيث علق على أبحاث "ديوب" بما يلي "لقد قدمت الثقافة الإفريقية للعالم مثلا عظيما عن نشاطها وكل المفاهيم الدينية والفلسفية خرجت كما أعتقد من هذا المنبع، ولم يكن باستطاعة الفراعنة القدماء إقامة حضارتهم لولا الثقافة الإفريقية والتي مثلت أسمى مراحل الحضارة الإفريقية". [2] وقد مثلت حضارة "انوبيا" كحلقة وصل بين البحيرات الكبرى وحوض الكونغو الوسطى من ناحية والبحر الأبيض المتوسط من ناحية أخرى. تعتبر نوبيا إحدى مناطق إفريقيا التي تتميز بسهولة الاتصالات ليس فقط بين الشمال والجنوب ولكن أيضًا بين الشرق والغرب، فهي مكان التقاء للحضارات من الشرق والغرب إلى الشمال والجنوب من أفريقيا، وقد عرفت ب "بلد السودان" أو "أرض السود" والتي امتدت من حافة المرتفعات الإثيوبية إلى وحتى أقصى شمال مصر والتي حافظت على تنظيم اجتماعي وسياسي قائم على وحدات صغيرة استمرت في الحكم دون انقطاع نفس التقاليد. نجد أيضا حضارة" أكسوم " والتي يمتد تاريخها من القرن الأول من عصرنا على مدى ما يقارب ألف سنة شملت إريتيريا والهضبة الشمالية الإثيوبية والتي تميزت بالهندسة المعمارية والزراعية واللغة المستخدمة فيها كانت النقوش مستمدة من الكتابة العربية الجنوبية. [3] كما لعبت حضارة "قرطاج" دورا هاما في تاريخ أفريقيا وحتى في الحضارة الغربية خلال الألف الأول قبل الميلاد، وقرطاج تعني المدينة الجديدة أسسها الفينيقيون سنة 814ق م بتونس حاليا بالمغرب العربي والتي أهلها السكان منذ حقبة ما قبل التاريخ وفي الفترة التاريخية أهلها البربر قبل أن تقع في يد الفينيقيين، والفينيقيون الذين أسسوا قرطاج هم ساميون من أصل كنعاني، وفي هذه المرحلة كانت حضارة النيل في مرحلة الانحطاط قبل أن يجتاحها الآشوريون ثم اليونان، وقد شكل موقعها الجغرافي ملتقى الطرق الاقتصادية والسياسية والعسكرية. [4] وبالنسبة للحضارات التي قامت غرب أفريقيا، فإن تاريخ امبراطورية "غانا" تعتبر أولى حلقات التاريخ القومي لغربي افريقيا، فهي أول امبراطورية قامت بالسودان الغربي وأقدم ما عرف بالحكم الناجح، أعقبتها امبراطورية "مالي "وبعدها

1- Paul.U. Lovijoy, African Contributions to science, Technology and Development, UNESCO, in: https://www.unesco.org/new/fileadmin/Multimedia/HQ/CLT/pdf.

2 - أحمد إبراهيم دياب، **افريقيا بين المفاهيم الحضارية والممارسات العنصرية**، العدد الرابع، مجلة دراسات افريقية، مارس 1989.

3- G. Mokhtar, Opcit.

4 - مادلين هورس ميادان، ترجمة، إبراهيم بالش، **تاريخ قرطاج**، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1981.

"سنغاي" والتي تعتبر أكثر الممالك قدما وأطولها عمرا حيث عاصرت حضارة غانا ومالي وتأسست في القرن السابع قبل الميلاد واستمرت حتى سنة 1594م، أين واكبت دخول الإسلام إلى إفريقيا وفي مملكتها الرابعة أصبحت امبراطورية "سنغاي الإسلامية"، واعتبرت أكبر قبائلها في كل من مالي، النيجر، البنين، بوركينافاسو وغانا، وتعتبر آخر وأكبر الممالك والامبراطوريات الإفريقية خلال فترة العصور الوسطى.[1]

تعد اللغة العربية أقدم لغة حية في القارة الإفريقية مترامية الأطراف، وقد دخلت إلى شرق القارة قبل ظهور الإسلام وتركت آثارها في لغات الحبشة والصومال، ثم انتشرت في أرجاء القارة بعد دخول الإسلام والمسلمين إليها، ويعد انتشار الإسلام في القارة أول اتصال حضاري خارجي ينفذ للقارة مما دفع بعض المؤرخين والمفكرين والكتاب المعاصرين للاعتراف بفضل الحضارة الإسلامية على إفريقيا والأفارقة، حيث كتب المؤرخ المعاصر "فيليب كورتون" بأن الحقبة الواقعة بين عام 700-1500م تعتبر حقيقة حقبة إسلامية في إفريقيا، إضافة لتأثير الثقافة الإسلامية (العربية والأمازيغية) على الأفارقة في الجوانب الدينية والعادات والتقاليد وحتى في أساليب التفكير. لقد تعاقبت الحضارات في القارة الإفريقية من حضارة وادي النيل إلى حضارة طاسيلي في الصحراء الكبرى وحضارة الكونغو وزيمبابوي وصولا للحضارة العربية الإسلامية، كلها تعايشت ولم تعرف الصراع الحضاري لغاية الاستعمار الأوربي بكل أبعاده.[2] سنة 1788 قررت البعثات الأوربية الذهاب لإفريقيا لاكتشاف ثرواتها وأسرارها أو ما أطلقوا عليه التدافع نحو افريقيا scramble for Africa وهو ما دفع مختلف المستكشفين والرحالة الأوربيين لدعوة حكوماتهم والتجار لاستغلال خيرات القارة الافريقية ، وكان للثورة الصناعية في أوربا بداية القرن التاسع عشر تأثير كبير لاهتمام الغرب بالقارة باعتبارها مصدرا للمواد الخام وسوق للتجارة، فالرحلات الجغرافية جاءت في سياق اهتمام القوى الكبرى وصولا للفترة الاستعمارية.[3]

لقد ساهمت الحضارات المتعاقبة في إفريقيا في تنوع ثقافات شعوبها من حيث اللغة والدين وحتى العادات والتقاليد، إضافة لمساهماتها في مختلف الحضارات الأخرى في مختلف المجالات أهمها الهندسة المعمارية.

II.الأهمية الجيو سياسية لقارة افريقيا

1. تحتل القارة الافريقية موقعا استراتيجيا بين قارات العالم، لكونها تطل على أهم المسطحات المائية التي تمثل أهم الطرق الملاحية الرابطة بين مختلف مناطق العالم. ومن أهم الممرات العالمية مضيق باب المندب، قناة السويس، مضيق جبل طارق، البحر الأحمر إضافة للبحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن أوربا والمحيط الأطلسي الذي يفصلها عن الأمريكيتين، ومن الشرق البحر الأحمر والمحيط الهندي الذي يفصلها عن استراليا، ولا تعتبر هذه المسطحات المائية فواصل طبيعية بقدر ما هي وسائل اتصال بينها وبين هذه القارات.

[1] - هارون المهدي ميغا، **امبراطورية سنغاي: دراسة تحليلية للترتيب التاريخي للإمبراطوريات الإسلامية غرب إفريقيا**، العدد37، قراءات إفريقية، 2007.
[2] - أحمد إبراهيم دياب، مرجع سابق.
[3] - أحمد عبد الدايم محمد حسين، **مرجع سابق.**

2. يمثل الموقع الاستراتيجي لإفريقيا ونظرا للعلاقة المكانية بينها وبين مراكز الثقل الحضارية والاقتصادية في القارات الأخرى أهمية كبيرة في تسهيل الاتصال وتشجيع قيام الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي المنافسة والاحتكاك ومجاراة العالم الآخر من خلال تنمية قدراتها الحضارية، الاقتصادية والاجتماعية. ([1])
3. أولى الغرب افريقيا أهمية كبرى سواء في القديم من خلال الحملات الاستعمارية أو حديثا من بمحاولة السيطرة السياسية والاقتصادية على دول ما بعد الاستعمار، نظرا للموقع الجغرافي الهام والذي يؤثر جيو بوليتيكيا على ديناميكية السياسة الإقليمية والدولية، فتوسط القارة السمراء للقارات الخمس من خلال اشرافها على أهم الممرات المائية أهلها لأن تكون همزة الوصل بين هذه القارات خاصة في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، أين تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا، أوربا وافريقيا، لذلك فهي تلعب دورا محوريا في الأمن الإقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارات. ([2])
4. بما أن إفريقيا محاطة بأهم الممرات البحرية الرئيسية في العالم، فهي تتمتع بموقع استراتيجي وهذا في حد ذاته يتطلب اهتماما كبيرا من جانب الدول الساحلية في أفريقيا لحماية المجال البحري الذي لم يتم تأمينه بشكل كامل حتى الآن. وباعتبارها العمود الفقري للتجارة الدولية تعد المحيطات والبحار الحيوية الضامن لسلام وأمن افريقيا، إضافة للتنمية الاقتصادية والنقل والطاقة والاتصالات والتجارة والبيئة البحث العلمي والتراث التاريخي والثقافي. وتعتبر 15 دولة فقط غير ساحلية والبقية إما ساحلية أو جزرية، حيث تشتمل على ثلثي امدادات الطاقة في العالم. ([3])
5. الموقع الجيو استراتيجي لإفريقيا جعل منها محل تنافس اقتصاديا، سياسيا وأمنيا من القوى العالمية، مما يجعلها تواجه تحديات جغرافية، استراتيجية وأمنية موقع أفريقيا الاستراتيجي في وسط العالم يجعلها مهمة جغرافيا واستراتيجيا. كما تختلف تأثيرات الموارد الطبيعية الأفريقية على الجغرافيا السياسية القارية اعتمادًا على عنصرين رئيسيين:

- التوزيع الطبيعي مما يجعل بعض الدول أكثر ثراءً من غيرها و-الإدارة الاقتصادية مما يعني أن بعض البلدان تستغل الموارد الطبيعية بشكل أفضل من غيرها. كما تعتبر الدول بشكل عام الموارد الطبيعية بمثابة رأس مال وطني استراتيجي مرتبط بالسيادة. من هذا المنظور، ترتبط الموارد الطبيعية بالصراع أكثر مما ترتبط بالتعاون. فالحقائق الجيوسياسية لإفريقيا تؤثر على الموارد الطبيعية للقارة وتتأثر بها، باعتبارها مصدر الصراعات والتوترات ومظاهر عدم الاستقرار التي تعاني منها القارة. إضافة للاختلالات في إدارة الموارد الطبيعية هي المسؤولة عن هشاشة القارة. ([4])

6. بالرغم من أن قارة افريقيا كانت من أولى المناطق التي تم اكتشافها من طرف الأوربيين، إلا أنها في الواقع كانت آخر المناطق اكتشافا لثروتها الطبيعية، أين اقتصر التركيز الأوربي بداية على نقل العبيد من القارة الإفريقية عبر المحيط الأطلسي إلى العالم

---

[1] - الصادق محمود عبد الصادق، **مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في افريقيا**، العدد21، مجلة الجامعة الأسمرية، 2011.

[2] - محمد الصادق أمين، **افريقيا والأمن الاستراتيجي الخليجي: من الإهمال إلى عاصفة الحزم**، الخليج أونلاين، 08-11-2015، على الموقع:
https://alkhaliijonline.net.html

[3] - H.E. THE DEPUTY CHAIRPERSON OF THE AUC, Opcit.

[4] - Abdelhak Bassou, Opcit.

الجديد في الأمريكيتين، ومع بداية اكتشاف الثروات الضخمة في القارة بدأ التكالب الإستعماري مع سيطرة البلجيكيين على ثروات الكونغو الهامة، كما أحكمت بريطانيا سيطرتها على جنوب إفريقيا بعد اكتشاف الماس والذهب وسيطرت على الأراضي الزراعية في كينيا وزيمبابوي، إضافة للاستعمار الفرنسي لدول المغرب العربي الثلاث الجزائر، المغرب وتونس ودول افريقية أخرى... وبالتالي يمكن القول أن الهدف النهائي من استعمار القارة الإفريقية باختلاف مصادره هو استغلال ثرواتها ومواردها. (1)

وكل هذه الميزات تفسر سبب الاهتمام الدولي الكبير بهذه القارة رغم ما تعانيه من نزاعات وصراعات والتي كان السبب الرئيسي فيها الاستعمار الأوربي الذي فرض الحدود المصطنعة تبعا لمصالحه، أين قامت الدول الاستعمارية ممثلة في كل من فرنسا بلجيكا وبريطانيا بتقسيم الدول الافريقية فيما بينها وفرض الحدود بين القبائل الموحدة واشعال فتيل النزاعات بين بعض القبائل كما حدث في رواندا بين قبائل "الهوتو والتوتسي" والتي جرت البلاد إلى حرب أهلية انتقلت إلى كل من بورندي والكونغو، أيضا تقسيم السودان والتدخل العسكري في بعض الدول الافريقية كمالي وليبيا كل ذلك يعكس تحين بعض القوى الدولية لفرصة ضعف بعض الدول الافريقية لبسط يدها على خيراتها، فبالعودة إلى النزاعات الداخلية بدول القارة – سواء التي ذكرناها أو بعض الدول الأخرى كإفريقيا الوسطى، نيجيريا، بوركينافاسو...- نجد أن أغلب هذه الدول من أغنى الدول في القارة إضافة لموقعها الجيو استراتيجي الذي يدفع ببعض القوى الغربية للتدخل سواء تحت غطاء الاستثمار الأجنبي أو التدخل في لشؤون الداخلية لهذه الدول بغرض نهب ثرواتها.

وكما ذكرنا أنه بعد الحرب الباردة أصبحت القارة الافريقية محل اهتمام القوى الغربية أهمها الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يقتصر الأمر على هذه الدول بل شهد مطلع القرن الحادي والعشرون سباق وتغلغل بعض الدول الإقليمية على القارة كتركيا، إسرائيل وإيران من خلال توطيد العلاقات السياسية والدخول في استثمارات بدول القارة في مختلف المجالات.

III.الأهمية الاقتصادية لقارة إفريقيا

من المعلوم أن القارة الإفريقية عبارة عن خزان من الثروات الهامة في الاقتصاد العالمي، فشاسعة مساحتها وتنوع أقاليمها ساهم في تنوع وتعدد ثرواتها حيث تحتوي على المواد الأولية من نفط وغاز ومعادن من ذهب وماس... إضافة إلى البلاتينيوم واليورانيوم ... دون أن ننسى تنوع الأقاليم المناخية أدى لتميز كل إقليم بإنتاج زراعي معين، فكل هذه الثروات تعكس أهمية القارة السمراء ومساهمتها في الاقتصاد العالمي، ويحاول من خلال هذا العنصر إبراز أهم الميزات الاقتصادية لإفريقيا وأهميتها بالنسبة للأقاليم الأخرى.

- بعد استنزاف القوى الاستعمارية لثروات القارة الإفريقية وبعد إخراجها ورحيلها عن القارة في ستينيات القرن العشرين، وجدت الدول الإفريقية نفسها دولا فقيرة بالرغم ما تملكه من موارد ضخمة، أين اضطرت هذه الدول لأن تربط اقتصادها من

[1] - راوية توفيق، القارة الإفريقية، في الموقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/sities andregions/2015/06/14.html

جديد مع الدول الاستعمارية السابقة في إطار اتفاقيات اقتصادية لعدم تعودها على إدارة واستغلال مواردها بنفسها. رغم أن القارة الافريقية تساهم في الإنتاج العالمي بنسب متقدمة في المواد الخام، التعدينية والزراعية إلا أنها تفتقر لاستغلالها بنفسها، فالعديد من الدول الافريقية تعتمد على تصدير مادة خام أو سلعة أولية للحصول على النقد الأجنبي مثل الجزائر، ليبيا، نيجيريا، أنغولا، الكونغو برازافيل والجابون تصدر البترول الخام، ودول تعتمد على تصدير الماس كبوتسوانا وزامبيا على النحاس... فعدم تنويع هذه الدول لصادراتها هو ما يعكس تراجع مكانتها الاقتصادية مقارنة بغيرها من الأقاليم النامية. [1]

تعتبر قارة إفريقيا واحدة من أغنى القارات بالثروات الطبيعية الباطنية ذات الاحتياطي الكبير واسهامها في الإنتاج العالمي بنسب كبيرة، حيث يقدر احتياطي الفحم الحجري ب 82 مليار طن، 80 مليار طن في جنوبي القارة ودولة جنوب إفريقيا لوحدها تملك ما يقارب 6.5 من فحم العالم ويتوزع الباقي على دول جنوبية أخرى إضافة لتواجده شمالي القارة بنسب أقل في الجزائر والمغرب وغربيها في نيجيريا، كما تمتلك القارة ثروة هامة من النفط خاصة في الشمال في كل من ليبيا والجزائر، غربا في نيجيريا، الغابون، الكونغو وأنغولا، كما تنتج هذه الدول الغاز الطبيعي حيث تعد الجزائر أغنى دولة إفريقية وواحدة من أغنى دول العالم في إنتاج هذه المادة، تتوفر على ثروة من غاز الميثان في الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتعتبر إفريقيا سابع أكبر مالك لليورانيوم في العالم بجنوب إفريقيا والكونغو والجزائر والمغرب...، كما تتركز مكامن المعادن في جبال الأطلس وحول الصحراء الكبرى الغربية ومصر وفي الشمال، وأغناها تتواجد غربي القارة، إذ تنتج القارة 75% من كوبالت العالم و 50% من الإنتاج العالمي للذهب والماس والبلاتين إضافة لمعادن أخرى. [2] تمثل إفريقيا 24 ٪ من الأراضي الزراعية في العالم وثلث أحواض الأنهار في العالم، ولكنها تنتج 9 ٪ فقط من الإنتاج الزراعي. وهو ما يوضح ريادة إفريقيا من حيث الموارد الطبيعية وأن العائق يكمن في إدارة وتسيير مواردها. وبالمقابل نجد دولا مثل جنوب إفريقيا من بين 11 دولة زراعية في العالم. [3]

يعتبر موقع القارة السمراء الذي يشرف ويتوسط أهم الممرات الملاحية بين القارات الخمس يؤهلها لتكون همزة الوصل بين قارات العالم خاصة في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا، أوربا وإفريقيا، فهذا الموقع يخول للدول الإفريقية تأمين صادرات دول الخليج لباقي دول العالم والتي تعتمد بنسبة 90% على عائدات النفط وكذا وارداتها من السلع والخدمات. [4]

وما يميز العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم هو التنافس بين مختلف الدول المتعطشة للطاقة من أفريقيا. فالصين ليست اللاعب الوحيد في إفريقيا التي هي أيضا مورد للطاقة إ للبرازيل، روسيا، الهند، الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية وماليزيا. [5]

---

[1] - راوية توفيق، مرجع سابق.

[2] - عبد الجليل اندرو موسى انياك، مرجع سابق.

[3] - Abdelhak Bassou, Opcit.

[4] - محمد صادق أمين، مرجع سابق.

4- Christina Y Lin, **The Rise of Africa in the International Geapolitical Landescap-a US Energy Perspective**, Institut fur Strategie Politik Sicherhiets und Wirtschaftsbertatung, Berlin.

تتنوع الثروات الطبيعية في قارة إفريقيا باختلاف أقاليمها، حيث تمتلك 97% من احتياطي العالم من معدن الكروم و85% من الاحتياطي العالمي من البلاتين و74% من الذهب و50% من احتياطي المنغنيز، 25 % من الاحتياطي العالمي من اليورانيوم، 20% من احتياطي النفط العالمي و20% من الطاقة الكهربائية، 70% من احتياطي الكاكاو، وثلث الإنتاج العالمي من البن و50% من النخيل، إضافة لما تتمتع به القارة من وفرة في المياه وإمكانية استغلال الطاقة الشمسية على نطاق واسع خاصة في صحاريها، وإضافة لثرواتها الطبيعية تحتوي القارة على طاقات وموارد بشرية معظمها من فئة الشباب تمثل اليد العاملة سواء داخل القارة أو خارجها بحاجة فقط لتنميتها. [1] تكمن المفارقة في أنه وبالرغم من وفرة الموارد الطبيعية، إلا أن إفريقيا لا تزال أكثر فقرا وتخلفا مقارنة بباقي القارات لأسباب عديدة أهمها فساد الحكومات والنزاعات العرقية والقبلية والانقلابات العسكرية المتكررة. [2]

لقد ساهم الموقع الجيو استراتيجي وتنوع المناخ إضافة للمقومات لبشرية في تزايد الأهمية الاقتصادية للقارة السمراء وطنيا، إقليميا ودوليا ولاعتبارها معبرا ورابطا بين الشرق والغرب، وتزداد أهميتها الاقتصادية لإشرافها على أهم المسطحات المائية في العالم أي توفر القارة على عدد كبير من السواحل مما يؤدي لسهولة الاتصال بالعالم الخارجي وتعدد الموانئ التجارية، إضافة لكبر المساحة وتنوع التركيبة الجيولوجية لإفريقيا ميزها بثروات طبيعية هائلة وتنوع المحاصيل الزراعية التي تظل بحاجة لإرادة سياسية فعلية لاستغلالها وإدارتها وعدم ترك الفرصة للقوى الغربية وشركاتها العملاقة نهب خيرات القارة باسم الاستثمار الأجنبي والشراكة، وضرورة الاستثمار في الأيدي العاملة نظرا للنسب العالية من الشباب.

الخاتمة

بعد تحليل الأهمية الجيو استراتيجية لقارة إفريقيا من حضارة وتنوع ثقافي إلى موقع جيو سياسي هام زيادة على الثروات الطبيعية المكتشفة والكامنة، يمكننا القول أن أهمية القارة لا تقتصر على عنصر واحد كالموقع الجيو سياسي مثلا بل لتظافر مزايا كل عنصر من العناصر سالفة الذكر وهو ما يفسر الاهتمام الدولي المتزايد بالقارة والذي لم يأت من فراغ بل نابع عن معرفة عميقة لمقومات ومقدرات القارة، إضافة لسهولة التغلغل داخل القارة حيث شهدت السنوات الأخيرة إضافة للقوى الدولية الكلاسيكية توافد فواعل إقليمية في إطار تطوير العلاقات السياسية والظفر باستثمارات قيمة بالقارة.

نظرا للأهمية الجيو استراتيجية لقارة إفريقيا بكل أبعادها، فهي اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى للعمل على تأمين ثرواتها ومواردها العديدة والوقوف في وجه الأطماع الغربية تحديدا من خلال التضامن الإفريقي-الإفريقي أو إعادة بناء الدولة الإفريقية من الداخل على قواعد دولة الحق والقانون والانتقال السلس للسلطة وتفادي

[1] - الصادق محمود عبد الصادق، مرجع سابق.

[2] - https://sites.google.com/site/almundouno3/mapa-de-Africa.html

الانقلابات العسكرية المتكررة المدعومة من الدول الاستعمارية السابقة لضمان تغلغل شركاتها ونهب أكبر قدر من خيرات دول القارة.

لائحة المراجع والمصادر

الكتب

1. –انيانك ,(عبد الجليل اندرو موسى): **جغرافية افريقيا**، كلية العلوم الاجتماعية قسم الجغرافيا، المملكة العربية السعودية،2018.
2. ميادان (مادلين هورس)، ترجمة، إبراهيم بالش: **تاريخ قرطاج**، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1981.
3. – Lin,(Christina) : **The Rise of Africa in the International Geapolitical Landescap-a US Energy Perspective**, Institut fur Strategie Politik Sicherhiets und Wirtschaftsbertatung, Berlin.
4. Mokhtar (G) : **General History of Africa**, United Nations Educational, Sientific and Cultural Organization (UNESCO), 1981.

المقالات

5. عبد الصادق (محمود الصادق): **مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في افريقيا**، العدد21، مجلة الجامعة الأسمرية، 2011.
6. دياب (أحمد إبراهيم): **افريقيا بين المفاهيم الحضارية والممارسات العنصرية**، العدد الرابع، مجلة دراسات افريقية، مارس 1989.
7. ميغا (هارون المهدي): **امبراطورية سنغاي: دراسة تحليلية للترتيب التاريخي للإمبراطوريات الإسلامية غرب إفريقيا**، العدد37، قراءات إفريقية، 2007.
8. Bassou (Abdelhak) **: Africa's natural resources and geopolitical realities,** Policy Center For The New South, May25-2017.
9. H.E. THE DEPUTY CHAIRPERSON OF THE AUC : **The Geo strategic Importance of Africa's Maritime Domain : Opportunities and Challenges,** Africa Maritime Safety and Security Towards Economic Prosperity Conference, Stuttgart, Germany, 13-14 Octobre 2010.

المجلات الإلكترونية

10. أمين (محمد الصادق): **افريقيا والأمن الاستراتيجي الخليجي: من الإهمال إلى عاصفة الحزم**، الخليج أونلاين، 08-11-2015، على الموقع: https://alkhaliijonline.net.html
11. حسين (أحمد عبد الدايم محمد): **الكشوف الجغرافية الأوربية لإفريقيا وتأثيراتها المعاصرة**، مجلة قراءات أفريقية، 25-09-2015، على الموقع: http://www.qiraatafrican.com/home/new%D8%A7%D9%84%D9%83.html
12. سعد الدين (أسماء): **قارة افريقيا**، المجلة الالكترونية المرسال، 04-04-2017، من الموقع:

https://www.almrsal.com/post/471282.html

13. شريم (صفاء): **معلومات عن قارة افريقيا**، من الموقع:

https://mawdoo3.com%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%.html

14. توفيق (راوية): **القارة الإفريقية**، في الموقع:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/sities andregions/2015/06/14.html

المعاجم

15. http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/Afrique/fr-fr/anchorWiki.html

16. https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/Africa-definition-and-meaning.html

17. http://dictionnaire.sensage.le parisien.fr /Afrique/fr-fr.html

المواقع الإلكترونية

18. https://sites.google.com/site/elmundouno3/mapa-de-Africa.html[1]

19 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/sitiesandregions/2015/6/14.html

20. http://www.fao.org/news/story/ar/item/41939/icode/fao.html

واقع ومستقبل العلاقات الروسية– الأفريقية في ظل التنافس الأطلسي على القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة

The reality and future of Russian – African relations in the face of Atlantic competition on the African continent After The cold war

أميرة أحمد حرزلي

باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار/ عنابة . الجزائر

amira_harzli@hotmail.com

ملخص:

تبحث الدراسة في توجهات الاستراتيجية الروسية في افريقيا انطلاقا من الثوابت التاريخية التي ميزت السياسة الروسية بالقارة في عهد الاتحاد السوفيتي، مرورا بواقع ومستقبل العلاقات الروسية الافريقية ذات البعد البراغماتي/ المصلحي في مجالات الاقتصاد والتجارة، الامن، والقطاع العسكري.

تجدر الإشارة أن عودة الاهتمام الروسي بإفريقيا نابع من استرجاع تاريخها السوفيتي في القارة ومكانتها الدولية من جهة، والثروات الهائلة التي تزخر بها دول القارة الافريقية من جهة أخرى التي تتنافس حولها القوى الاطلسية الامر الذي من شأنه أن يعيق الدور الروسي في افريقيا .

الكلمات المفتاحية: روسيا، القارة الافريقية، الثروات الاقتصادية والطاقوية، التنافس، القوى الأطلسية.

Abstract :

The study examines the Russian strategy in Africa based on the historical constants that distinguished Russian policy in the Soviet Union, the status and future of Russian – African relations with a pragmatic dimension in the fields of economy, trads, security and military sector.

The return of Russia's attention to Africa stems from the restoration of its Soviet history on the continent and its international status on the one hand , and the high economic resources of the African continent , on the other hand , which is contested by the Atlantic powers , which would hamper Russia's role in Africa.

Keywords : Russia , the African continent, the Economico and energy resources , Competition , the Atlantic power .

مقدمة:

برز في السنوات الأخير بشكل لافت دور روسيا الصاعد على الساحة الدولية فبعد أوكرانيا مرورا بسوريا نجدها اليوم تضع بكل ثقلها في القارة الافريقية على أكثر من صعيد سياسي واقتصادي وحتى عسكري ومثال ذلك النزاع في ليبيا ومنطقة القرن الافريقي... وغيرها .

فاهتمام روسيا بالقارة الافريقية ليس وليدة اللحظة بل يرجع الى سنوات الستينات والسبعينات حيث كانت روسيا السوفيتية تدعم حركات التحرر الوطني في ضد الاستعمار الغربي الامبريالي، وتعود اليها روسيا اليوم من زاوية المصالح البراغماتية بتعزيز الشراكات الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية الثنائية.

القارة الافريقية قارة استراتيجية بامتياز رغم ما تعانيه من نزاعات أهلية وأزمات اقتصادية، حيث أنها غنية بالثروات المعدنية كالألماس... والطاقوية كالبترول والغاز... ما جعلها محل تنافس دولي بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، فرنسا... وهنا تجد روسيا صعوبة في إعادة تموضعها في القارة وتنفيذ استراتيجيتها في ظل التناقض والاختلاف الكبير في المصالح مع قوى الكبرى لاسيما منها الأطلسية .

- اشكالية الدراسة :

في ظل هذا التنافس الدولي المحتدم على القارة الافريقية نطرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن لروسيا تطوير علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع دول القارة الافريقية في ظل التنافس الاطلسي عليها؟

- فرضيات الدراسة : تختبر الدراسة عدة فرضيات وهي:

1.تشكل افريقيا بموقعها الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية مركز جذب لروسيا.

2.اهتمام روسيا بالقارة الافريقية يبدو انه مرتبط بالبعد الاقتصادي بشكل اساسي.

3.وجود القوى الاستعمارية التقليدية كفرنسا من شانه إعاقة التموضع الروسي الجديد.

4.كلما تصاعدت النزاعات الاهلية وحالة اللامن في الدول الافريقية، كلما أثر ذلك سلبا على الدور الروسي الجديد.

5.تعددت مجالات التعاون الروسي الافريقي يبدو انه يؤثر إيجابا على مستقبل العلاقات بين الطرفين .

- أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق عدد من الأهداف وهي:

1.فهم التغيرات الحاصلة في الاستراتيجية الروسية تجاه القارة الافريقية .

2.معرفة تاريخ العلاقات الروسية ـ الافريقية القديمة ومميزاتها .

3.تسليط الضوء على ابعاد التعاون الروسي ــ الافريقي

4.الكشف على تشابك وتقاطع المصالح بين روسيا والقوى الدولية الأخرى في افريقيا.

5.محاولة استشراف مستقبل العلاقات الروسية ـــ الافريقية في ضوء التنافس الدولي على القارة الافريقية.

تكمن أهمية دراسة العلاقات الروسية ـ الافريقية في مدى تطور الاستراتيجية الروسية على المستوى الدولي في مواجهة الأحادية القطبية للقوى الأطلسية التي تعتمد نهج التدخلي في شؤون الدول الافريقية واتباعها سياسة الحروب وافقار الدول الافريقية وبالتالي تضطلع روسيا هنا بدور موازن وداعم لأمن واستقرار وتنمية القارة الافريقية وفق استراتيجية رابح / رابح لروسيا والدول الافريقية، تجدر الإشارة هنا أنه تتحكم في هذه المسألة جملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية / الامنية على مدار تاريخ و تطور العلاقات الروسية ـــ الافريقية الى غاية اليوم.

حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة الى قسمين:

1.حدود زمنية: وتتعلق بالفترة الممتدة لما بعد الحرب الباردة 1989 الى غاية 2019.

2.حدود مكانية: وتشغل الحيز الجغرافي لدولة روسيا في قارة اسيا (كمُؤثر) ودول القارة الافريقية (كمتأثر).

المناهج والنظريات المعتمدة:

تعتمد الدراسة على عدد من المناهج والنظريات المهمة لتفسير موضوع الدراسة وهي :

1.منهج تحليل المضمون: وهو المنهج المناسب لتحليل مضامين الخطابات والتصريحات للمسؤولين الروس ونظرائهم الافريقيين تجاه بعضهم البعض في سبيل تطوير العلاقات الافريقية الروسية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب وحل النزاعات.

2.نظرية الواقعية: سياسة روسيا تجاه القارة الافريقية تتميز بالواقعية وتحديدا بالمصلحة القومية التي من شأنها حماية المصالح القومية الروسية في القارة الافريقية.

3.نظرية الدور: من خلالها ندرس الدور الروسي كفاعل مؤثر بقدراتها وقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ومدى فعاليتها في في بيئته الخارجية وتحديدا تطوير العلاقات الروسية الافريقية.

الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة من عدد من الدراسات السابقة من بينها:

1.مقال بعنوان :عودة الاهتمام الروسي بإفريقيا... التجاذبات والحسابات (1/ 2) [1]: يبحث الكاتب من خلال مقاله تاريخ اهتمام روسيا بالقارة الافريقية وانتقالها من البعد الأيديولوجي الذي ميز السياسة السوفياتية تجاه افريقيا خلال الستينات والسبعينات في دعم حركات التحرر الوطني ومناهضة الامبريالية الاستعمارية وانتقالها للبعد الاقتصادي البرغماتي في فترة ما بعد الحرب الباردة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين الذي ركز على الأدوات التجارية والشراكة الاقتصادية مع دول المنطقة، كما لفت الكاتب الى ان زيارات بوتين للقارة الافريقية كانت زيارات ذات طابع اقتصادي على راس وفود من رجال اعمال ومستثمرين و أصحاب شركات .

2.دراسة موسومة [2] : *Russia's policy towards Africa*: تدرس الكاتب السياسة الروسية تجاه افريقيا على فترتين الفترة الأولى في الحقبة السوفياتية والتي كانت روسيا قريبة فيها للدول الافريقية ضد القوى الكولونيالية، اما تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وعدد من الدول العربية فقد كان قديم، حيث تأسست مثلا العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين اثيوبيا وجنوب افريقيا سنة 1898، و تطور بعدها العلاقات بين روسيا السوفياتية وعدد من الدول الافريقية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية في بعدها العسكري مع مصر، انغولا، الكونغو، زمبابوي، ناميبيا... أما الفترة الثانية فتتمثل في ما بعد الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990 وهي المرحلة التي انكفأت فيها روسيا الى الداخل لإصلاح أوضاعها الداخلية و سرعان ما عادت تدريجيا إلى ربط علاقات جديدة مع الدول الافريقية.

3. روسيا تراهن على افريقيا[3]: تطرقت الكاتبة الى الاهتمام الكبير التي توليه روسيا للقارة الافريقية باعتبارها قارة غنية بالثروات المعدنية من يورانيوم الماس في انغولا و زمبابوي وتنزانيا ...وتنقصها بنى تحتية من طرق وسكك حديدة وبالتالي هي فرصة ودافع قوي تسعى من خلال روسيا لتنويع شركائها الاقتصاديين عبر اقامة شراكات اقتصادية لتنمية الاقتصاديين الروسي والافريقي معا، كما ركزت الكاتبة على ان الاهتمام الروسي بإفريقيا لا يقتصر على المجال الاقتصادي، حيث يعد المجال العسكري ذا قيمة كبيرة على اعتبار القارة تنتشر فيها تنظيمات إرهابية متطرفة كحركة شباب الصومال في الصومال و بوكو حرام في نيجيريا وعليه إقامة تعاون عسكري وأمني من خلال اتفاقيات تعاون امني ـ عسكري تشمل تصدير السلاح الروسي الى افريقيا و تدريب وتجهيز الجيوش بعض دول القارة كإفريقيا الوسطى لمحاربة الإرهاب.

نستفيد من كل تلك الدراسات السابقة في تحليل تاريخ مسار العلاقات الروسية ــ الافريقية ضمن متغيرين الثوابت الاستراتيجية التي حكمت السياسة الروسية تجاه افريقيا والمتغيرات الظرفية التي طرأت عليها وهي التنافس الفرنسي والأمريكي ...كما نبحث في علاقات التعاون الروسية الافريقية في كافة المجالات، فضلا عن ذلك نضيف اليها محاولتنا

---

[1] ـ سيدي ولد عبد المالك، عودة الاهتمام الروسي بافريقيا... التجاذبات والحسابات (1 / 2)، صحيفة الوطن القطرية، العدد 8274 ، 29 / 04 / 2018 ، ص 23 .

[2] ـ Vladimir Shubin , **Russia's policy towards Africa** , Istituto PER Gli Studi DI Politica Internazionale, ISPI Analysis , No 168 , April 2013.

[3] ـ عائشة عبد الغفار ، **روسيا تراهن على افريقيا**، موقع الاهرام ، متاح على الرابط الالكتروني الاتي :

http://www.ahram.org.eg/News/202545/4/635645/

لاستشراف مستقبل العلاقات الروسية الافريقية في ضوء تنافس القوى الأطلسية على القارة، وهي النقطة التي همشتها الدراسات السابقة.

تقسيم الدراسة :

تقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تاريخ العلاقات الروسية ــ الأفريقية

المحور الثاني: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لإفريقيا بالنسبة لروسيا.

المحور الثالث: إبعاد التعاون الروسي ـ الأفريقي بعد الحرب الباردة.

المحور الرابع: مستقبل العلاقات الروسية ـ الأفريقية ـ في ظل التنافس الأمريكي ـ الأوروبي على القارة الأفريقية.

المطلب الاول : تاريخ العلاقات الروسية ـ الافريقية:

البحث في تاريخ العلاقات الروسية الافريقية في مرحلة الاتحاد السوفيتي مهمة لكونها كانت تمثل الانتشار السوفيتي في افريقيا عبر الروابط الأيديولوجية ـ الثقافية والسياسية ـ الاقتصادية بين الطرفين ومنه فدراسة هذه المرحلة هي تأسيس للمرحلة الراهنة التي تحاول فيها روسيا جاهدا استعادة تلك الروابط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1990 تعزيزها أكثر اليوم.

بداية لا يوجد تاريخ محدد لنشأة العلاقات الروسية مع دول القارة الافريقية، فعلى سبيل المثال كانت روسيا أول دولة اعترفت باستقلال الجزائر في 23 مارس 1962 و اعترفت الأخيرة بروسيا رسميا في 26 ديسمبر 1991، من جهة أخرى أقامت روسيا علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا في الرابع سبتمبر 1955 ، ومع السودان في الخامس من جانفي 1956 ، أما مع موريتانيا في الثاني عشر جويلية 1964، ومع تونس في الحادي عشر جويلية 1956 ومع المغرب في الأول من سبتمبر 1958 ، هذا التباين والاختلاف راجع أساسا الى الأوضاع التي كانت تعيشها افريقيا عموما من استعمار الفرنسي، الإيطالي، اسبانيا.

ولكن المؤكد أن فترة الستينات والسبعينات هي الفترة التي شهدت نشاط كثيف لروسيا السوفيتية في أنحاء مختلفة من افريقيا، بحيث كانت روسيا اللاعب الرئيسي والداعم الأول عسكريا وأيديولوجيا لحركات التحرر الوطنية في الدول الافريقية ضد الاستعمار والامبريالية الأوروبية، فقد امتلكت روسيا أكثر من 40 ألف مستشار في مجالات التعاون العسكري و الاقتصادي و الثقافي في 40 دولة افريقية بين 1970 ـ 1975 فهذا النفوذ الروسي المتنامي في القارة أزعج القوى الاستعمارية كفرنسا و الولايات المتحدة الامريكية فقاموا بتصفية قادة موالين لروسيا السوفيتية منها القائد الكونغولي باتريس لومومبا عام 1961[1] قبل ذلك.

شهدت فترة انهيار الاتحاد السوفيتي 1990 تغيرات استراتيجية في سياسة روسيا تجاه افريقية[2]، بحيث تراجع تواصل روسيا بالقارة السمراء اقتصاديا وثقافيا وعسكريا و تراجع دعمها بالتالي الى العديد من دول افريقيا ، فأغلقت القنصليات و السفارات الدبلوماسية و المراكز الثقافية وتوقفت المساعدات الروسية الكبيرة لدول القارة، كذلك توقف الطلاب الافارقة على التوافد لروسيا بفعل إيقاف المنح الروسية الموجه لهم[3].

فالضعف الذي أصاب الاتحاد السوفيتي والذي تسبب في سقوطه ترك تداعيات كبيرة خاصة في المجال الاقتصادي على روسيا الحديثة منها فقدان الروبل الروسي قيمته المالية في التعاملات الدولية مقارنة بالدولار الأمريكي، وهو ما جعل روسيا تلغي العديد من المساعدات و المنح و المشاريع في أفريقيا و اكتفت روسيا وقتها بتقليل الاستهلاك الداخلي في سنوات التسعينات لحين تعافي الاقتصاد الروسي مستقبلا.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لإفريقيا بالنسبة لروسيا

---

[1] ـ سيدي ولد عبد المالك، **عودة الاهتمام الروسي بافريقيا... التجاذبات والحسابات (1 / 2)**، مرجع سابق.

[2] - op cit p.02

[3] ـ سيدي ولد عبد المالك، مرجع سابق.

تكتسب القارة الافريقية أهمية كبيرة للقوى الكبرى عموما وروسيا بشكل خاص لما لموقعها الاستراتيجي ولثرواتها الاقتصادية والطاقوية ما جعلها ساحة للتنافس دولي.

1.الموقع الاستراتيجي: تتمتع القارة الافريقية بموقع استراتيجي في العالم، بحيث أنها تتوسط قارات العالم (آسيا و أوروبا و أمريكا الشمالية و أمريكا اللاتينية) وبالتالي تتوسط أهم بحار ومحيطات العالم والممرات الاستراتيجية كالبحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر والمحيط الاطلنطي، المحيط الهندي قناة السويس ....وهذا يوفر لها اتصال بحري و بري مع مجمل دول العالم من خلال حركة التصدير والاستيراد خاصة في البترول.

فالقارة الافريقية تحتل موقعا مهما على خارطة النفط العالمية حيث بلغ معدل تزايد انتاج القارة من النفط 36 % مقابل 16 % لباقي القارات بعد 11 سبتمبر 2001 بزيادة في الانتاج اليومي للقارة قدر ب 9 ملايين برميل يوميا عام 2006 بينما بلغ الاستهلاك الافريقي 3 ملايين برميل يوميا وفق تقرير اللجنة الافريقية للطاقة (افراك) وقد بلغت نسبة الإنتاج 12 % عام 2008 [1]،وهذ بطبيعة الحال يوفر للشركات الروسية الطاقوية ك شركة غازبروم الحكومية حضورا أكبر لها في السوق الطاقوية الافريقية كما سنراه لاحقا.

فالموقع الاستراتيجي للقارة الافريقية من ناحية أخرى يفرض على روسيا في الراهن بحسب مراقبين باعتبارها قوة كبرى إعادة التموضع داخل القارة لحماية مصالحها ومصالح دول القارة الافريقية من السياسات القوى الاستعمارية كفرنسا التي تعمل على ربط اقتصاد القارة باقتصادها من خلال فرض التعامل المالي والتجاري بالعملة الأوروبية اليورو وهو ما يعتبر شكل من اشكال الاستعمار الاقتصادي الذي يزيد من الفقر في القارة.

فروسيا هنا تحاول من خلال توجهاتها نحو افريقيا دعم الدول الافريقية في فك ارتباطها عملاتها باليورو لتغطية الخزانة الفرنسية. كما تسعى لمساعدة الدول الافريقية في محاربة أفة الفقر وهو ما صرح به وزير الخارجية سيرغي لافروف حيث قال: " لا يمكن أن نتفرج على الفقر المدقع الذي يعيشه الأفارقة بسبب عملة مفروضة عليهم، الاستعمار انتهى وقد ان الأوان لان ينال الأفارقة استقلالهم الكامل" [2] .

2. الثروات الاقتصادية: تزخر دول القارة الافريقية على اختلاف قوتها وجنسياتها بعدد من مهم من الثروات الاقتصادية والغذائية التي تشكل مصدر ناتجها العالمي ومنها:

[1] ـ نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي" الاستعماري" الجديدفي افريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع ، مجلة البيان، الرياض ، 2010 ، ص 418.
[2] ـ سيدي ولد عبد المالك، **عودة الاهتمام الروسي بافريقيا... التجاذبات والحسابات (2 / 2)**، صحيفة الوطن القطرية، العدد 8276 ، 01 / 05 / 2018 ، ص 21.

جدول رقم 01: الثروات الغذائية والمعدنية لدول افريقيا

السلعة	النسبة المئوية لنصيب القارة من الناتج العالمي	أهم الدول التي تنتجها
الكروم	%33	جنوب افريقيا، مدغشقر، السودان، زمبابوي
الكوبالت	%33	الكونغو، زامبيا، زمبابوي، بوتسوانا، المغرب، جنوب افريقيا.
الماس	%95	الكونغو، جنوب افريقيا، بوتسوانا، افريقيا الوسطى، غينيا، زامبيا.
الذهب	50 % ـ 65%	غانا، زمبابوي، الكونغو، غينيا، مالي، تنزانيا، زمبابوي
البلاتينيوم	%90	جنوب افريقيا، الغابون، غانا، المغرب
اليورانيوم	20 % ـ 25%	جنوب افريقيا
الكاكاو	%65	الجزائر، مصر، ليبيا، نيجيريا، ساحل العاج، غينيا، الكاميرون، الكونغو، غينيا

المصدر: راوية توفيق، أفريقيا ...المعلومات الأساسية، موقع الجزيرة، على الرابط الإلكتروني:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/67f5f697-5b8e-4e2a-af00-84efb8f1c719

يمثل الجدول أعلاه بعض الثروات الغذائية والمعدنية التي تنتجها دول القارة الافريقية ويلاحظ أن الثروات المعدنية من ألماس والذهب و بلاتينيوم تحتل الصدارة من حيث انتاجها بحيث يمثل الماس 90% والذهب بين 50 % و 65% و البلاتينيوم 90% وهذا يدل على أن القارة السمراء غنية بعدة مواد معدنية تحتاج الى مستثمرين أجانب للاستثمار فيها.

تتمتع أيضا دول القارة الافريقية بميزة الوفرة في البترول، فتعتبر منطقة غرب افريقيا وفي مقدمتها نيجيريا دولة نفطية، فهي الدولة الحادية عشر من بين أكبر منتجي النفط في العالم اذ بلغ انتاجها 3 ملايين برميل يوميا عام 2008 ويبلغ احتياطها النفطي 2.35 مليار برميل، كما تسعى نيجيريا الى رفع مخزونها الى 40 مليار برميل ، اما غينيا الاستوائية فقد نجحت في زيادة انتاجها الى 420 الف برميل يوميا، الغابون هي الأخرى نجحت في زيادة احتياطها النفطي الى 5.2 مليار برميل، حيث بلغ انتاجها اليومي 230 الف برميل. أما فيما يتعلق بمنطقة جنوب افريقيا فتصم انغولا ثاني أكبر منتج للنفط في هذه المنطقة،

حيث بلغ حجم انتاجها اليومي من التقسيط مليوني برميلفي نهاية 2008 ويقدر احتياطي النفطي فيها 25 مليار برميل، أما زمبيا فتنتج 120 ألف برميل يومي ومدغشقر90 ألف برميل يومي[1].

منطقة شمال افريقيا لا تقل شأن عن بقية المناطق على اعتبار أنها أقرب الى سوق النفط الأوروبية وتضم دولتين مهمتين من حيث انتاج الطاقة وهما الجزائر وليبيا العضوتان في منظمة أوبك، فالجزائر لديها احتياط نفطي يصل إلى 12,4 مليار برميل وتنتج 1,3 برميل يوميا، أما الاحتياط الليبي من النفط يقدر بـ 40 مليار برميل وتنتج 1.6 مليون برميل، كذلك تنتج مصر 700 ألف برميل يوميا، ويقدر الاحتياطي لديها بما يعادل 2,7 مليار دولار .

يعد النفط الافريقي الأكثر طلبا في السوق الطاقوية وذلك لعدد اعتبارات ومزايا وهي:[2]

- البترول الافريقي أفضل في الجودة وأحسن في النوعية من نظيره في المشرق العربي نظرا لاحتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت.
- البترول الافريقي قريب من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، اذ ان الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبيا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الامريكية مما يخفف من تكاليف النقل خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار الأوضاع السياسية المضطربة في المنطقة العربية مما يعطل حركة النقل هناك.
- ان الدول الافريقية المنتجة للنفط، باستثناء نيجيريا وليبيا والجزائر، لا تنتمي الى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تعمل على التحكم في أسعار النفط العالمية، مما يمكن هذه الدول من حرية الإنتاج.
- أن القارة الافريقية من حيث الاستهلاك تعد أقل استهلاكا من غيرها، مما يمكنها من تصدير الفائض.
- يتركز الاحتياطي النفطي الكبير في مواقع نفطية فوق الماء بعيدا عن الشاطئ، مما يجعله في مأمن من الاضطرابات السياسية و الاجتماعية التي تتعرض لها تلك الدول.

المطلب الثالث: أبعاد التعاون الروسي ـ الإفريقي بعد الحرب الباردة

ينقسم التعاون الروسي ـ الافريقي الى ثلاثة مجالات أساسية متمثلة في المجال السياسي الذي يعكس اهتمام روسيا بالأزمات السياسية في الدول الافريقية على غرار الثورتين التونسي و المصرية...، اما المجال الاقتصادي الذي يبرز في اهتمام الشركات الاقتصادية الروسية الكبرى ونشاطها في عدد من الدول الافريقية كشركة غاز بروم في الجزائر و روسا توم في مصر .... ، اما المجال العسكري الأمني فيكمن في محاربة الإرهاب، وصفقات التسلح وتدريب الجيوش الافريقية و مثال ذلك دورها في النزاع الليبي.

[1] ـ نجلاء محمد مرعي ، مرجع سابق ، ص419.
[2] ـ المرجع نفسه، ص420.

1. التعاون الروسي ـ الافريقي في المجال السياسي: يبرز التعاون الروسي ـ الافريقي في الميدان السياسي في موقف روسيا السياسي من الثورتين التونسية و المصرية ضمن ما بات يعرف بثورات العربية التي بدأت في 2011 ، فروسيا لم تعلن تأييدا صريحا للثورة و الثوار في أي بلد عربي خلافا للعهد السوفيتي الذي كانت فيه موسكو تقدم دعما سخيا الى الثورات و حركات التحرر الوطني ، فرأت موسكو أن ما يحدث فيها عبارة عن احتجاجات و انتفاضات شعبية وهي شأن داخلي لتلك الدول و لا يجوز التدخل فيها وتميز موقفها بالتحفظ النسبي و التأني الوضحين و البطء في ردة الفعل [1]، وهو ما بدى واضحا في الثورة التونسية حيث لم تبدي موقفا واضحا منها الا بعد تنحي بن على وهروبه على الرغم من بدء ارهاصات الثورة في نهاية 2010 ، ففي مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي في 26 جانفي 2011 صرح الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيدف في كلمة مقتضبة " امل ان تستقر الأوضاع في تونس ولا تؤثر سلبا على الوضع العام في العالم العربي " أما في الحالة المصرية كان الموقف الروسي متحفظ يميل الى تأييد نظام مبارك حتى أقصي من السلطة ، فكان تعليق القنصل العام الروسي في الاسكندرية سيرغي بيدلاكوف على الثورة المصرية في 27 جانفي 2011 " الأمور تحت السيطرة ، ولا نتوقع ان يتفاقم الوضع"، ودعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف المعارضة المصرية الى الحوار مع الحكومة"[2] ، والتصريح الروسي هذا يأتي للحفاظ على المصالح الروسية الكبيرة في مصر ، فقد زار الرئيس الروسي السابق ميدفيف مصر قبل الثورة سنة 2010 ووقع خلالها عددا كبيرا من الاتفاقيات مع مصر بما فيها اتفاقية التعاون النووي لأغراض سلمية، وزادت حينها عدد السياح الروس القادمين لمصر الى 1,8 مليون سائح روسي عام 2010 [3].

وبهذا نستنتج ان التوجه الروسي تجاه الثورتين التونسية والمصرية يهدف الى التشديد على أهمية التغيير السلمي ونبذ العنف و الدعوة للحوار و الحل السياسي ضمن الأطر القانونية وعلى أساس الوفاق الوطني و رفض استخدام القوة .

2. التعاون الروسي ـ الافريقي في المجال الاقتصادي: أهمية روسيا كشريك اقتصادي مهمة للدول الافريقية، فإذا ما قارننا نسبة الشراكة نجدها اقل مقارنة بالدول المتقدمة والصاعدة منها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي، الصين، الهند، البرازيل.

التجارة الثنائية بين روسيا وافريقيا ارتفعت ارتفع أضعافا مضاعفة حجم التجارة الثنائية، فقد بلغت 7.3 بليون دولار في عام 2008 بعد ان كانت قيمتها 740 مليون دولار سنة 1994[4]. فروسيا مع الوقت أنشأت العديد من المشاريع الاقتصادية الروسية في دول افريقيا جنوبي الصحراء منها:

---

[1] ـ نورهان الشيخ ، روسيا و التغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي ، في التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية ، أحمد سعيد نوفل واخرون ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014 ، ص 291 .

[2] ـ المرجع نفسه ، ص 292 .

[3] ـ ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 284 .

[4] - Habiba Ben Barka and other , **Russia's Economic Engagement with Africa** , The African Bank Group Chief Economist Complex , **Africa Economic Brief** , Volume 2 , Issue 7 , 11 / 05 / 2011, P 01.

● زيمبابوي : تستثمر شركة " غريت دايك انفستمنتس ليمتد" الروسية ــ الزمبابوية المشتركة في مشروع ضخم، قيمته نحو 1,6 مليار دولار لاستثمار أحد مكامن البلاتين في العالم "دار دنفيل"، بعد بدء الاستخراج ، سيكون هذا المكمن من بين المكامن الخمسة الكبرى عالميا من حيث استخراج البلاتين ، وهذا المشروع هو أكبر مشروع روسي في افريقيا.

● أنغولا: تعتبر أنغولا من أهم شركاء روسيا الاقتصاديين في افريقيا، حيث تشارك شركة " ألروسا " لاستخراج أحجار الألماس في مشروع "كاتوكا " الكبير الذي يتضمن الاستثمار المشترك لمكمن لواشي لأحجار الألماس، تقدر الاستثمارات في هذا المشروع بنحو 500 و700 مليون دولار ، تمتلك الشركة الروسية حصة 50.5 % في المشروع[1].

وتتعاون روسيا مع أنغولا في مجال الفضاء وبناء الأقمار الاصطناعية ورغم الفشل الذي أصاب القمر الاصطناعي أنغولي " انغوسات 1 " للاتصالات في ديسمبر الماضي من مطار " بايكونور " الفضائي، تواصل الدولتان التعاون في هذا المجال ومن المقرر بناء وإطلاق قمر صناعي اخر " أنغوسات 2 " ويشار الى قيمة القمر الأول التي بلغت قيمته ما بين 320 و 360 مليون دولار.

● زامبيا: تشارك مؤسسة " روس اتوم " الحكومية الروسية في انشاء مركز للطاقة الذرية والعلوم التكنولوجية في زامبيا، وقد دعا الرئيس الزمبي نظيره الروسي لحضور افتتاح المركز.

● الموزمبيق: فاز الكونسورتيوم المتكون من شركة "اكسون موبيل" وشركة " ار أن أكسبلور يشن " التابعة لـ "روس نفط" الروسية في عام 2015 بمناقصة لإنتاج الغاز بشمال البلاد ويقدر حجم الاحتياطات من الغاز في الحقول التي من المقرر استثمارها بـ 2.2 تريليون متر مكعب.

● غينيا: تقوم "روسال" الروسية لإنتاج الألمنيوم باستخراج البوكسيت في مكمن " فريقيا"، بالإضافة الى استثمار مكمن " ديان ديان " ، وقد استثمرت الشركة الروسية في مشاريعها أكثر من 300 مليون دولار.

● الغابون: وقعت " شركة روس نفط" الروسية في أكتوبر 2017 مذكرة تفاهم مع وزارة النفط الغابونية، كما تم توقيع مذكرة مماثلة بين شركة "زاروبيج نفط" وتتضمن استثمارا مشتركا لحقول النفط في الغابون وبناء البنية التحتية للغاز والنفط.

ما يمكن استنتاجه مما سبق أن المشاريع الروسية الاقتصادية في افريقيا متنوعة ومتعددة بين استثمارات نفطية وطاقوية وأخرى في البنى التحتية والصناعات الفضائية ....، وتسعى روسيا من خلال مشاريعها الاقتصادية في افريقيا إلى دعم اقتصادها الذي تأثر سلبا بفعل العقوبات الغربية على خلفية الازمة الاوكرانية 2014، ومنه عادة تثبيت دورها على الساحة الدولية.

[2]- ابرز المشاريع الاقتصادية الروسية في افريقيا، موقع روسيا اليوم ، 27 / 07 / 2018 ، على الرابط الالكتروني :

http://arabic.rt.com/business/959909

3.التعاون الروسي ـــ الافريقي في المجال العسكري:

تمثل محاربة الإرهاب أولى أولويات روسيا في افريقيا في ظل اعتماد روسيا على مواجهة الإرهاب في بيئته الحاضنة وتجفيف منابعه والقضاء على العناصر الإرهابية خوفا من انتقالهم الى مناطق النفوذ الروسي والداخل الروسي مما يشكل تهديدا لأمنها القومي ولاسيما " تنظيم داعش الإرهابي "، فبرز الدور الروسي في هذا تابعت روسيا الوضع في ليبيا بكثير من الحذر ، ولكن بعد تدخل الحلف الأطلسي لإسقاط نظام القذافي عام 2011 ، باتت تتخوف من تبعات الخطوة الغربية ، حيث ذكرت مجلة فورين بوليسي الامريكية ان روسيا تسعى الى منع انزلاق ليبيا في الفوضى وهو ما فشلت فيه واشنطن. فالليبيون ينظرون روسيا على انهم أكثر مصداقية من الأمريكيين وهو ما ساعد موسكو على اكتساب موطأ قدم في ليبيا[1] .

الدور الروسي في ليبيا لا يشمل فرض خليفة حفتر بالقوة وانما عبر التعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار في ليبيا بما يضمن المصالح الروسية، استثمرت روسيا تقاربها مع حفتر واستقباله من طرف مسؤولين وسياسيين وعسكريون روس كوزير الخارجية و وزير الدفاع ، كما انه زار حفتر حاملة الطائرات الروسية الادميرال كوزنتسوف التي ترسو على السواحل الليبية، كما قدم الكرملين ثلاثة مليارات دينار ليبي الى مصرف ليبيا المركزي التابع لحفتر وارسلت فنيين روس للمساعدة في تجديد و تطوير القدرات العسكرية للجيش الوطني الليبي الذي يعتمد بشكل كامل تقريبا على الأسلحة السوفيتية، ونظرا للحظر الاممي المفروض على ليبيا في مجال تصدير التسليح، فاءنه لا يمكن لروسيا تسليح الجيش الليبي بشكل مباشر ولكن يمكنها ارسال الأسلحة عبر مصر المؤيدة لحفتر وبحسب مصادر ان مصر استضافت وحدات من القوات الخاصة الروسية.

فضلا عن ذلك زار عبد الباسط البدري سفير ليبيا السابق لدى المملكة العربية السعودية وادلى بان ليبيا تشجع على نشر قوات روسية في ليبيا على غرار سوريا ، وقال أنه سيرحب بأي دور روسي في ليبيا، وتسعى روسيا لتعزيز موقعها العسكري على البحر الأبيض المتوسط من خلال إقامة قواعد عسكرية فيها وهو العرض الذي قدمه القذافي في 2008 وأعاد المسؤولون الروس طرح الفكرة على حفتر حول إمكانية إقامة قاعدة بالقرب من بنغازي ، وعلى الرغم ومن شراكتها مع حفتر الا انها تواصل تأييدها رسميا لجهود صنع السلام في ليبيا عبر التحاور مع حكومة الوفاق الدولية المعترف بها دوليا وهو جزء من سياسة روسيا لتسوية النزاعات الاقليمية [2].

يبرز أكثر دور روسيا العسكري في عمق افريقيا حيث دعمت مطلع عام 2018 جيش افريقيا الوسطى بأسلحة بعد تفويض من الأمم المتحدة للقيام بذلك فيما توفر الحماية الأمنية للرئيس فوستان ارشانج توادیرا الذي يعتمد على مستشار أمني روسي واسلت كذلك خمسة ضباط عسكريين و170 مدربا للقوات المسلحة لإفريقيا الوسطى. كذلك أرسلت روسيا أسلحة الى الكاميرون لدعمها في حربها ضد جماعة "بوكو حرام" المتطرفة في حين عقدت شركات عسكرية

[1] ـ الحبيب الأسود، **روسيا في ليبيا: الحرب على الإرهاب أولا**، نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية ، العدد 48 ، المرصد ، 04 / 10 / 2018 ، ص ص 27 ـ 28 .
[2] ـ المرجع نفسه ، ص ص 28 ـ 29 .

روسية شراكات مع الكونغو و بوركينا فاسو و اوغندا وأنغولا وتعاونت مع السودان في مجال الطاقة النووية[1] ، وفي قد افتتحت مؤخرا روسيا مؤخرا في السودان قاعدة عسكرية بطلب من الرئيس السوداني، ففي زيارة للرئيس عمر البشير في عام 2017 طالب روسيا بفتح لهم في السودان على البحر الاحمر لحمايته من التهديدات الامريكية للسودان بتقسيمه لخمس دول ، وقد برر وزير الخارجية إبراهيم الغندور ان الموضع قديم وهو بسبب المواقف العدائية للغرب ، كما انه يأتي بسبب مواقف روسيا و الصين الداعمة لبلاده في مجلس الامن و التي أجهضت في 2017 مشروع قرار أمريكي يستهدف حظر تصدير بلاده الذهب رغم انه سلعة التصدير الأولى بعد النفط الذي ذهب للجنوب بعد انفصاله[2].

فكرة القاعدة العسكرية الروسية كانت مطروحة منذ 2012 حيث تم طرحها في سياق كيفية تطوير العلاقات الروسية ــ السودانية وتأهيل القوات السودانية ودعمها بنظم تسليحية حديثة ودعم سلاح الطيران والدفاع الجوي خلال زيارة مساعد الرئيس نافع علي نافع، وما يجدر ذكره أن موسكو هي الداعم الأول للسودان في المجال التسليحي في ظل توتر العلاقات السودانية مع الولايات المتحدة الامريكية[3].

ما نخلص اليه أن التعاون العسكري الروسي ــ الافريقي في المجال العسكري متقدم ومتعدد مع عدة دول افريقية بين ارسال الأسلحة وتدريب الجيوش وبين محاربة الإرهاب وإرساء الاستقرار والامن في الدول غير المستقرة وتعزيز الدور الروسي في افريقيا ضد السياسات العدائية الأطلسية، فالدبلوماسية الروسية اذن تأسس لمرحلة جديدة و لعودة قوية لاستعادة نفوذها في القارة الافريقية الذي خسرته بعد الحرب الباردة في سياق التنافس مع الولايات المتحدة الامريكية حيث تعتمد على عدة مجالات للتموقع في المنطقة من بينها دعم جهود مكافحة الإرهاب وكذلك صفقات الأسلحة[4].

المطلب الرابع: مستقبل العلاقات الروسية ـ الافريقية ـ في ظل التنافس الأمريكي ـ الأوروبي على القارة الافريقية.

يبدو أن روسيا ليست الوحيدة التي تهتم بإفريقيا حيث سبقتها اليها القوى العالمية كبرى أخرى على غرار الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، فقبل التعرف على مستقبل العلاقات الروسية الافريقية في التنافس الأطلسي وجب التعرض بشكل موجز الى الدورين الأمريكي والفرنسي في افريقيا.

1. المصالح الاطلسية (الفرنسية و الامريكية) في افريقية: تتشعب العلاقات الأطلسية بإفريقية وتتعدد اطرها و موضوعاتها بين المجال السياسي و الاقتصادي ، الثقافي و العسكري، فاذا بدأنا بفرنسا يمكن القول ان العوامل الرئيسية[5] التي تتحكم في العلاقات الفرنسية ـ الافريقية عوامل تاريخية تتعلق أساسا بالتاريخ الاستعماري لعدة دول افريقيا كالجزائر و

---

[1] ـ **الاستثمارات سلاح روسيا الناعم لبسط نفوذها في افريقيا**، 15 / 08 / 2018 ، موقع العرب ، على الرابط الالكتروني:
https://alarab.co.uk/

[2] ـ بدر شافعي، **أبعاد القاعدة العسكرية الروسية في السودان** ، تقارير ، المعهد المصري للدراسات، 04 / 12 / 2017 ، ص 02 .

[3] ـ المرجع السابق ، ص 03 .

[4] ـ سهام الدريسي، صراع النفوذ في شرق افريقيا، أوراق سياسية ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 10 / 05/ 2018 ، ص 14.

[5] ـ محمد راشد صابون، **التنافس الفرنسي ـ الامريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011 ، ص 87 .

تونس ، المغرب ...، العامل الجغرافي حيث تعد القارة الافريقية العمق الاستراتيجي و الحديقة الخلفية لفرنسا، العامل السياسي الذي يكمن في تأثير السياسي لفرنسا على الأنظمة السياسية الافريقية و ولاء الأخيرة لها عبر دعم القادة الساسيين ...، أما العامل الثقافي فيترجم في الثقافة الفرانكوفونية الفرنسية التي تأثرت بها النخب و القادة الافريقيين، بدون ان ننسى العامل الاقتصادي الذي يتمثل في الاستثمارات الاقتصادية و الشركات الكبرى الفرنسية التي تعمل عدة دول افريقية ، أخيرا العامل العسكري وهو الأبرز على اعتبار ان القارة تشهد نزاعات أهلية فحضور فرنسا واضح في النزاع الليبي و الذي قادت فيه الحلف الأطلسي للإطاحة بنظام القذافي سنة 2011 أو حتى في منطقة الساحل الافريقي وتدخلها في مالي في اطار " محاربة الإرهاب ".

فبرغم من استقلال العديد من الدول الافريقية من الاحتلال الفرنسي ،الا ان روبط الأخير بمستعمراتها السابقة في افريقيا مستمرة وقائمة عبر عدد من الاتفاقيات كاتفاقية ياوندي بالكاميرون سنة 1963 ـــ 1973 ثم لومي فيما بعد ، ومنذ الستينات جرى في الواقع دعم الروابط وتثبيتها بين فرنسا و الدول الافريقية وتسعى فرنسا بشتى الطرق لبسط هيمنتها على القارة وهر ذلك جليا في عدة ابعاد ، فقد سخرت البعد الثقافي خدمة لسياستها الخارجية ،بحيث استخدمت الفرنكوفونية لتوطيد علاقتها مع عدة دول افريقية منها بروندي ، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، النيجر ، روندا ، التشاد ، الكزنغو، الغابون، ساحل العاج، مالي ، موريتانيا، السنغال، بوركينافاسو، التوغو، الكونغو الديمقراطية، الجزائر، تونس ، المغرب عبر إقامة مراكز ثقافية و معاهد وجامعات في تلك الدول الافريقية و استقدام الطلبة الافارقة للدراسة فيها[1].

اما اقتصاديا تعد افريقيا اكبر سوق اقتصادي لفرنسا و اكبر شريك مستثمر فيه ، فالدور الفرنسي في شمال افريقيا و غربها وصولا الى البحر الأحمر و الساحل الافريقي يتمركز في مصادر الطاقة ، حيث تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا ، و تأتي النيجر رابعة في انتاج اليورانيوم بنسبة 8,7% من الإنتاج العالمي والذي يغطي 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، فضلا عن المخزون المهم من البترول الموجود في موريتانيا و النيجر ومالي.

اما من الناحية الأمنية و العسكرية تعد افريقيا وخاصة منطقة الساحل و الصحراء منطقة عمليات عسكرية لفرنسا في مالي ضد الجماعات الإرهابية التي من شأنها أن تؤثر على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي النيجر والتشاد وبوركينا فاسو ، موريتانيا ، فالقراءة الفرنسية للتهديدات تذهب لمنع قيام " دولة إرهابية" على أبواب فرنسا واوروبا[2].

لا تختلف كثيرا الاستراتيجية الامريكية عن نظيرتها الفرنسية، فالاهتمام الأمريكي بالقارة الافريقية كان مبكرا في دعوة الرئيس الأمريكي وودرو ولسن ضرورة منح الشعوب المستعمرة حقها في تقرير مصيرها ، وقد لاقت دعوته صدى لدى الشعوب الافريقية بعد الحرب العالمية الثانية ولكن العض كان يرى في طرح ولسن فكرة مثالية غير واقعية، تراجع اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بافريقيا بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تطبيقها لمبدأ العزلة وكانت ترى الولايات المتحدة

[1] ـ المرجع نفسه، ص 97 .

[2] ـ جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 19 ، ديسمبر 2014 ، ص335.

الامريكية حينها أن افريقيا من مسؤوليات أوروبا حين أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي جورج ماجمي " اننا لسنا في موقع يمكننا من مباشرة سياساتنا تجاه افريقيا ، اننا نفتقد الرغبة في لتحمل مسؤوليات التي يقوم بها الاخرون"[1] .

ولكن التطورات التي حصلت في نهاية الخمسينات واستقلال الكثير من دول الافريقية أعاد القارة الافريقية الى الواجهة وبدأ الاهتمام الفعلي بها وبكيفية الاستثمار في ثرواتها الاستراتيجية، ومع بداية الستينات اعادت الولايات المتحدة الامريكية تنشيط سياستها في افريقيا وتعزيز سيطرتها على النفط الافريقي خاصة في ظل حاجتها المتزايدة له خلال الخمس وعشرون السنة المقبلة، اذ يتحتم عليها استيراد 60% من احتياجاتها النفطية حتى سنة 2020، اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالنفط الافريقي يعود لعدة اعتبارات [2] تتعلق بحرية انتاج النفط وتصدير بأسعار مختلفة في عدة دول افريقية لان معظمها غير منتمي الى منظمة الأوبك و قرب مصادر انتاج النفط الافريقي من الولايات المتحدة الامريكية مما يسهل تكاليف الاستخراج والنقل، فضلا عن ذلك تناقص الإنتاج في مناطق أخرى كخليج المكسيك وبحر الشمال ونموه في مناطق افريقية وبجودة إنتاجية وجه اهتمام الأمريكيين للقارة .

وفي سبيل تأمين مصادر الطاقة في افريقيا تحركت الولايات المتحدة على ثلاث محاور أساسية تتمثل في[3]:

- المحور التجاري والاقتصادي: يتمثل في دعم وتطوير حجم التجارة بين الولايات المتحدة الامريكية وبين دول القارة، فالسيطرة الأمريكية على نفط افريقيا تفتح اسواقا جديدة للمنتجات الامريكية في القارة بحيث تدعم دول خليج غينيا الى زيادة انتاجها النفطي.
- المحور السياسي: التي تمثل في الزيارات الكثيفة للساسة الأمريكيين لدول القارة حيث زار جورج بوش الابن 11 دولة من افريقيا الوسطى و الغربية في 2001، وزيارة كولن بأول للغابون في 2002 و زيارة جورج بوش في 2003 و 2008 ، زيارة باراك أوباما في 2009 وغيرها .
- المحور العسكري: تكثيف الوجود العسكري في مناطق افريقية كالقرن الافريقي عبر اتفاقيات مبرمة مع ايريتريا، جيبوتي، اثيوبيا تنص على حرية التنقل في البحر الأحمر.

وبهذا يبدو ان هناك وجود سياسي واقتصادي، عسكري / أمني كثيف للقوى الأطلسية الفرنسية والامريكية في افريقيا تحت مبررات مختلفة ولكن الواضحة أن الغاية منها زيادة التبعية و الفقر والحروب في القارة السمراء.

2. مستقبل العلاقات الروسية ـ الافريقية ـ في ظل التنافس الأمريكي ـ الأوروبي على القارة الافريقية:

---

[1] ـ محمد راشد صابون، مرجع سابق، ص ص 47 ـ 48 .

[2] ـ لبنى بهلولي، **جيوبوليتيك النفط في افريقيا و التنافس الأمريكي ـ الصيني**، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 13 ، جوان 2016 ، ص 192 .

[3] ـ المرجع نفسه، ص 192 ـ 193 .

يقتضي البحث في مستقبل العلاقات الروسية ـ الافريقية في ظل التنافس الأمريكي ـ الأوروبي على القارة الافريقية الاخذ بسيناريوهات العلاقة المستقبلية الثلاثة سيناريو إصلاحي / تفاؤلي يرى بتطور إيجابي للعلاقات الروسية ــ الافريقية، سيناريو راديكالي / تشاؤمي يرى بتطور سلبي للعلاقات الروسية ــ الافريقية، السيناريو الخطي /الاتجاهي يرى ببقاء العلاقات الروسية الافريقية على ماهي عليه دون تسجيل تغيرات تذكر.

● السيناريو الإصلاحي / التفاؤلي: يرى المتفائلون بتطور العلاقات الروسية ـ الافريقية أن المستقبل السياسي والاقتصادي والعسكري لعلاقات روسيا بإفريقيا يشهد تطورات إيجابية مهمة من خلال تصريحات القادة الروسيين والافريقيين.

فروسيا تخطط لعقد منتدى أعمال روسي ـ افريقي في شهر أكتوبر من العام الجاري 2019 في مدينة روتشي والذي يضم شركات حكومية ودولية، بالإضافة الى رؤساء دول وحكومات، وقد أشار ت مؤسسة روسكونغرس مساعد رئيسها أنطوان كوبياكوف خلال لقائه رئيس مجلس إدارة البنك الافريقي "افريكسيم" بنديكت أوراما ان القمة ستشارك فيها دول افريقية متعددة عبر رؤساء دول وحمومات وشخصيات رسمية واقتصادية وشركات دولية روسية وجمعيات مختلفة.

والهدف منها حسب كوبياكوف " ان تطوير العلاقات بين روسيا وافريقيا مهم من الناحية الاستراتيجية ومفيد للجانبين، حيث تعد الإمكانيات الاقتصادية للتعاون بين الدول ذات أهمية خاصة وواعدة، وستكون الاحداث القادمة فريدة في تاريخ العلاقات بين روسيا وبلدان القارة الافريقية. وأضاف كوبياكوف " سنقوم ما يلزم لتطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وانا على ثقة أن اجتماعات العمل على هذا المستوى بين الدول سوف يصبح تقليديا وسيساعد على إقامة وتعزيز العلاقات التجارية الروسية الافريقية"[1] .

في المقابل علق رئيس مجلس إدارة البنك الافريقي أوراما قائلا " روسيا تاريخيا شريكة قوية جدا ودعمت افريقيا لنيل الاستقلال ،ولقد استثمرت هذه الشراكة لسنوات عديدة ، ونحن سعداء بوجود قوة جديدة لاستئناف التعاون مع حكومة الاتحاد الروسي ، لذلك نحن سعداء للغاية بأن موسكو ستستضيف الاجتماع السنوي وتعطي هذه الاحداث دفعة جديدة لتنمية الفرص التجارية والاستثمارية لبلداننا مع روسيا"[2].

وتطور العلاقات الروسية ـ الافريقية يتزامن مع اطلاق رئيس الولايات المتحدة الامريكية دونالد ترامب تصريحات مسيئة بحق الافارقة يصفهم بـــ "الحثالة " [3]وهي إشارة يقلل فيها من شأنهم، وهذا من شأنه ان يضعف الثقة بين الدول الافريقية و الولايات المتحدة الامريكية الامر الذي يصب روسيا التي تمتلك دبلوماسية ناعمة تهدف للاستقرار والامن

[1] ـ **منتدى الاعمال الروسي الافريقي ينطلق من سوتشي في أكتوبر المقبل** ، موقع سبوتنيك، 17 / 01 / 2019 ، على الرابط الالكتروني :
https://arabic.sputniknews.com/business/201901171038319519

[2] ، المرجع نفسه.

[3] ـ عائشة عبد الغفار، روسيا تراهن على افريقيا، مرجع سابق.

وإقامة صداقات بين دول العالم على عكس الولايات المتحدة التي تنتج منهج التدخل العسكري و السياسي في شؤون الدول الداخلية لنهب ثرواتها و زعزعة الاستقرار في دول أخرى كفنزويلا، وربما ما يبرز حليا هو تداعيات نقل السفارة الامريكية للقدس الخطيرة التي زادت من توتر في المشرق العربي فهذا السلوك الأمريكي هو تحدي للعالم ،فالدبلوماسية الروسية حذرت من مخاطر القرار الأمريكي وبهذا تنفتح بذكاء على القارة الافريقية لحماية مصالحها و مصالح شركائها الافريقيين معتمدة في ذلك على الأخطاء الامريكية .

●السيناريو الراديكالي / تشاؤمي: يرى بتطور سلبي للعلاقات الروسية ــ الافريقية انطلاقاً من دافعين الأول المتعلق العقوبات الغربية الامريكية و الأوروبية على خلفية دعمها للرئيس الأسد والازمة الاوكرانية و ضم القرم 2014 ، و حادثة تسميم العميل الروسي سكريبال في سالزبري (بريطانيا) سنة 2018 و التدخل في الانتخابات الامريكية سنة 2016 ، فهذه العقوبات الاقتصادية التي تشمل الشركات و الأشخاص الروسيين القريبين من دوائر صنع القرار ، وهذا من شأنه اضعاف روسيا الاتحادية اقتصادياً ، خاصة ان الاقتصاد الروسي يشهد تذبذبا منذ نهاية الحرب الباردة التي اثرت عليه سلبا، فكل ذلك سيؤدي حسب البعض الى عدم تطور العلاقات الروسية ــ الافريقية .

●السيناريو الخطي / الاتجاهي: يري هذا الاتجاه بان العلاقات الروسية ــ الافريقية ستبقى كما هي دون تسجيل تغيرات كبيرة بحيث يبقى هناك سعي روسي لتطوير العلاقات الروسية ـ الافريقية وتبقى معها الضغوط الأطلسية عبر العقوبات لمنع تطوير أي علاقة روسية افريقية.

ما يمكن استنتاجه أن السيناريو الإصلاحي / التفاؤلي يفرض نفسه بقوة في الراهن وفي المستقبل المنظور، بحيث ان السياسة العدائية الأمريكية في ظل "ترامب" تجاه عدة دول ومنها الأفريقية كالسودان والصومال ...ستدفع بتطوير العلاقات الروسية الأفريقية مستقبلا في كافة المجالات بما يخدم تنمية وازدهار روسيا و الدول الأفريقية.

خاتمة:

في ختام دراستنا لواقع ومستقبل العلاقات الروسية الافريقية في ظل التنافس الأطلسي على القارة الافريقية بعد الحرب الباردة يمكن استخلاص عدة نتائج يمكن تلخصها في :

- تعتمد روسيا في سياستها تجاه افريقيا على ثوابت استراتيجية اسستها في عهد الاتحاد السوفيتي اين كان يقدم دعما سياسيا وأيديولوجيا غير متناهي لحركات التحرر الوطني في افريقيا في مناهضة الاستعمار الأوروبي.
- بعد الضعف والتراجع الذي نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي في فترة ما بعد الحرب الباردة استعادت روسيا دورها تدريجيا انطلاقات من ان مصالحها في العالم وفي افريقيا تحديدا يجب الحفاظ عليها وتعزيزها أكثر.
- تكتسب القارة الافريقية مزايا وثروات متعددة بين الطاقوية كالبترول الذي يعتبر اجود أنواع النفط في العالم وأيضا الثروات المعدنية كالحديد واليورانيوم والألماس وباحتياطات هائلة.
- الوجود الاطلسي (الفرنسي و الأمريكي) التقليدي في افريقيا كثيف في المجال السياسي و الاقتصادي والأمني العسكري للاستثمار في ثروات القارة و توسيع النفوذ ، وهذا التغلغل الغربي تسبب ساهم في زيادة تبعية القارة الضعيفة أصلا و زاد من نسبة الفقر و الامراض الناتجة عن الحروب و التدخلات الخارجية.
- روسيا والدول الافريقية عازمون على تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بينهم مستقبلا برغم الضغوط الغربية الامريكية و الأوروبية لحماية مصالحهم المتبادلة.

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

1. نوفل سعيد أحمد وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
2. زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013 .
3. صابون محمد راشد، **التنافس الفرنسي ـ الأمريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011.

- **دوريات :**

1. بهلولي لبنى، **جيوبوليتيك النفط في افريقيا و التنافس الأمريكي ـ الصيني**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، جوان2016 .
2. مرعي محمد نجلاء، **الثروة النفطية والتنافس الدولي" الاستعماري" الجديد في افريقيا**، التقرير الاستراتيجي السابع، مجلة البيان، الرياض ، 2010.
3. علاق جميلة، **استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء**، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 19 ، ديسمبر 2014.

- **الدراسات البحثية:**

1. بدر شافعي، **أبعاد القاعدة العسكرية الروسية في السودان**، تقرير، المعهد المصري للدراسات، 04 / 12 / 2017 .
2. سهام الدريسي، **صراع النفوذ في شرق افريقيا**، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 10 / 05/ 2018 .

- **صحف وجرائد:**

1. الأسود الحبيب، **روسيا في ليبيا: الحرب على الإرهاب أولا**، نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية ، العدد 48 ، المرصد ، 04 / 10 / 2018.
2. سيدي ولد عبد المالك، **عودة الاهتمام الروسي بافريقيا... التجاذبات والحسابات (1 / 2)**، صحيفة الوطن القطرية، العدد 8274 ، 29 / 04 / 2018 .
3. سيدي ولد عبد المالك، **عودة الاهتمام الروسي بافريقيا... التجاذبات والحسابات (2 /2)**، صحيفة الوطن القطرية، العدد 8276 ، 01 / 05 / 2018 .

➢ **مواقع الانترنت:**

1. توفيق راوية، **افريقيا ...المعلومات الأساسية**، موقع الجزيرة، على الرابط الالكتروني:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/67f5f697-5b8e-4e2a-af00-84efb8f1c719

2. عبد الغفار عائشة، **روسيا تراهن على افريقيا**، موقع الاهرام ، على الرابط الالكتروني :

http://www.ahram.org.eg/News/202545/4/635645/

3. **أبرز المشاريع الاقتصادية الروسية في افريقيا**، موقع روسيا اليوم ، 27 / 07 / 2018 ، على الرابط الالكتروني

http://arabic.rt.com/business/959909

4. **الاستثمارات سلاح روسيا الناعم لبسط نفوذها في افريقيا**، موقع العرب ، 15 / 08 / 2018 ، على الرابط الالكتروني:

https://alarab.co.uk

4. **منتدى الاعمال الروسي الافريقي ينطلق من سوتشي في أكتوبر المقبل** ، موقع سبوتنيك، 17 / 01 / 2019 ، على الرابط الالكتروني:

https://arabic.sputniknews.com/business/20190117103831951

➢ **مراجع باللغة الأجنبية:**

1 . Ben Barka Habiba and other **, Russia's Economic Engagement with Africa** , The African Bank Group Chief Economist Complex , Africa Economic Brief , Volume 2 , Issue 7 , 11 / 05 / 2011.

2 . Shubin Vladimir **, Russia's policy towards Africa** , Istituto PER Gli Studi DI Politica Internazionale, ISPI Analysis , No 168 , April 2013.

تدخل حلف الناتو في ليبيا 2011

م.د نهرين جواد شرقي
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

الباحثة مها عبد الكريم زينل
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

Nah.ren@yahoo.com

المقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة بإنهيار الاتحاد السوفياتي أخذ موضوع التدخل في شؤون الدول منحىً جديداً تختلف فيه المبررات والأسباب وحتى الوسائل عن تلك التي كانت تمارس في السابق، والتي كانت في الغالب تدخلات عسكرية بقصد الاحتلال أو إلحاق أجزاء من أقاليم الدول لصالح دول أخرى، مستندة في ذلك على ما تمتلك الدول من قوة في غياب القانون ، لكن التوجه الدولي وليبيا تعتبر من بين دول العالم التي استردت سيادتها حديثاً بعد الإستقلال، الذي قام على أثره نظام حكم ملكي إعتمد فيه على تكريس الحكم الفردي، وذلك بزعامة الملك ادريس السنوسي ما عله يأخذ اجاه مشابه لنظيره المغربي في المنطقة، وهذا ما جعله لا يدوم طويلاً إذ عرفت ليبيا إنقلاباً على الحكم الملكي ، وذلك من طرف مجموعة من ضباط الجيش في سنة 1969، لتعرف ليبيا توجهاً جديداً في الحكم وتصبح ذات نظام جمهوري بعد عزل الملك ، وقد مهدت عدة أحداث التدخل والعمل على الإطاحة بنظام الحكم في ليبيا منها قضية لوكربي، المشروع النووي، وشخصية معمر القذافي المعادية للغرب.

وقد استغلت الدول الغربية الأحداث التي وقعت في العديد من الدول العربية أو ما يسمى بالربيع العربي للإطاحة بنظام الحكم في ليبيا، حيث قام النظام الليبي بقمع الانتفاضة الشعبية المطالبة بالتغيير، وهذا ما أعطى المبرر لهذه الدول للتدخل كطرف ثالث في الأزمة، مما جعل الأحداث تأخذ إتجاهاً عنيفاً أدى في نهاية المطاف إلى سقوط معمر القذافي بمساعدة الدول الأجنبية للانتفاضة عبر التدخل العسكري.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من معرفة مفهوم التدخل الدولي وكون ليبيا تتمتع بموقع استراتيجي مهم ، وثروات طبيعية أدت إلى التدخل الدولي في الشؤون الليبية، والأحداث في ليبيا كان للعامل الخارجي دور كبير فيها وذلك من خلال الاستخدام الدولي للقوة العسكرية.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان أسباب وأهداف تدخل حلف الناتو في ليبيا والرؤية المستقبلية للأزمة الليبية.

إشكالية البحث :

بالرغم من ان تدخل حلف الناتو في ليبيا كان لأغراض إنسانية ، ومن أجل حماية حقوق الإنسان إلا انه تعدى هذا الهدف.

فرضية البحث:

كلما كان هناك مصالح استراتيجية للدول المتدخلة تسعى لتحقيقها بذرائع انسانية انعكس ذلك بالسلب على الأمن والاستقرار.

منهج البحث:

اعتمد المنهج التاريخي بالرجوع لسباب تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا بالإضافة إلى المنهج التحليلي.

هيكلية البحث:

قسم البحث إلى أربع مباحث، المبحث الأول مدخل مفاهيمي للتدخل الدولي وحلف شمال الأطلسي، أما المبحث الثاني فهو عن أسباب وأهداف تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، والمبحث الثالث عن الآثار السياسية والاقتصادية للتدخل في ليبيا ، والمبحث الأخير رؤية مستقبلية للأزمة الليبية.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي

يُعد موضوع التدخل الدولي واحد من المواضيع التي يثار عليه جدل كبير من ناحية مدى مشروعيتها، لذلك سيتم تعريف التدخل الدولي ونشأة حلف الشمال الأطلسي "الناتو" الذي استخدم أدوا التدخل الدولي في ليبيا.

المطلب الأول : مفهوم التدخل الدولي

شاع استعمال عبارة التدخل الإنساني في العقد الماضي خلال المؤتمرات الدولية، البيانات وسائل الأعلام، البحوث، كمحاولة لخلق الظروف المناسبة لإنشاء قواعد عرفية دولية جديدة تخدم مصالح الدول الي نادت بإنشاء نظام دولي جديد وذلك من خلال استغلال مبادئ حقوق الأنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني بغية تبرير استخدام القوة بشكل غير قانوني، لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية، وبعد إنتهاء الحرب الباردة وانتهاء التعددية القطبية لصالح القطب الواحد في العلاقات الدولية وما رافقتها من ظهور دول جديدة على أثر تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وشيوع ظاهرة الصراع الديني والطائفي والإثني في العالم، طرحت الولايات المتحدة بقوة وبدعم عدد من الدول الغربية فكرة التدخل الانساني كمحاولة المساس بمبدأ مساواة الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

حيث تهدف هذه الفكرة الى محاولة توظيف القانون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الاستراتيجيات الجديدة التي تحاول الدول الغربية فرضها على العالم تحت حجة الدفاع عن حقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي الانساني[1].

[1] أنس أكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي: دراسة مقارنة، دار المنهل، عمان، 2009، ص 6.

تصرف تُمارسه دولة ضد دولة أجنبية بهدف إيقاف المعاملات المخالفة القانون الانسانية الذي تطبقه على رعاياها، إنّ التدخل الانساني هو إحدى صور التدخل: استخدامها من قبل دولة ما أو من إنسان هو إحدى صور التدخل من حيث الهدف، إذ ان التدخل يصنف إلى عدة أصناف من حيث الهدف منه فقد يكون التدخل سياسياً، إذا كان الهدف سياسي يصنف الى عدة اصناف من حيث الهدف ، منه تحقيق غاية سياسية معينة. وقد يكون التدخل اقتصادياً، إذا كان الهدف منه تحقيق غاية اقتصادية، وقد يكون عسكرياً اذا كان الهدف منه تحقيق غايات عسكرية معينة، في جميع الاحوال فان الغايات المرجوة من أي تدخل لابد أن تكون لمصلحة اطرف المتدخل..... تحقيق هذه الغايات يمكن ان يكون باتباع أساليب مختلفة، لذلك نجد أن أي تدخل ولي غابة يمكن أن يصنف من حيث الوسيلة أو الأسلوب الى عدة تصنيفات، وبحسب الوسيلة المستخدمة ، فقد يكون سياسياُ وذلك باستخدام الوسائل السياسية، وقد يكون عسكريا، باستخدام الوسائل العسكرية الحربية، وقد يكن اقتصادياً' إذا تم استخدام وسائل اقتصادية.[2]

ويرى الدكتور إسماعيل صبري مقلد إن التدخل يقسم الى تدخل دفاعي : وهو الإصرار على عدم تغيير الوضع القائم في دول أخرى، لذلك فهي تتدخل لإحباط أي تغيير، ومن أمثلته: تدخل بريطانيا في العراق عام 1041 لسحق حركة رشيد عالي الكيلاني، واستعادة حكومة نوري سعيد، أما التدخل الهجومي وهو العمل على إسقاط حكم معين وتغييره، بحيث يصب في مصالح الدولة التي تمارس التدخل، كتدخل المانيا وايطاليا لقلب نظام الحكم في إسبانيا أثناء الحرب الأهلية عام 1936-1939.

أما التدخل العسكري: هو استعمال الدولة المتدخلة قواتها العسكرية لغرض التدخل في شؤون الدول الأخرى، ويأخذ استخدام القوة من قبل الجهة المتدخلة مظاهر عدة: قد تلجأ الى حشد اسطولها أمام شواطئ الدولة المتدخل في شؤونها أو احتلال جزء من أراضيها ، أو محاصرة مركز الحكومة أو رئيس الدولة، إذا كان لها في الاصل قوات على إقليم هذه الدولة لسبب ما.

ويعد التدخل العسكري من أخطر أساليب التدخل لأنه يمس بشكل أساس ومباشر سيادة الدولة واستقلالها، ومن أمثلته تدخل الدول الاوربية في الحرب الاهلية الاسبانية عام 1936، حيث تدخلت كل من ألمانيا وإيطاليا الى جانب الجنرال فرانكو وتدخلت روسيا الى جانب الحكومة الشرعية ومن أمثلته التدخل العسكري في العراق عام 1991، والتدخل العسكري في ليبيا، إن التدخل العسكري قد يكون مشروعاً ، إذا كان بقرار صادر من مجلس الامن، أو لحماية حقوق الإنسان، على الرغم من الاختلاف الكبير في مشروعية التدخل العسكري لحماية حقوق الانسان[1].

يُعرف "دانيال أرشيبيجي" التدخل العسكري الانساني : أنه التدخل العسكري في منطقة معينة بهدف إنقاذ شعب من مجازر أو انتهاكات كبرى لحقوق الانسان، ويتم التدخل وبدعم بواسطة مؤسسات خارجية ودون موافقة الحكومة الشرعية[2].

---

[2] المصدر نفسه السابق ، ص 67

[1] حيدر موسى منخي القرشي، أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية : دراسة العراق وليبيا انموذجاً، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص88.

[2] جمال منصر، التدخل العسكري الانساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف الى فجر الاوديسا، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2012، ص 38.

لكي يكون التدخل مشروعاً من قبل القانون الدولي العام ومقبولاً من قبل الجماعة الدولية، لابد من الأجماع حول الضوابط التي ينبغي توفرها لشرعنته، ومنها[3]:

1- أن يكون التدخل الدولي الإنساني عملاً استثنائياً، لمواجهة انتهاكات حقوق الانسان التي تصل الى درجة الإبادة الجماعية او الجرائم ضد الانسانية أو جرائم الحرب.
2- لا يتم اللجوء إلى الخيار العسكري إلاّ بعد استنفاذ كل الوسائل الدبلوماسية.
3- يجب ان لا ينتهك التدخل سيادة الدول المتدخل بشؤونها، ,ان لا يؤدي الى تغيير في بنية النظام السياسي في الدولة محل التدخل.
4- يجب ان يحظى التدخل بفرصة نجاح معقولة، وأن لا تكون نتائج التدخل أسوأ من عواقب عدم التدخل.
5- يجب ان يتم التدخل من قبل الأمم المتحدة مباشرة، فالأمم المتحدة من مقاصدها حفظ السلم والأمن الدوليين، وضمان احترام حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: منظمة حلف شمال الاطلسي "الناتو"

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945 انتهى التوازن القوي بين القوى الكبرى في النظام الدولي بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واليابان والمانيا، وليتم البحث عن منظمة مفاهيم جديدة يمكنها أن تحقق السلم والأمن الدوليين بدلاً من نظام توازن القوى، والشروع بطرح صيغة الأمن الجماعي عند تأسيس عصبة الامم عام 1919، ثم تم الشروع بالتفاوض عليه الأمم المتحدة عام 1943 خلال الحرب العالمية الثانية ليتم تأطير عام ما بعد الحرب به، إلا أن تلك المنظومة الفكرية القانونية السياسية لم تستطع أن تصمد أمام الخلافات التي نشبت بين القوى المنتصرة وخصوصاً بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي فالأخير عمد الى التوجه نحو كسب مغانم ونفوذ داخل القوى الأوربية عبر القوى الشيوعية وهو أمر قاد الى قيام شكوك ومخاوف عالية جداً في احتمالية حدوث صدام بين أقوى دولتين آنذاك في ظرف كانت القوى الأوربية الرئيسة بريطانيا وفرنسا مجهدتين جراء الحرب، وألمانيا محتلة ، ورغبة من الولايات المتحدة الامريكية في تثبت معالم نظام غربي ليبرالي رأسمالي، فسارعت الى طرح مشروع مارشال ابتداءاً لإعمار أوروبا الغربية، وثم عمدت الى وضع اللبنة الأساسية لإنشاء تحالف يضم القوى الغربية الرئيسة وهي كل من: ايطاليا والولايات المتحدة وهولندا والنرويج وبريطانيا وكندا وفرنسا ولوكسمبورغ والبرتغال وبلجيكا وآيسلندا ، هذه الدول اجتمعت وقررت بناء منظومة مؤسسية متكاملة تحت عنوان حلف شمال الاطلسي ووضع خطة عمل تفيد بتوفير الحماية لدول غرب اوربا من أي اعتداء أو قديد يمكن أن تتعرض له.[1]

[3] معمرفيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الانساني، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 279.
[1] عباس سعدون رفعت، سياسة حلف الناتو اتجاه المنطقة العربية (أحداث الربيع العربي انموذجا)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولي، العدد69، 2017، ص .ص 113-114.

تتكون منظمة حلف شمالي الأطلسي المعروفة باسم الناتو (NATO) دلالة الحروف الأربعة التي ترمز لأسمها (North Atlantic Treaty Organization) ،من تجمع دولي متعدد الأجهزة (سياسية وعسكرية، وادارية، وتنفيذية)، وقد سجل التاريخ المعاصر أدواراً بارزة لهذه المنظمة في خارطة الصراعات العالمية منذ نشوؤها في منتصف القرن العشرين، واكتسبت منظمة حلف شمال الاطلسي هذه الأهمية وهذا التأثير من الإمكانيات العسكرية ، والاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء، وبخاصة الدول المؤسسة لهذه المنظمة .

لا يملك أي بلد أوربي في الوقت المعاصر ما يكفي من القوة ليضمن بمفرده دفاعه الذاتي لصد قوة عظمى، ولا حتى لفرض تأثيره في سير الأحداث العالمية إذ ان أغلب البلدان الأوربية تملك في الوقت الحالي قوات عسكرية متطورة تدريباً وتسليحاً وتجهيزاً، ولكنها غير كافية اذا ما نظرنا اليها ضمن إطار عالمي لذلك نرى استمرار السيطرة والنفوذ الأمريكي داخل منظمة حلف شمالي الأطلسي على الرغم من وصف التشكيلات العسكرية لهذه المنظمة بأنها قوة عسكرية مشتركة بين دول أوبا والولايات المتحدة الأمريكية ، لأن الأمن الأوربي سيظل مرتبطاً بالقوة العسكرية الأمريكية لحين تمكن الأوربيين ن تشكيل قوة عسكرية موحدة قادرة على حماية أوربا على الصعيد القارية.[1]

[1] واثق محمد براك السعدون، تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة في علاقة العراق بمنطقة حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، مجلة سر من راى، جامعة سامراء، العدد 43، 2015، ص 136

المبحث الثاني: أسباب وأهداف تدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليبيا

يوجد عدة أسباب دفعت حلف الناتو للتدخل في ليبيا وكما له أهداف يسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول : أسباب تدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليبيا

أسباب دفعت حلف الناتو الى التدخل في ليبيا تعام 2011 عدة منها:

1- لقد شهدت ليبيا خلال حكم معمر القذافي انتهاكا متعددة لحقوق الإنسان مما أدى الى حدوث الاحتجاجات الشعبية التي اصطلح على تسميتها بثورات الربيع العربي، ولعل من أبرز الانتهاكات للشعب الليبي هو غياب مفهوم التداول السلمي للسلطة مع السير قُدماً باتجاه مبدأ التوريث عن طريق تهيئة السبل اللازمة فضلاً عن حظر النشاط الحزبي ، وبالاضافة الى ذلك فقد كانت فلسفة الكتاب الأخضر الذي صاغ بنوده القذافي تحرم الانتخابات الحرة والمجالس النيابية، وقد تطلب ذلك ممارسة المزيد من الضغط والاقصاء ، التهميش وتكميم الأفواه وفرض الرقابة الصارمة على كافة فئات الشعب، لقد أدت كل تلك الانتهاكات الى خروج ابناء الشعب الليبي للمطالبة بتحقيق الإصلاحات والقضاء على نظام معمر القذافي.[1]

تلك الأسباب كلها دفعت بالشعب الليبي للخروج في عمليات احتجاجية ، تتفاوت قوة وضعفاً عبر الزمن، وصولاً الى الصدام المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف فبراير/ شباط عام 2011، بفعل يقظتهم بعد سبات طويل وأراكهم بأن نظام القذافي سيستمر في طبيعية الدكتاتورية المتمسكة بالسلطة، وعدم تقديم أية اصلاحات او تنفيذ مطالب للشعب التي تعد من أهم حقوقه، فضلاً عن عوامل خارجية اسهمت في قيام تلك الاحتجاجات في ليبيا الا ان تلك الاحتجاجات الليبية أخرجت مثلها مثل باقي الاحتجاجات في المنطقة العربية الى السطح قوى الانتماءات الاولية سواء أكانت دينية أم قبلية أم منطقية على حساب الانتماء الوطني الجامع، التي تلاقت مصالحها على اسقاط القذافي، ثم تنازعت بعد ذلك على ادارة الانتقال السياسي ومؤسساته الهشة.

أفرزت انتفاضة 17 فبراير/ شباط معسكرين: أحدهما موالٍ الى معمر القذافي سيطر على المدن الغربية ، والآخر معارض تمكن من السيطرة على المدن الشرقية ، كما أفرزت انشقاقات بين صفوف النظام ووفقاً لذلك أدت هذه الأحداث في ليبيا الى نزوح أعداداً كبيرة من اللاجئين الى كل من مصر وتونس وبلدان الساحل الاوربي ، مما أضاف الى الوضع القائم تراكمات انسانية شكلت بذلك إشهاراً للنزاع بالشكل الذي وفر على القوى الدولية ايجاد مسوغات للتدخل على اساس الامن الانساني ونتيجة للمعاناة التي تعرض لها الشعب الليبي طالبت القوى الاقليمية والدولية لإيجاد حل للأزمة والتدخل من أجل انقاذهم من جرائم القذافي وبطشه.[1]

2- اتخذ مجلس الأمن القرار 1970 (2011) بالأجماع ووفقاً للفصل السابع من الميثاق وذلك بعد مرور أحد عشر يوماً على بدء التظاهرات واستمرار ارتكاب جرائم العنف الدموي ضد المتظاهرين في ليبيا ، وقد طالب مجلس الامن في قراره 1970

---

[1] آراء جاسم محمد، انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا وأثرها في سقوط الرئيس معمر القذافي عام 2011، كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد(20) ، 2016، ص 374.

[1] صباء كريم ناصر، دور منظمة حلف شمال الاطلسي في التدخل الدولي والأمن الانساني/ دراسة حالتي التدخل في افغانستان وليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2018، ص 133.

(2011) بوقف العنف فوراً، واعتبر أن الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي تشن في ليبيا ضد السكان المدنيين قد ترقى الى مرتبة جرائم ضد الانسانية، ففرض حظراً شاملاً على الأسلحة، كما فرض عقوبات محددة الأهداف، وطالب الدول المجاورة ان تتولى بما يتفق وسلطاتها وشريعاتها الوطنية والقانون الدولي القيام داخل اراضيها، بتفتيش جميع البضائع المتجهة الى ليبيا او القادمة منها، اذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساساً معقولاً للاعتقاد بأن تلك البضائع تحتوي على أصناف محظورة، وأهاب القرار بالسلطات الليبية القيام بضمان مرور الإمدادات الانسانية والطبية ووكالات الإغاثة الانسانية وعمالها مروراً آمناً الى داخل البلد.[2]

3- موقف الجامعة العربية تجاه الأزمة الليبية كان أمراً غير مسبوق، لكونها وقفت موقف الحياد السلبي في ثورتي تونس ومصر، مما جعلها تتخذ موقفاً صريحاً داعماً للثورة ضد نظام القذافي، من خلال إصدار قرار (7360)، ويعود موقفها هذا تجاه الأزمة الليبية لأسباب أهمها الموقف العدائي لبعض الأنظمة العربية لاسيما في الخليج من نظام القذافي في ليبيا، وتدراك الخطأ الذي ارتكبته مع ثورتي تونس ومصر، فانحازت مبكراً لثورة ليبيا لإسقاط النظام القائم تحت المسوّغ حماية أمن المحتجين ، فأقدمت الجامعة العربية على تعليق مشاركة ليبيا في اجتماعاتها احتجاجاً على الاستخدام المفرط للعنف ضد المتظاهرين وذلك في 22 فبراير/ شباط 2011، كما نددت بالجرائم المرتكبة ضد المدنيين، ومن قبل النظام وطالبت بوقف فوري لأعمال العنف والاستجابة لمطالب المحتجين وضرورة إغاثة المدنيين.[3]

يرى الحلف ان الحالة الليبية توفرت فيها ثلاث شروط جعلت التدخل ممكناً بل وضرورياً:

- **أولها**: طلب داخلي من المعنيين أنفسهم ، حيث يعتبر أن الشعب الليبي طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من مجازر كان نظام القذافي سيقترفها في حقه لإخماد الانتفاضة الشعبية وإبقاء نظامه.
- **ثانيها**: وجود شرعية دولية عبر قرار مجلس الأمن الذي شرعن التدخل لحماية المدنيين ، وبالتالي تحرك الحلف في إطار الشرعية الدولية.
- **ثالثها**: وجود مطالبة إقليمية بالتدخل، أي شرعنة إقليمية- عربية_ للتدخل في ليبيا.[1]

بعد أن أصدر مجلس الامن رقم 1973 القاضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، وأطلقت الدول المشاركة في تنفيذ القرار اسم (فجر اوديسا) على العمليات التي بدأت بتاريخ 19 مارس/ آذار 2011 في إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو) الدول المشاركة والتي عرضت المشاركة:[2]

1- **الدول التي نفذت العمليات**: الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

---

[2] سلافة طارق الشعلان، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في اطار نظرية التدخل الانساني ومسؤولية الحماية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، العدد1، ص 92.

[3] صباء كريم ناصر، مصدر سبق ذكره، ص 92.

[1] جمال منصر، مصدر سبق ذكره، ص 94.

[2] فرست سوفي، الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها، دراسة تحليلية تطبيقية ، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013، ص 206.

2- **الدول التي عرضت المساهمة:** ايطاليا واسبانيا وبلجيكا والدنمارك والنرويج.

3- **الدول العربية التي ساهمت في العملية:** مصر والسودان والسعودية والإمارات وقطر والكويت والأردن.

المطلب الثاني: أهداف حلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليبيا

رغم أن قراري الجامعة العربية ومجلس الأمن اشارا بوضوح الى تحمل مجلس الأمن مسؤولياته بخصوص فرض حظر طيران جوي لحماية المدنيين (حظر الطيران من أجل أهداف انسانية) ، إلاّ العمليات العسكرية تعدت ذلك إلى قصف المقرات والمواقع الرسمية. كما استند الحلف الى مبررات أخرى تتمثل في كون الدولة الليبية على وشك الانهيار ، وتعتبر منطقة رخوة للإرهاب تنطلق منها القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وهي منبع مهم للطاقة و ممر استراتيجي نحو دول الساحل الأفريقي، كل هذا دفع الحلف الأطلسي الى القيام بمجموعة من الطلعات الجوية ابتداءاً من شهر مارس 2011 الى غاية إلقاء القبض على العقيد القذافي ومقتله، بذلك أعلن عن انتهاء العمليات العسكرية جميعاً استهدفت الأعيان المدنية والثقافية وحتى المدنيين العزل، فلقد كانت أهداف عشوائية لم تحترم من خلالها اتفاقيات جنيف مما ترتب عنه ازدياد تدهور الوضع الانساني.[3]

وبذلك تظل العوامل الاستراتيجية ذات أهمية في مخرجات سياسة التدخل الإنساني وقد كشف التدخل الانساني في ليبيا عن حقيقة الأبعاد الاستراتيجية الغربية لحلف الناتو وحلفائه التي تضع في حساباتها أهمية الاقتراب من منابع النفط إذ ان ليبيا تعد من أغنى الدول العربية بعد دول الخليج وذلك بفضل حجم الموارد الطبيعية الكبيرة التي تتمتع بها فهي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا لاحتوائها على مخزون نفطي يمثل(35%) من اجمالي احتياطي القارة الأفريقية من النفط..[4]

التدخل العسكري للناتو في ليبيا كان بمبادرة فرنسية- اوربية مقابل تأخر امريكي في المشاركة في البداية أراد الرئيس الفرنسي نيكول ساركوزي الانفراد بضربة استباقية تتيح له البروز كقائد لبلد رائد في مجاله الحيوي الأسباب تاريخية (دورها أثناء فترتي احتلال شمال أفريقيا والانتداب) وكذا سياسة واستراتيجية (قربها الجغرافي من المنطقة وان يكون لها دور فعال فيها)، وبالتالي يمكن القول بأن التدخل في ليبيا لم يكن من أجل حقوق الانسان والحريات وإنهاء الظلم الواقع على الشعب الليبي، وانما من اجل مصالح فرنسية بريطانية للاستيلاء على النفط الليبي، وتدمير البلاد وبناها التحتية من أجل إعادة اعمارها من قبل الشركات الغربية حيث أعلن رئيس الوزراء الإيطالي الذي كان مشاركاً رئيسياً التدخل العسكري لحلف الناتو ، وتنطلق الطائرات من قواعد بلاده لقصف طرابلس وسرت وبني الوليد وسبها. [1]

شاركت فرنسا بطائرات قتالية في الضربات الجوية ضد قوات القذافي، وقامت أيضاً بإرسال أسلحة الى المعارضة الليبية ويرجع أسباب التدخل الفرنسي في ليبيا في تلك الفترة الى الرغبة في الحصول على حصة أكبر من انتاج النفط الليبي وزيادة النفوذ الفرنسي في شمال أفريقيا وتحسين شعبية ساركوزي لدى الرأي العام الفرنسي بعدما انهارت شعبيته، بالإضافة الى تمكين

---

[3] رجدال احمد، حماية حقوق الإنسان من التدخل الدولي الى مسؤولية الحماية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة أمحمد بوقرة بومرادس، 2016، ص134.

[4] الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الأفريقية ، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، الجزائر، 2010، ص8.

[1] ايمان ترامبط، تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2017، ص، ص 126-127

الجيش الفرنسي من فرصة تأكيد مكانته في العالم ومعالجة مخاوف مستشاريه بشأن خطط القذافي على المدى الطويل ، لتحل محل فرنسا كقوة مهيمنة أفريقيا الفرنكوفونية.[3]

اما الموقف الأمريكي الذي تجسد من خلال تبني استراتيجية الإدارة من الخلف ، لقد كان التقدم في ليبيا أول عملية عسكرية يقوم بها الرئيس الأمريكي السابق "باراك اوباما ".

من الملاحظ ان الولايات المتحدة الأمريكية قد تعاملت بطريقة غير اعتيادية في مشاركتها في ادارة الأزمة الليبية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة الى توتر العلاقة بين واشنطن وليبيا التي تمّ استرجاعها الى حالتها الطبيعية خلال إدارة جورج بوش الإبن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار التعاون لمكافحة الإرهاب ، وبعد تخلي القذافي عن تطوير برنامجه النووي وتعويض ضحايا عائلات " أزمة لوكربي"1988. وعلى هذا الأساس تمّ توجيه العديد من الانتقادات الإدارة "اوباما" لتأخرها في التعامل مع الأزمة الليبية ، إلا انه يمكن القول بأنها كانت تنظر الى التدخل العسكري في ليبيا نموذجاً لاستراتيجية أخرى وهي " الإدارة من الخلف" تتضمن تقديم القدرات العسكرية والدعم اللوجستيكي ، ولكن من خلال الأوربيين بهدف الحفاظ على هيمنتهم في العالم العربي من جهة، وتحقيق نتائج سياسية واستراتيجية بأقل تكلفة من جهة أخرى .

وبالتالي يمكن القول أن استراتيجية "اوباما" في إدارة الأزمة الليبية كانت عقلانية ، حيث كان يهدف الى تحقيق أهدافه بأقل تكلفة من خلال ترك المبادرة للأوربيين، وكذلك التحسين صورتها أما الدول العربية والأخذ بعين الاعتبار تداعيات التدخل الأمريكي سابقاً في كل من العراق وأفغانستان.[1]

المبحث الثالث :الآثار المترتبة على تدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليبيا

المطلب الأول: الآثار السياسية

رغم أن قراري الجامعة العربية ومجلس الأمن أشارا بوضوح الى تحمل مجلس الأمن مسؤولياته بخصوص فرض حظر طيران جوي لحماية المدنيين (حظر الطيران من أجل أهداف انسانية) إلاّ ان العمليات العسكرية تعدت ذلك الى قصف المقرات والمواقع الرسمية، كما استند الحلف الى مبررات أخرى تتمثل في كون الدولة الليبية على وشك الانهيار ، وتعتبر منطقة رخوة للإرهاب تنطلق منها القاعدة، ليبيا منبع مهم للطاقة وممر استراتيجي نحو دول الساحلي الأفريقي هذا دفع الحلف الاطلسي الى القيام بمجموعة من الطلعات الجوية ابتداءاً م شهر مارس 2011 الى غاية إقاء القبض على العقيد معمر القذافي ومقتله.

بذلك أعلن عن انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في ليبيا، لقد حطمت البنية التحتية لليبيا بحيث ان الضربات العسكرية جميعاً استهدفت الأعيان المدنية والثقافية وحتى المدنيين العزل، فلقد كانت أهداف عشوائية لم تحترم من خلالها اتفاقيات جنيف مما ترتب عنه ازدياد تدهور الوضع الانساني، كما ظهر في الواقع أن العمليات العسكرية- في جزء منها على

[2] مبروك الساحلي، تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي، دراسة حالة ليبيا، مجلة دراسات شرق اوسطية، مركز دراسة الشرق الاوسط، العدد 86، ص 36.
[1] المصدر السابق ص\128.

الأقل- كانت تهدف الى دعم لقوات التي قام بتجميعها المجلس الوطني الانتقالي- الهيئة الممثلة للمعارضة الليبية- في جهوده لإلحاق الهزيمة بالعناصر الموالية للنظام ، وتزويد الثوار بالسلاح.[2]

لم يتدخل حلف الناتو ، يتدخل كمنظمة سوى في نهاية شهر مارس 2011 أي بعد ما يقرب مما يزيد على شهر من اندلاع الأزمة ، حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكتائب الليبية، وقد اثار تدخل الناتو إشكاليتين:[3]

الأولى : مع أن مضمون القرارات المشار اليها هو " فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الانسانية العاجلة " ، فإنّ مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من إخلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للنظام الليبي.

الثانية : لم تُشر قرارات مجلس الأمن الى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول " يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد لوطني أو عن طريق منظمات او ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها"

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية

يمتاز الاقتصاد الليبي بأنه اقتصاد نفطي، يعتمد على الثروة النفطية والغازية، حيث تخزن القارة الافريقية نحو 10% من احتياطي النفط العالمي، ويرتكز معظمه بنسبة 60% في ثلاث دول رئيسية منتجة هي نيجيريا والجزائر وليبيا، مع بدء الليبيين بتغيير النظام السياسي انفتح الباب واسعاً للاعبين الدوليين تموضعهم بالتنافس على حصص من مخزون النفط المقدر بنحو 41.5 مليار برميل، والغاز المقدر بنحو 51 مليار قدم مكعب ومناطق النفوذ، تحمل الاقتصاد الليبي طيلة مدة حكم القذافي في تبديد ثروة البلاد.

فقد النظام السابق بتقديم الأسلحة إلى الكثير من حركات التمرد في دول الجوار، كما في السودان وتشاد ، أدت قضية لوكربي وإدانة ليبيا على أثرها ، صدور عدة قرارات من مجلس الأمن كقرار 748 (1992) والقرار 883 (1993) والذي فرض العقوبات الاقتصادية على ليبيا، وقد قام النظام الليبي بدفع تعويضات بلغت 2.7مليار دولار لأهالي ضحايا حادثة لوكربي الشهيرة التي راح ضحيتها 270 راكباً، وكلفت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا 30 مليار دولار، وعلى أثر الاحتجاجات الشعبية وسقوط نظام القذافي في عام 2011 تأثر النشاط الاقتصادي جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، واضطراب الأنشطة المصرفية ومحدودية القدرة على النقد الأجنبي ، ورحيل العمالة الوافدة ، وكان أجمالي الناتج المحلي الكلي عام 2011 اقل بنسبة 60% من مستواه عام 2010.

أدى عدم الاستقرار السياسي الى خسائر اقتصادية فادحة، وقد أشار وزير الخارجية في ليبيا السيد عبد العزيز الى تدهور الحالة الاقتصادية ، والذي يعزي بصورة رئيسية الى انخفاض إنتاج النفط وصادراته، وإنّ موانئ تصدير النفط كانت

[2] رجدال احمد مصدر سبق ذكره ، ص134.
[3] فرست شوقي، مصدر سبق ذكره، ص 207

تسيطر عليها الجماعات المسلحة لما يقارب 11 شهراً فخسرت ليبيا أكثر من 30 بليون دولار، فضلاً عن عجز الحكومة عن تأمين الخدمات الأساسية للسكان المحليين وارتفاع معدل البطالة بين الشباب الى درجة أنهم بدأوا ينضمون الى الجماعات المسلحة لكي يحصلوا على بعض الدخل.[1]

يشير الواقع أن التدخل الدولي في ليبيا كان مدفوعاً بالحرص على حماية المصالح الاقتصادية ، وتفادي تقديم حلول سياسية حقيقية وملزمة من قبل المجتمع الدولي، وترك الأمور بعد القذافي لتصل الى مرحلة الفوضى المستمرة التي عززتها التحالفات الإقليمية والدولية مع الأطراف المحلية، إنّ إعادة البناء المتوقعة في ليبيا عقب التوصل الاستقرار سياسي اصبح يحدد بشكل كبير مسار التسوية السياسية وتحديد مخرجاتها، مع إغفال واضح لمطالب الشعب الليبي، وعدم وجود آليات وطنية للتعبير عنها، وجسد الصراع الشهير على " الهلال النفطي " بين الأطراف الليبية ونجاح قوات المشير خليفة حفتر في إحكام سيطرتها مجدداً على أهم موانئ التصدير في شرقي ليبيا وتكليف كيان موازي للمؤسسة الوطنية للنفط في بنغازي بدلاً من طرابلس[1].

أكدت جميع قرارات مجلس الأمن التي صدرت بحق ليبيا على سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية، إلاّ إنّ السيادة الليبية قد انتقصت بل انعدمت جراء التدخل العسكري وهو مخالف للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إذ ان عدم الاستقرار السياسي وانتشار الميليشيات والأسلحة والتهجير القسري ، أضعفت سيادة ليبيا داخلياً وخارجياً، ومن أمثلة الانتهاكات قيام الولايات المتحدة باختطاف الليبي "نزيه الرفيعي" أثناء تواجده في ليبيا عام 2013.[2]

وبذلك كان تدخل حلف الناتو في ليبيا تحت غطاء ودوافع ومصالح اقتصادية وعسكرية بالدرجة الأولى، وان تهديد الهجرة ومكافحة الإرهاب كان عاملاً سببياً أيضاً، ومن ثمّ ان الدافع الحقيقي من التدخل في ليبيا استراتيجي اقتصادي ذا هدف بعيد المدى وهو السيطرة على البترول الليبي.

وكذلك إيجاد موطئ قدم للأوروبيين في منطقة شمال أفريقيا، وهذا الدف بعيد المدى لم يكن يتحقق الاّ من خلال تحقيق هدف تكتيكي أعلن عنه الحلف هو "اسقطا نظام القذافي" ، ومن ثمّ يؤسس هذا الهدف المرحلة الاولى للهدف المرحلة الثانية، وهو تشكيل حكومة ليبية انتقالية جديدة مدعومة كلياً من الغرب واستغلال الوضع الأمني والاقتصادي المتدهور الانتقالي في ليبيا، وتوقيع اتفاقيات استراتيجية في مختلف المجالات بين الغرب والحكومة الليبية الجديدة.[3]

بعد أن تدخل (حلف الناتو) في ليبيا كان له دور مهم في العملية السياسية في ليبيا بعد الثورة باعترافه بالمجلس الانتقالي كممثل شرعي لليبيا، إلاّ ان المجلس لم يحز على رضا شعبي كامل، مما ساهم ذلك بدوره الى انتشار الميليشيات المسلحة في ظل غياب سلطة مركزية تفرض سيطرتها على ليبيا بشكل شرعي ومشروع، فضلاً عن ضعف دور حلف

---

[1] حيدر موسى منخي القرشي، مصدر سبق ذكره، ص321.
[1] محمد عبد الكريم، ليبيا ما بعد القذافي، اخوان ليبيا سيناريوهات محتملة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 8.
[2] حيدر موسى منخي القرشين مصدر سبق ذكره ، ص 315.
[3] صباء كريم ناصر، مصدر سبق ذكره، ص 168.

(الناتو) في الجانب الأمني في ليبيا بعد الثورة، الذي أثر بشكل كبير على تراجع انتاج النفط في ليبيا، إلاّ إنّ حلف الناتو استطاع نتيجة تدخله في ليبيا تحقيق دوافعه الاقتصادية بالسيطرة على منابع الطاقة، ولاسيما لما تتمتع به ليبيا من النفط والغاز الطبيعي الصخري.[1]

رد لفعل الأمريكي في النزاع الليبي قام بمنح الفرصة الأولى لتدخل الأوروبيين، ومن ثمّ أتي دورها بعد إثبات فشل السياسة الأوربية للدفاع والأمن عن قدرتها على إدارة الأزمات، ومنه نستنتج أن حلف شمال الأطلسي هو أداة عسكرية في يد أعضائه يتم توجيهه للتدخل في النزاعات الداخلية لتحقيق مصالحها وتنفيذ برامج سياساتها الخارجية، وهو ما حدث بالتدخل العسكري في ليبيا، وبالنظر إلى الإحصائيات تصنيف الدول الفاشلة في سنة 2010 تم تصنيف ليبيا في المرتبة 111 على المستوى العالمي في حين أنه في سنة 2013 أصبحت تحتل المرتبة 54 بسبب العامل الخارجي بنسبة كبيرة من بين عوامل الفشل، فبالرغم من أن ليبيا قد حاولت تشكيل حكومة انتقالية برئاسة عبد الرحيم كيب، إلا ان وضعها الداخلي غير مستقر في مظاهره.[2]

المبحث الرابع مستقبل الأزمة الليبية في ليبيا

يوجد عدة سيناريوهات للأزمة الليبية وفق عدة معطيات منها تقسيم ليبيا والحرب الأهلية واستمرار التدخل وقيام دولة ليبيا الديمقراطية.

المطلب الأول : سيناريو الحرب الأهلية وتقسيم ليبيا

بعد سيناريو الحرب الأهلية والتقسيم من أبرز وأقرب السيناريوهات المحتمل حدوثها في ليبيا بعد الأزمة والتدخل الأجنبي الذي أدى الى سقوط نظام القذافي وذلك لتوفر المناخ الاجتماعي والسياسي والعسكري على الأرضية الجغرافية الليبية ومن بين أهم العوامل المرجحة لسيناريو الحرب الأهلية والتقسيم في ليبيا:

1- **ضعف المؤسسات السياسية والإدارية لمرحلة ما بعد القذافي**: فعلى الرغم من إسقاط نظام القذافي الذي حكم ليبيا 42 سنة بقبضة من حديد إلا ان ليبيا تعاني من فراغ في السلطة وذلك لكون ليبيا ستفتقر الى القدرات السياسية والإدارية التي اختفت مع سقوط نظام القذافي إضافة الى عدم وجود الأحزاب والمؤسسات الحزبية في ليبيا ما يجعل وجود هذه المؤسسات في ليبيا يمتاز بالحدائق ويجعلها غير قادرة على القيام بوظائفها على اكمل وجه وتكوين قواعد شعبية واعية ببرامج شاملة لابرامج قبلية، وهذا ما يخلق نوما من الفوضى وعدم الامتثال.[3]

2- **انتشار الأسلحة والميليشيات**: تمثل هذه النقطة أكثر المسائل أهمية لفترة ما بعد القذافي ، فقد ساهم النزاع المسلح في ليبيا في انتشار الأسلحة وسهولة الحصول عليها في جميع الأوساط الليبية، هذا ما يجعل الجو ملائم للصراع المسلح بين الفصائل المتحاربة بعد سقوط نظام القذافي وخاصة أن هذه الميليشيات ليس لها ولاء لجهة مركزية إذ أن هذه الميليشيات لها ولاءات

---

[1] المصدر نفسه.

[2] إيمان ترامبط، مصدر سبق ذكره، ص 133.

[3] زردومي علاء الدين، التدخل الجانبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص . ص145-147.

شخصية وهذا يظهر جلياً من خلال السياسات الخاصة التي تتبعها كل ميليشيا على حدى وبعيدة عن سياسات الميليشيات الأخرى.

وذلك بإقامة نظام داخلي خاص وقيادة خاصة وحيز جغرافي خاص خاضع لها.[1]

3- **التصنيف الثوري:** ويظهر هذا في التصنيف الموجود داخل ليبيا وذلك من خلال اعتبار بعض المدن ثائرة واعتبار بعضها محررة، هذا التصنيف يكاد يكون رسمياً وذلك باعتبار ان المدن الثائرة والتي ينتمي اليها معظم قادة واعضاء الحكومة وهي المدن الشرقية ما يجعل الغربية والجنوبية ينطبق عليها اسم المدن المحررة بمساعدة حلف شمال الاطلسي.

4- **الانتماءات والولاءات القبلية:** يعتبر النظام القبلي من أبرز العوامل التي اثرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا وتعد القبيلة عنصراً اساسياً من مكونات المجتمع الليبي، وقد استخدم القذافي خلال فترة حكمه على هذا العنصر لتثبيت أركانه من خلال تقريب قبائل ذات ثقل معين من حاشيته كما لعبت القبيلة دوراً اساسياً في الأزمة المسلحة التي اطاحت بنظام القذافي بدعم من قوات حلف شمال الاطلسي ، ولكن بعد سقوط نظام القذافي ازدادت النزعات القبلية وظهرت الاختلافات القبلية خاصة بين الشرق و الغرب والجنوب، وظاهرة الصراعات القبلية ليست جديدة في ليبيا اضافة الى ظاهرة الثأر بين القبائل، وخاصة بفعل انتشار الاسلحة والمعدات وكون أن لكل قبيلة ميليشيات مسلحة تابعة لها ، وهذا آخذين بعين الاعتبار ان ليبيا تحوي ما يقارب 120 قبيلة، ما يجعل الاضطرابات والمواجهات الدامية في ليبيا سهلة الحدوث.[2]

المطلب الثاني: سيناريو استمرار التدخل

ويفترض هذا السيناريو تصاعد الأزمة بين الأطراف الليبية وزيادة التدخلات الإقليمية والدولية فيها ومن ثمّ زيادة وتيرة الفوضى وعدم الاستقرار على نحو يصبح معه حلم ليبيا الموحدة بعيد المنال حيث يفترض هذا السيناريو سعي كل طرف داخلي بدعم إقليمي ودولي ما ألة المواجهات المسلحة من أجل فرض السيطرة على الأرض، إذ ان ما حدث في ليبيا أمر تعدى الخلاف الذي يقع بين النظام الحاكم والمعارضة السياسة في المناطق التي شهدت أزمات سياسية وتطورت إلى نزاع مسلح ثم تدخلا دولياً أسفر في نهايته إسقاط النظام،[1] ما يجعل سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية مدة زمنية كبيرة واستمرار التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية من السيناريوهات المحتمل حدوثها وذلك لعدة اسباب منها:

1- **التأخير في ملئ الفراغ السياسي:** وذلك راجع الى الاخفاق في ايجاد مؤسسات سياسية وأمنية قوية في مقابل الانتشار الكبير للسلاح والتوسع في انشاء الكتائب العسكرية والأمنية ما يساهم في بروز الخلافات أو يضاعف من خطرها اذا لم تظهر بوادر معالجة حقيقية لها عبر استراتيجيات وخط قابلة للتطبيق.[2]

---

[1] كريستوفر جيفرز، ليبيا بعد القذافي، الدروس والآثار المستقلية، ترجمة ادريس محمد، مؤسسة راند، (ب-ت)ن ص7.

[2] زردومي علاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص 147.

[1] مصطفى كمال ، مصر ومستقبل الأزمة الليبية، تعقيدات الداخل وجهود التسوية، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط : http://acpss.ahram.org.eg/News/16838.aspx

[2] تقرير الشرق الأوسط رقم 115، المحافظة على وحدة ليبيا، التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي، ديسمبر 2011، ص4.

2- **بقايا النظام السابق:** إذ يعد المتورطون مع النظام السابق ، والموالين لقذفي وعائلته عاملاً من عوامل التنازع من خلال إثارتهم الخلافات وعدم رضوخهم للحكومة الانتقالية، ودعم بعض المجموعات المسلحة لبث الفوضى وذلك بدعوى المقاومة المستمرة مما يجعل من عملية دمج هؤلاء في النظام الجديد مخاطرة وسبب لسخط الشارع . لكن نبذهم يمثل عامل توتير ، وخلق جيوب تحارب محاولات بناء نظام سياسي جديد في ليبيا، إلاّ أن تهمة التورط مع النظام السابق قد تستعمل ايضاً بين القوى المتنافسة على السلطة لإقصاء الخصوم، خاصة أنهم يمثلون غالبية الموظفين في قطاع الدولة خلال عهد القذافي ، ورغم حدة هذا النزاع سيكون من الصعب على القادة الجدد معالجة هذا الإرث[3].

المطلب الثالث: سيناريو قيام دولة القانون والديمقراطية في ليبيا

رغم أن الانتفاضة الليبية انحرفت عن مسارها السلمي ، وأصبحت صراع مسلح بين طرفين، واعتمدت بشكل كبير على التدخل الدولي لحل الأزمة من خلال فرض حظر جوي على الطيران الليبي الذي انتهى بقتل معمر القذافي، الاّ ان سيناريو قيام دولة القانون والمؤسسات في ليبيا يعتبر من السيناريوهات المحتملة في ليبيا، اذا ما توفرت الاعتبارات التالية:[4]

1- **وجود إدارة مؤسساتية لمرحلة ما بعد القذافي:** بما أن المجلس الانتقالي يعتبر السلطة السياسية والقانونية الوحيدة الممثلة الليبية داخلياً وخارجياً بعد سقوط نظام القذافي، فأنه يجب خلق العديد من المؤسسات السياسية التي مكن اعتبارها حديثة في النظام الليبي.

2- **بناء مؤسسة عسكرية ونزع السلاح:** إذ أن مدخل الاستقرار في ليبيا هو بناء مؤسسة عسكرية التي بدورها ستساهم بشكل جوهري في ترسيخ الاستقرار ورسم ملامح بارزة لكيان الدولة وطمأنة الشعب للمستقبل الديمقراطي للبلاد، إضافة الى نزع السلاح ودمج الميليشيات المسلحة في المجتمع المدني والمؤسسة.

اذا تحقق سيناريو قيام الدولة فان ذلك سيكون وفق احتمالين:[1]

- **الاتجاه الإسلامي:** فالدور الذي ستلعبه الحركات الإسلامية في ليبيا سيكون دوراً محورياً ومحركاً رئيسياً لتحديد لشكل الديمقراطية في ليبيا ، فتيار الإخوان المسلمين المعروف بالتنظيم له حظوظ كبيرة في الوصول إلى السلطة، واذا تحقق هذا الاحتمال سيكون شكل الدولة في ليبيا إسلامي يستند الى الشريعة الإسلامية ومبني على قاعدة التعددية والشورى، وان الحاكم ليست له سلطة مطلقة.
- **الاتجاه العلماني:** وهو الاتجاه الذي يدعوا إلى إقامة دولة مدنية في ليبيا، ويندد باختطاف الديمقراطية تحت مسمى إسلامي واستخدام سطوة الدين على العامة والتظاهر بالديمقراطية للوصول إلى السلطة واذا تحقق احتمال وصول هذا

---

[3] زردومي علاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص 148.

[4] المصدر نفسه، ص 150

[1] المصدر نفسه، ص 152.

الاتجاه الى السلطة سيكون شكل الدولة مؤسساتي على أسس غريبة مع اختلاق وهذا الاحتمال هو الأكثر ترجيحاً في السيناريو الديمقراطي.

الخاتمة

التدخل العسكري للحلف شمال الأطلسي " الناتو" جاء لدواعي أمنية بسبب التهديد الذي شكله التدهور الذي عانت منه ليبيا على أثر الأزمة الحاصلة وانتشار مختلف التهديدات داخلياً وامتدادها الإقليمي وحتى الدولي، وأيضاً كان للمصالح الأقتصادية السبب الرئيسي والدافع القوي لعملية التدخل، وذلك للاستحواذ على مختلف الامكانيات الاقتصادية ليبيا خاصة النفط والغاز بعد القضاء على القذافي، ما سهل عملية التغلغل لاستغلال مختلف المقدرات الاقتصادية، ويسعى الحلف وراء عملية التدخل العسكري ما هو إلا مصلحة نفعية براغماتية في المنطقة، أما على الصعيد السياسي فرغبة القوى الخارجية في تحديث مؤسسات الدولة وفق منظور غربي وسياسة غربية من خلال الترويج لديمقراطية الواجهة ودعم الحكومة الانتقالية التي منحت تسهيلات للتواجد الأجنبي في المنطقة، وهذا ما يتنافى مع مبادئ ومعطيات النظام السابق، إلا أن الواقع اصطدم بالتحولات غير المكتملة والصراع حول السلطة الذي زاد من فوضوية الواقع السياسي الليبي.

المصادر

اولا :الكتب العربية والمترجمة

1. انس أكرم العزاوي ،التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي: دراسة مقارنة،دار المنهل ،عمان ،2009.
2. إيمان ترامبط ، تدخل حلف شمال الاطلسي في النزاعات الداخلية ، مركز الكتاب الأكاديمي ،عمان ،2017 .
3. جمال منصر ، التدخل العسكري الانساني في فتره ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف الى فجر الاوديسا ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،الدوحة ،2012 .
4. حيدر موسى منخي القرشي ،اثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية دراسة العراق وليبيا انموذجا ،المركز العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2018.
5. فرست سوفي ،الوسائل القانونة لمجلس الامن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها دارسة تحليلية تطبيقية ،منشورات زين الحقوقية ،بيروت ،2013.
6. محمد عبد الكريم،ليبيا ما بعد القذافي .. اخوان ليبيا سيناريوهات محتملة ،دار العربي للنشر والتوزيع،القاهره ،2018 .
7. معمر فيصل خولي،الأمم المتحدة و التدخل الدولي الإنساني،العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة، 2011.
8. كريستوفر جيفرز ،ليبيا بعد القذافي :الدروس والاثار المستقبلية ،ترجمة ادريس محمد ،مؤسسة راند ، (ب-ت) .

ثانيا: الرسائل

1. رجدال احمد ،حماية حقوق الانسان من التدخل الدولي الى مسؤولية الحماية ،رسالة ماجستير غيرمنشوره ،كلية الحقوق ،جامعه امحمد بوفرة بومرادس ،2016 .
2. زردومي علاء الدين ، التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي ،رسالة ماجستير غير منشوره ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعه محمد خيضر بسكره ،2013.
3. صباء كريم ناصر، دور منظمة حلف شمال الأطلسي في التدخل الدولي والأمن الإنساني/دراسة حالتي التدخل في افغانستان وليبيا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،2018.

ثالثا: المجلات

1. آراء جاسم محمد، انتهاكات حقوق الانسان في ليبيا وأثرها في سقوط حكم الرئيس معمر القذافي عام ٢٠١١، كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد (٢٠)، ٢٠١٦.
2. سلافة طارق الشعلان، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في اطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية ،مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ،جامعة القادسية ،العدد 1 ،2015.
3. عباس سعدون رفعت،سياسة حلف الناتو اتجاه المنطقة العربية (احداث الربيع العربي انموذجا)، ،مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولي ،العدد 69 ،2017.
4. مبروك الساحلي ،تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسه حالة ليبيا ، مجلة دراسات شرق أوسطية ،مركز دراسات الشرق الاوسط ،العدد 86.
5. واثق محمد براك السعدون،تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة في علاقة العراق بمنطقة حلف شمالي الاطلسي (الناتو)، مجلة سر من راى ، جامعه سامراء ،العدد43، 2015.

رابعا: التقارير

1. الواقع والأفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الافريقية، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الافريقي في مجال الاستثمار والتجارة، الجزائر، 2010.
2. تقرير الشرق الاوسط رقم 115 ، المحافظة على وحدة ليبيا :التحديات الامنية في حقبة مابعد القذافي، ديسمبر 2011 .

خامسا: الانترنت

1. مصطفى كمال ، مصر ومستقبل الأزمة الليبية: تعقيدات الداخل وجمود التسوية ، موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2018 ، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط :

http://acpss.ahram.org.eg/News/16838.aspx

إصدار

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية

والسياسية والاقتصادية

برلين – ألمانيا

نظر المركز وجهة بالضّرورة تحمِل يحملها المؤلف لا التي والأفكار الآراء إنّ الديمقراطي العربي فمؤلف الكتاب يتحمل مسؤوليته.

الطبعة الأولى

2020